

الباب الثاني

وسائل تحقيق التقدم

تنويه

- ١ - إن الدساتير والقوانين ما شرعت إلا لإعمار الأرض ومصلحة الفرد ورفعة المجتمعات والأوطان، فإذا ما عجزت عن ذلك أو تعارضت، عدلت أو حتى عطلت.
- ٢ - إن المجالس القومية التي سوف نعرض لها في هذا الباب (غير التي نص عليها الدستور) يتم تشكيلها طبقاً لما يتراءى للقائمين على الأمر، وبالنسبة للجان المكونة لها فهذا تصور موضوع قابل للحذف والإضافة والدمج، وهذا ينطبق أيضاً على الاختصاصات والسلطات بما يمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه، وتلك المجالس القومية بشكل عام هي إحدى مظاهر التعبير عن دولة المؤسسات.
- ٣ - إن المقترحات الواردة في هذا الكتاب إذا تعذر تطبيقها جملة أو حتى تطبيق إحداها، فليتم التطبيق بالتدرج، أو يتم التطبيق في منطقة محددة على سبيل التجريب، فإذا ثبتت نجاحها فلتعمم على مستوى الجمهورية.

والله الموفق

المفتاح الأول

العلم

أولاً: العلم والتفاعل البشري:

العلم: هو بوابة العبور إلى المستقبل، هكذا كان وهكذا سيكون وهكذا سيظل، من امتلك العلم كان قادراً على صنع القدرة، والقدرة هي امتزاج العلم بالرغبة والإرادة ومن امتلك القدرة، أصبح تحقيق المعجزات أمراً في متناول يديه، وهنا تكمن القوة..

كثيرون من يقولون إننا اليوم نعيش في عصر ثورة المعلومات وهو ما يعنى كثرة المعلومات وسرعة تداولها، وما ترتب على ذلك من تطور، وأعتقد أن عصر ثورة المعلومات هذا وليد الندرة والزيادة والثبات، ندرة فى الموارد، وزيادة فى أعداد البشر، وثبات فى اليايس على الكرة الأرضية، ومن هنا كان العلم هو الوسيلة السحرية التى تمكن الإنسان من التحكم فى الموارد واستغلالها أفضل استغلال، يلبي الحاجات الكثيرة والمتنوعة والمتشعبة للأعداد المتزايدة من السكان وتحقيق الاستفادة القصوى من المحيط اليايس الذى تقطنه وتفاعلهامع البيئـة، ومن هنا كانت المجتمعات التى بذت تقدمها على أسس علمية حقيقية تعرف قدر العلم وتتسابق فى حيازته وتسعى وراء تحصيله لتحقيق به أقصى استفادة ممكنة، فأقامت الصروح والمراكز والمؤسسات العلمية، وعظمت له الموارد المالية، وأعطت العلماء قدرهم.

فكان التفاعل بين البشر والمعلومات والذى أدى إلى التطور التكنولوجى فى مجالى الاتصالات والكمبيوتر والذى أتاح بدوره حصول البشر على قدر هائل من المعلومات لم يكن تيسير لهم من قبل، ومع استقبال الإنسان لهذا التدفق من المعلومات يختار منها ما يتفق مع أهدافه واستعداده، ومن ثم يتباين الأفراد فى أفكارهم ومواقفهم، وهذا يقود إلى تباين أساليب حياتهم، هذا التباين، بين الأفراد يخلق بطبيعته المزيد من المعلومات والمعارف، وهذا ما يؤدي بدوره إلى المزيد من التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات (كمبيوتر واتصالات) يتولد عنه معلومات ومعارف جديدة، هذه هى ثورة المعلومات التى لا تعرف الحدود ولا الحواجز، ولا المركزية إنما هى قائمة على التنظيم الشبكى، والمنافسة الذكية

والتعاون المتبادل، ولم يكن تحقيق الإنسان ثورة في المعلومات والمعرفة وليد الصدفة، بل كان تطور طبيعي في تطبيق العلم عبر المراحل الآتية:

أولاً: مرحلة المجتمع الزراعي، والتي ظهرت مع اكتشاف الزراعة وحولت قيمة الأرض إلى مصدر للغنى، والدخل المتزايد فكان الاقتصاد الزراعي، هذا المجتمع الذى يسوده الاعتماد على الجهد البشرى، والاقتصاد المحدود، والتوسع فى سلطة الأسرة المتناسكة، وما يسود هذا المجتمع من مبادئ وقيم وسلوكيات حاكمة، هذه بعض الخصائص المشتركة للمجتمعات الزراعية، رغم خصوصية تلك المجتمعات، ثم جاءت بعض الإقطاعيات الزراعية المتطلعة إلى زيادة القوة والريخ، والبحث عن مصادر جديدة للثروة، هنا بدأ تصنيع بعض مخرجات الزراعة باستخدام العلم، وهذا ما أدى إلى إحداث تطور علمى وسلوكى، وكانت بداية لمرحلة جديدة.

ثانياً: مرحلة الصناعة، بفضل التطور العلمى، تم إنشاء الماكينة وإقامة المصنع، هنا ظهرت الخدمات المطلوبة فى منظومة انعكست على استخدام الجهد الإنسانى المتمثل فى قوة العضلة فى الإنتاج، حيث كانت تمثل ٩٦٪ من الطاقة المطلوبة للإنتاج ثم أضيفت إليها فاعلية البخار، والتي تطورت بظهور الكهرباء، ثم جاءت ثورة الكهرباء والإلكترونيات التى قللت من قيمة الجهد البشرى العضلى إلى أقل من ٢٪ فى العالم المتقدم، وكان لذلك آثار على سلوكيات وحياة البشر فى المجتمعات الصناعية، وعلى حياة الأسرة التى تحولت من أسرة كبيرة ممتدة إلى صغيرة قادرة على الحركة، وعلى أساليب التعليم التى شاعت فى عصر الزراعة، والتي تحولت إلى نظام محدد الأهداف يخدم إنتاج واقتصاد الحياة الصناعية.

ومن هنا أصبح المجتمع الصناعى يقوم على ستة مبادئ أساسية متبادلة التأثير والتي برمجت سلوك الملايين، هذه المبادئ هي^(١):

- ١ - النمطية: فالإنتاج الصناعى على نطاق واسع اقتضى الأخذ القوى بالتوحيد القياسى، لتصنيع المنتجات التى على نفس النمط، وبأقل تكلفة، فسار التوحيد على كل شىء، نظم العمل، المدارس، القطارات، الخ^(٢).
- ٢ - التخصص: مع تزايد تقسيم مراحل العمل، ظهر الاتجاه إلى العامل الصناعى صاحب الاختصاص الضيق.

(١) أزمة مستقبل مصر - راجى عنايت.

(٢) المرجع السابق.

٣ - التزامن: حيث الانفصال بين الإنتاج والاستهلاك قاد إلى فرض التغيير على الطريقة التي يتعامل بها الإنسان مع الزمن، فالنظام الاجتماعي المعتمد على السوق يصبح فيه الزمن معادلا للمال والآلات.

٤ - التركيز: مع الإنتاج والاستهلاك على نطاق واسع كانت هناك ضرورة لظهور السوق كوسيط، وقاد هذا بدوره إلى الأخذ بمبدأ التركيز، تركيز السكن في مدن كبيرة حول النشاطين الصناعى والتجارى، وتركيز رؤوس الأموال فى شركات كبرى، باعتبار أن تركيز الإنتاج يضاعف من كفاءته.

٥ - الضخامة: هى نتيجة للانفصال بين الإنتاج والاستهلاك، فخلق ذلك الضخامة والسعى إلى النهايات القصوى، وساد زعم أن الضخامة انعكاس للكفاءة، فارتفعت ناطحات السحاب وأقيمت أضخم السدود، وشيدت أوسع الملاعب.

٦ - المركزية: لقد سعت الدول الصناعية إلى تطوير المركزية، فمن أجل مواجهة التوحيد القياسى للعمليات الإنتاجية كالأجور، وبرامج العمل، ومع خلق التخصصات اللازمة للعمليات والأقسام الجديدة، ومع تركيز رأس المال والطاقة، والبشر من العاملين، ومع السعى للوصول بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من الضخامة، من أجل هذا كله كان من الضرورى خلق أشكال جديدة من التنظيم مبنية على مركزية المعلومات والقرارات.

ومن هنا يمكننا القول بأن هذا التحول قد حدث بتفاعل الإنسان مع العلم، حيث قامت تكنولوجيا الصناعة لتوفير إمكانات فى العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها، ثم نتيجة لذلك حدث تحول فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الزراعى فظهرت النظم الجديدة للمجتمع الصناعى.

ثم تفاعل الإنسان فى المجتمع الصناعى مع هذه النظم، فأصبح الكمبيوتر والآلات العاملة بالكمبيوتر (الربوت) تتولى القيام بمعظم العمليات العقلية بدلا من الإنسان فى الإنتاج، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها، وهو ما يعرف (بالتسيير الذاتى) وهذا أدى إلى مزيد من التفاعل وتسارع المعلومات وتدققها، وتطور التكنولوجيا التى تتعامل مع المعلومات، وما يقود إليه سيل المعلومات المتزايد من تمايز وتفرد بين البشر الذين يتأثرون بهذا السيل.

وقد صاحب ذلك استنزاف للطبيعة، والتوغل في تلويث البيئة، حيث أن هذا العصر قد آمن بأن الطبيعة موجودة في انتظار من يستغلها بصرف النظر عن العواقب، ولم يتصاعد الوعي بذلك إلا بعد تدفق المعلومات والمعارف، وإدراك الجميع بأن الأمور لا يمكن أن تمضى بنفس الطريقة.

ولا شك أن تلك المعارف أثرت على المبادئ التي قام عليها المجتمع الصناعي، حيث أن التمايز بين البشر فيما يطلبونه نتيجة لانفتاحهم على معلومات جديدة واكتشافهم أنماطا متغيرة، قد أثر في مبدأ النمطية الذي فرضه المجتمع الصناعي، كذلك أيضا سقطت تخصصات وحلت أخرى، وبالتالي أثرت هذه الثورة المعلوماتية على مبدأ التركيز المكاني، والزمن حيث أصبح بإمكان نسبة عالية من العاملين العقليين أن يقوموا بعملهم في أى مكان، ويختارون ساعات عملهم بفضل الكمبيوتر ووسائل الاتصال المتطورة، كما بدأت تظهر أفكار جديدة للتنظيمات الشبكية في مجال السياسية والاقتصاد، وبدأ التفكير في ممارسات سياسية جديدة تقوم على المشاركة، وتستدعى هبوط نسبة كبيرة من اتخاذ القرار إلى القواعد والمحليات^(١).

ثانيا: المدخل إلى التقدم:

ومن هنا يتضح لنا أننا نعيش في عصر قائم على العلم وتطور رهيب في التكنولوجيات الحديثة، الذى يحتم علينا أن نأخذ بأكبر قدر ممكن من العلم والمعرفة والثقافة، فهو «عصر لا تتنافس فيه الدول بضخامة أجسادها أو سعة أراضيها، وكثرة سكانها وأفرادها، ولكنها تتنافس بالعقول والأفكار والاختراع والابتكار»^(٢)، إنه عصر المنافسة الذكية.

ولا شك أن الإصلاح يبدأ بالتربية السليمة والتزود بالعلم والتسلح بالقيم والأخلاق و بالفكر المستنير، وفي ذلك قال أجدادنا المصريون قبل آلاف السنين، إن طلب العلم أولى من طلب الذهب، وقد قال رسول الله ﷺ في الحديث فى ما معناه «تعلموا فإذا علمتم فاعلموا»، كما قال «كونوا على مستوى العصر» وأيضا قال «تناصحوا فى العلم، فإن الخيانة فى العلم أشر من الخيانة فى المال».

إن العلم هو أول وسائل تحقيق التقدم، وهو المدخل إليه، كما كانت أول كلمة نزلت من خالق البشرية على خاتم المرسلين، «اقرأ» إنها كلمة فى آية وبها يعرف كل الآيات،

(١) المرجع السابق.

(٢) الإمام محمد عبده.

فنحن مأمورون بالعلم والأولى بتحصيله والسعى ورائه واللاحق به، فقال ﷺ «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وها هى الصين، وتلك قوتها بفضل العلم، وكأن الذى لا ينطق عن الهوى، تنبأ بما ستكون عليه الصين، ثانى أعظم اقتصاد فى العالم، بفضل العلم وتطبيق معاييرها، وإن كان الحديث يحث على السعى وراء العلم، مهما بعد المكان والزمان.

كما رفع الله من شأن العلم فأقسم بالقلم، وامتن على الإنسان فعلمه ما لم يكن يعلم. وللعلم قوة أكبر تأثيرا فى الأمم من قوة السيف، فبالكلمة تبنى الأوطان، وبالأفكار الخلاقة يرتفع شأنها، فلو أردنا سلك دروب التقدم فلا سبيل أمامنا سوى طرق أبواب العلم، فالتحدى الآن قائم على امتلاك مقومات العلم والثقافة والمعرفة.

إن التخلف العلمى ينعكس بالضرورة على جميع مناحى الحياة الاجتماعية واقتصادية وسياسية، فيصبح مجتمعا ضامرا أفراده كغشاء السيل، بلا هدف ولا مضمون ولا يستطيعون أن يقدموا أى شىء للإنسانية، بل يحول الأمة إلى تابعة خاضعة، فالجهل يهدم المجتمعات وينحدر بها، أما العلم فهو رفعة الأوطان.

من هنا فإن مصر لا خيار لها ولا تقدم إلا باقتحام طرائق العلم، وأن تجتهد فى تحصيله وتطبيقه، وتختار أولوياتها وتجتاز عقباتها وتصنع مستقبلها، معتمدة على قواها الكامنة فى إشباع احتياجاتها المتنوعة وبناء حضارتها، فى زمن أصبح التنافس فيه محددًا للبقاء، والمستقبل متوقفا على العلم والقدرة على توفير احتياجات الإنسان والوطن، فلا بد لكى تنجح التنمية أن تقوم على العلم والعلماء و أن تتكامل البحوث المادية والإنسانية فى إطار أخلاقى، ذلك لتواجه مخاطر التطور العشوائى، وما قد ينتج عنه من تفاعلات سلبية، فنرفع دولة قائمة على العلم والأخلاق قادرة على أداء رسالتها الإنسانية والعالمية.

ومن هنا يمكننا القول بأنه يجب الانحياز إلى العلم والتكنولوجيا، فإن التعلق بالحياة واستمرارها لمصر التى بقيت آلاف السنين رغم ما اعترأها من تغيرات، وكانت منبع العلم والمعرفة تاريخيا، ولكننا الآن ما زلنا موصوفين بالانتماء للعالم الثالث، فهذا نداء إلى النفوس والعقول، نداء من أجل الصحة، وإيقاظ الطبع المصرى الكامن فىنا، فكما علمنا العالم قديما وأعجزناه بعلمنا التى ما زالت شواهد قائمة شامخة عبر التاريخ منذ آلاف السنين، كان حقا ولازما علينا أن نستفيق من غفوتنا لنعود روادا للعلوم، ولا ضير فى أن نبدأ من حيث انتهى الآخرون، ولكن علينا أن نطور ونضيف ونبتكر كل ذلك فى إطار

من الحفاظ على البيئة المحيطة وحق الأجيال القادمة في المصادر، والتمسك بالأصالة والقيم والحضارة.

وإذا كانت التنمية دائما ما ترتبط بالعلم، وإن هدفها رفع مستوى الشعب وزيادة رفاهيته، فإن التطور إلى التنمية بكل أبعادها تحكمه قدرة الإنسان على تحقيق أفضل السبل للحفاظ على الحقوق والقيام بالواجبات.

إن تلك التنمية القائمة على العلم واستخدام تكنولوجيا العصر المتطورة تستلزم إقامة علاقات دولية معتدلة، والبعد عن الدخول في صراعات تعطل مسار التنمية.

كما أن التحديات التي تواجه التقدم العلمي تحتاج أن تتوفر لها الإمكانيات المادية والقدرة المالية، وتلك كثيرا ما تكون محدودة بالنسبة لآمال العلماء وقدراتهم خاصة في العالم النامي، إضافة إلى أن عامل الوقت المطلوب للعلماء لكي يصلوا إلى النتائج أصبح محدودا للغاية، فالأمر يحتاج إلى إيجاد توازن بين رغبة الاندفاع في البحث من جهة، والقدرة على تحمل تكاليفه ومخاطره ومعوقاته من جهة أخرى.

وأيا ما كان الأمر فإنه حقا علينا أن نركز على العلم وقضاياها مفتاحا للتقدم ومحددا لمستقبل الأمة.



المفتاح الثانى

الأسرة وتربية المبدعين

مؤسسة الأسرة:

الأسرة هى بالفعل مؤسسة لا تقل فى أهميتها عن باقى المؤسسات فى الدولة، فهى النموذج الأصغر الذى يتكون ويتألف منه المجتمع ومن ثم الدولة، فهى نواة المجتمع والمستقبل الأول للنشء، الذى إذا أحسنت الأسرة تربيته، أصبح قادرا على الإبداع وصنع التقدم، والمساهمة فى رفعة أسرته، ومجتمعه ووطنه.

من هنا كانت التربية الإبداعية هى طوق النجاة للأمم والشعوب فى أوان الانكسار والهزيمة، فما أن تنتاب الشعوب المحن وتعصف بها الأزمات، ويعضها ناب التخلف، حتى تتمسك بالتربية ملاذا ومخرجا، هذا هو درس التاريخ، فهذه فرنسا على سبيل المثال حين ألحقت بها روسيا الهزيمة عام ١٨٧٠م ارتفعت أصوات مواطنيها تطالب بتربية جديدة، تتجاوز نظم التربية التقليدية، وتعيد صياغة الإنسان الفرنسى الذى يسمح عن أمته عار الهزيمة ويزيل عن وجهها مذلة الانكسار.

والأمة اليابانية بعد المحرقة النووية عام ١٩٤٥م استطاعت بالتربية أن تنهض من جديد وأن تظهر من الاستيعاب العلمى والتقنى والفكرى فى عطاء ثقافتها الجديدة ما جعلها تنتصب عملاقا تكنولوجيا وماردا اقتصاديا تخشاه أمم كبرى.

ويعزو البعض عن حق تقدم اليابان العلمى إلى كفاءة نظامها التعليمى، وبينما كان الأوروبيون يتحدثون فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى عن الفجوة «الأطلنطية» بين نظم تعليمهم ونظام التعليم الأمريكى يتحدث الأمريكيون اليوم عن الفجوة «الباسيفيكية» بين نظام تعليمهم ما قبل الجامعى ونظيره اليابانى^(١).

وكان ظهور كتاب أمة فى خطر «بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣م مؤشرا قويا على اللجوء لحصن التربية حين استشعرت أمريكا بوادر الأزمات».

(١) نبيل على - العرب وعصر المعلومات.

ونحن إذا تأملنا أبعاد الأزمة الحضارية التي تمر بها أمتنا اليوم بدا لنا أن هناك صلة عميقة ووثيقة بين هذه الأزمة الحضارية والتربية، فالتحديات التي تواجه الأمة هي في حقيقتها تحديات تربية ما دام قوام تلك التحديات امتلاك الآخر للتقدم العلمي والتكنولوجي وعجز أمتنا عن دخول عصر الثورة العلمية والتكنولوجية.

إن النقلة النوعية التي أحدثتها وتحديثها الآن تكنولوجيا المعلومات ما هي في جوهرها إلا نقلة تربية في المقام الأول، فعندما تتوازي أهمية الموارد الطبيعية والمادية وتبنى المعرفة باعتبارها أهم مصادر القوة المجتمعية تصبح عملية تنمية الموارد البشرية التي تنتج المعرفة وتوظفها هي العامل الحاسم في تحديد قدر المجتمعات، ولقد تبوأَت صناعة البشر الآن قمة الهرم بصفقتها أهم صناعات عصر المعلومات، وأصبحنا ندرك بوضوح لا لبس فيه أن نصر الأمم ورفعتها رهن بإبداع بشرها، ومدى تحديه واستجابته لمشاكل التغيير ومطالبه وقد علمنا التاريخ أن التربية في كل أمة كانت هي المشكلة وهي الحل، فإن هي عجزت عن أن تصنع بشرا قادرا على مواجهة التحديات المتوقعة فمآل كل جهود الأمة في التنمية والتجديد والتطوير إلى الفشل المحتوم مهما توافرت الموارد الطبيعية والمادية.

إن مصير مجتمعاتنا العربية وعالمنا بأسره معلق على مدى نجاحنا في مواجهة التحدي التربوي نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل، ونتيجة انتشار تكنولوجيا المعلومات، وما تتخذه من خيارات مصيرية إزاء ما تطرحه من إشكاليات تربية غير مسبوقة، وما تنتجه من فرص هائلة غير مسبوقة أيضا من أجل تطوير أساليب التعلم ورفع إنتاجيته^(١). إذن التربية هي إحدى مفاتيح التحديث والتطوير والنماء وللحاق بركب التقدم.

لقد كنا نحن أولياء مفتاح التقدم لأننا كنا أول من حمل رسالة تحضير الإنسان بالكلمة أي بالمعرفة، وكنا أول من رأى هذا المفتاح حقا لكل إنسان، وحققنا ثورتنا التربوية العظيمة حين أصبحنا ممثلين لمنهج الكتب السماوية أمام الإنسانية كلها أي رواد تكوين كل إنسان تكوينا روحيا جديدا بتربيته على الحياة وفقا للحقيقة، وتدريبه على التفاني في سبيل الخير وإعداده لافتداء الحقيقة والخير بالحياة.

وتولينا رسالة تحضير الإنسان بالكلمة المبدعة في طور بعد آخر من أطوار تاريخنا، وكانت الكلمة المبدعة في فترات ازدهارنا الحضارى رؤية خلاقة، أو حكمة خلاقة، أو حكما خلاقا، أو شريعة خلاقة، أو فنا خلاقا، إلى أن تحولنا من إبداع الكلمة إلى اجترارها ومن خلق المعرفة إلى تكرارها، ومن اجتهاد الشريعة إلى استغلالها فتوقفنا عن

(١) نبيل على - العرب وعصر المعلومات.

الإبداع وتحرك غيرنا، وأصبح علينا اليوم أن نستدرك من جديد بالتربية المبدعة في حقب بل في سنوات تخلف الأجيال والقرون^(١).

إن حضارة العصر تواجه التربية في بلادنا بتحديات ضخمة وجسام ولا تتجلى لنا أبعاد هذا التحدى التربوى إلا إذا وعينا التغيير النوعى الأساسى الذى اعترى عملية الخلق الحضارى فى فترة ركودنا، والذى حول الإنسان من إبداع الكلمة إلى إبداع الأشياء ومن نظم الرؤى العقلية إلى وضع النظريات العلمية، ومن صياغة القوانين التجريبية إلى اكتشاف القوانين الضرورية الطبيعية والاجتماعية، ومن فن الجهد اليدوى إلى فن الجهد التكنولوجى، فتحقق بذلك من التغييرات الحضارية كيفاً وكماً فى العقود الأخيرة من السنين أكثر مما تحقق فى آلاف الأعوام التى سبقتها من التاريخ البشرى.

ومن هنا فإن التربية الإبداعية هى سبيلنا لتجاوز التخلف، ودخول عصر الثورة العلمية، والتكنولوجية، وهى فى سباق مع الكارثة، وهى المشكلة والحل فى آن، ورهاننا الوحيد فى هذا السباق هو إبداع البشر وصناعة المبدعين الذين هم دائماً عوامل الحسم فى احتواء الكوارث والأزمات.

ورهان أمتنا أن تفجر التربية فى العقل العربى قوى الابتكار وطاقات الإبداع، وأن تفسح المجال كى تنفتح تلك القوى والطاقات وتزدهر، لأننا لن نكون متقدمين إلا بقدر ما نكون مبدعين، ورهاننا أن تعمل التربية كى تحول الإنسان من كائن مقلد إلى كائن مبدع فالتربية هى المسئولة عن معضلة التخلف الحضارى وليس وحدها..، وهى المسئولة عن إعطائنا ردنا التاريخى العميق على تحدى المحنة^(٢).

وعلى ذلك فإن الشخصية المبدعة تتكون فى إطار أسرة، وبذور الإبداع توضع فى تربتها وتزدهر فيها، والتفكير الإبداعى يتقوى بواسطتها، وإذا كان من سمات المبدعين الشجاعة، والنقد البناء وتبنى قيماً مختلفة وعدم الخوف من الاختلاف والجرأة وتأكيد الذات وعدم المجازاة واستقلال الحكم واستقلال التفكير والفردية، والتمرد الإيجابى والرغبة الدائمة القوية فى التجديد والخروج على المألوف، فلا شك أن كل ذلك يعظم دور الأسرة فى التربية الإبداعية.

(١) حسن صعب - تحديث العقل العربى.

(٢) حسن إبراهيم عبد العال - التربية وصناعة الإبداع.

دور الأسرة فى التربية الإبداعية:

تقوم الأسرة بدور أساسى فى تكوين الشخصية المبدعة وفى تنمية الاستعدادات والقدرات الإبداعية لدى الأفراد وتطويرها، ويشير علم النفس الإنمائى إلى أن نمو الطفل هو حصيله عوامل وراثية وبيولوجية تتفاعل مع عوامل بيئية واجتماعية، كما يشير إلى أن الأسرة تقوم بدور هام فى عملية النمو وفى تأمين عوامل النمو المتواصل عند الأطفال، وتستطيع الأسرة أن تبذر بذور الإبداع فى تربية شخصية أبنائها، وأن ترعاها لتؤدى ثمارها من خلال إشباع متطلبات النمو الإبداعى، والتي يمكن أن نبرز بعضها فيما يلى:

١- تنمية الفضول المعرفى وحب الاستطلاع:

تلك هى نقطة البداية حتى تشكل عقله على أساس من الشغف بالمعارف الجديدة والرغبة فى اكتشاف المجهول.

إن الطفل ملىء بالفضول، متعطش إلى الاكتشاف متشوف إلى البحث عن خبرات جديدة، متطلع إلى فهم البيئة المحيطة به، والأبوان والكبار فى الأسرة يساعدون نمو الطفل أو يعوقون ذلك النمو بحسب ما يستجيبون لحاجته إلى المعرفة^(١).

والطفل يبدأ فى طرح الأسئلة فى الثالثة من عمره، وهو فى هذه المرحلة يهتم بلفت الأنظار إليه فقط، ولا تكون معبرة عن حب الاستطلاع لديه، ولكن اهتمامات الطفل تتبدل فى مرحلة لاحقة فيبدأ فى طرح أسئلة تنم عن حب استطلاع وهى أسئلة أكثر دقة منتقلا بهذه الأسئلة من "لماذا" إلى "ماذا" و "من"، وما أن يبدأ الطفل بالسؤال عن كيفية الأشياء حتى يكون قد دخل المرحلة الفكرية.

ويتطلب تنمية الفضول المعرفى وحب الاستطلاع لدى الأطفال كمقوم من مقومات الإبداع، ولا بد أن يتمتع الآباء والأمهات بقدر من الثقافة يسمح لهم بالإجابة الصادقة الصحيحة عن تساؤلات أبنائهم، فهذا من متطلبات تنمية الفضول المعرفى وإلا كيف يمكن لامرأة أمية أن تقدم لأطفالها ما يحتاجون إليه من تنشيط عقلى وتوجيه فكرى؟ وماذا يستطيع الأبوان أن يفعلوا عندما تفرض عليهما الحاجات الاقتصادية أن يبتعدا عن طفلهما فلا يملكان تنشيط عقله وتوجيهه؟ وماذا يفعل الطفل عندما لا يتلقى أجوبة على أسئلته أو عند ما يواجه بالهزاء والتوبيخ إذا ما حاول إشباع فضوله المعرفى.

(١) المرجع السابق.

إن الكبار لا يجب عليهم أن يضجروا من كثرة تساؤلات الطفل، بل يجب تشجيعه على أن يسأل، ويصبح من الضروري أن يحصل على إجابات صادقة وصحية، وأن تكون مناسبة لمرحلة نموه العقلي، وأن تستثير تلك الإجابات فضوله المعرفي إلى مزيد من الأسئلة والاستفسارات، وأن تزيد رغبته في اكتشاف ما حوله ومعرفة الكثير عنه، والأهم من ذلك هو أن تعلم الأسرة الطفل كيف يسأل فإذا ما سأل طفل سؤالاً كهذا، كيف أجعل هذه السيارة اللعبة تسيير؟ " فليكن الرد بسؤال آخر " تفكر كيف؟ ومن المهم ألا نجعل الطفل يتردد أمام سؤال يريد أن يطرحه^(١)

فإن تشجيع الطفل على أن يسأل يبيث في نفسه الثقة ويعمل على تقوية إرادته وتلك قاعدة هامة من قواعد الإبداع.

كما يجب إرهاب حواس الطفل وتهذيبها والتي تمكنه من جمع معلومات صحيحة ودقيقة عما حوله ومن حوله، ومن الحقائق المتعلقة بالإبداع أنه لا إبداع بغير قاعدة معرفية عريضة ودقيقة.

فإن مجرد وجود العين للطفل قد يضمن لنا أنها تنظر، ولكنه لا يضمن لنا أنها ترى ومجرد وجود أذن للطفل قد يضمن لنا أنها تسمع الصوت آتياً من مصادره، ولكنه لا يضمن لنا تركيز الانتباه فيما يختلف فيه أو يتشابه عليه صوت وصوت، ومن ثم تحتاج حواس الطفل إلى إرهاب وتدريب^(٢).

كما تتطلب تنمية قدرات الطفل الإبداعية، أن ينشأ الطفل في بيئة أسرية تيسر له من الأدوات واللعب والقصص وغيرها ما يثير دهشته وتفكيره وينفعل بها الطفل.

٢ - لعب الأطفال وأهميته:

تتأثر القدرات الإبداعية في نموها وتطورها، بل يتأثر النمو العقلي والنفسي والبدني كله بمدى ما يتمتع به الطفل من حرية في اللعب والنشاط والحركة فاللعب وسيط تربوي هام لنمو الاستعدادات وبروز الإمكانيات، علاوة على أنه ضرورة من ضرورات الحياة عند كل طفل، واللعب يعنى التربية والاستكشاف والتعبير عن النفس^(٣).

(١) محي الدين أحمد حسين - التنشئة الأسرية والأبناء الصغار.

(٢) زكي نجيب محمود - بذور وجذور.

(٣) د/ حسن إبراهيم عبد العال - التربية وصناعة الإبداع.

فيجب أن تتخذ الأسرة من اللعب وسيلة تربية لنمو القدرات وإكساب الخبرات والمهارات كما يمكن صياغة محتوى التعليم في صورة ألعاب يشتركها الأطفال لتنمو من خلاله استعداداتهم الكامنة، كما يكون اللعب وسيلة لتخليص الأطفال من مخاوفهم وصراعاتهم، وأداة لتفريغ مشاعر الألم والكبت، والحرمان، ويشبع الحاجة إلى الاتصال بالآخرين، فيجب مشاركة الكبار للأطفال في لعبهم، وقيمة هذه المشاركة تكمن في فهم الكبار لهؤلاء الأطفال، ومعرفة استعدادهم والوقوف على قدراتهم وإمكانياتهم، ومن ثم الاهتمام بها ورعايتها، إن الطفل حين يلعب يخلق عالما من الخيال، وهو يتعامل مع هذا العالم تعاملًا جادا، ويضع في هذا العالم مشاعره وعواطفه وانفعالاته، وينفصل عن الواقع.. واللعب بأشكاله المختلفة شيء هام في التجربة الإنسانية وفي حياة الإنسان، ومن العلماء من يرى أن اللعب والإبداع لهما نفس الوظيفة في حياة الإنسان وهما يحملان خصائص مشتركة كثيرة ويمكن القول إن المبدع يتحول من اللعب إلى الإبداع.

إن اللعب جزء بالغ الأهمية من عملية التربية الإبداعية، فعن طريقه ينمو جسم الطفل، وتندرب قواه على تأدية وظائفها، ومن خلال أنشطته يشبع الطفل ميوله، ويتحقق توازنه النفسي، ويلتقط الطفل أنماط السلوك السائد في بيئته، وتنشأ فيه روح الابتكار ويكتسب المعرفة، وتتكون في نفسه اتجاهات إيجابية نحو ذاته ونحو الآخرين^(١).

٣ - تنمية القدرة اللغوية للأطفال:

اللغة وسيلتنا لإدراك العالم، وواسطتنا التي تحدد المسافة بيننا وبين واقعنا وأداه تعاملنا مع هذا الواقع، والتي نحيل بها المحسوس إلى المجرد، ونجسد بها المجرد في هيئة المحسوس، إنها الحس الواصل بين خصوصية الذات وعمومية الموضوع، فهي التي تترجم ما في ضمائرنا من معانٍ - كما يقول ابن خلدون في مقدمته - لتستحيل إلى أدوات تشكل الحياة وتوجه أداء المجتمع وسلوك أفرادها واللغة هي قدر الإنسان الاجتماعي، فكما تكشف عن طبقتة وجذوره ونشأته تكشف أيضا عن عقليته وقدراته وميوله الفكرية.

«يأتى الاهتمام باللغة وتنمية القدرات اللغوية (في مجال الإبداع) لأنه ما من حضارة إنسانية إلا وصاحبها نهضة لغوية، وما من صراع بشري إلا ويبطن في جوفه صراع لغوي، حتى قيل إنه يمكن صياغة تاريخ البشرية على أساس من صراعاتها اللغوية، وفي

(١) حسن إبراهيم عبد العال - اللعب مدخل وظيفي للتربية الإسلامية.

حضارة عصرنا، جاءت تكنولوجيا المعلومات والهندسة الوراثية لتضع اللغة على قمة الهرم المعرفي، ولتصبح اللغة رابطة العقد للخريطة المعرفية، والركيزة الأساسية لفلسفة العلم، وما من مذهب فلسفي إلا وله شقه اللغوي، وما من فرع من فروع الفن إلا ويشترك اللغة كثيرا من سماتها، وما من فرع من فروع العلم إلا وله صلته باللغة^(١).

«إن اللغة هي مرآة العقل» فيها يتم ترجمة الفكر، وهي وسيلة الإنسان لإدراك ظواهر ثنائية «الزمان والمكان» ثنائية الوجود الحاكمة، وبالتالي إدراك ظواهر الكون حوله، فنحن نستشعر حركة الزمان من خلال اللغة، وهي تعبر في زمنيتهما عن الماضي والحاضر والمستقبل، وعن الشروع والانقضاء، وعن التوقف والاستئناف، والتقطع والاستمرار، ونستشعر المكان حولنا من خلال اللغة، وهي تعبر عن البعيد والقريب وعن الغائب والحاضر، وعن المحدود والشائع، وعن الامتلاء والفراغ.

«هذا ويؤكد أهل الحتمية اللغوية أن الثقافة هي وليدة اللغة، وهي صارفة الفكر بالتالي، فاللغة هي إبداع الكاتب، وخيال الشاعر، وابتكار العالم وتحليل الناقد»^(٢).

ومن ثم يأتي الاهتمام باللغة في مجال تنمية وتربية الإبداع، لأن اللغة هي «الوجود البشري نفسه في أرقى مراتب تعقده وفاعليته، هي التركيب الغائر لمصدر السلوك المحدد للشكل الظاهر، هي الوعي الدائم التشكيل، بما يسمح باحتواء المعنى إذ يكونه، وإطلاقه بما تيسر وتناسب من أدوات، هي إبداع الذات المتجدد إذ يصاغ في وجود قابل للتواصل، هي تجلي المعنى في تركيب قادر على التماسك في وحدات متصاعدة، هي حركة المخ البشري في كليته البالغة التنظيم والبالغة المطاوعة في آن»^(٣).

ومن هنا يمكننا القول بأن اللغة تعنى إنسان.

الأسرة و تنمية القدرة اللغوية:

إن مرحلة الطفولة المبكرة هي مرحلة أسرع نمو لغوي تحصيليا وتعبيريا وفهماً ويتضح دور الأسرة في تلك المرحلة، في تحصيل الطفل لعدد كبير من المفردات وفهماها فهما صحيحا وبوضوح وربطها مع بعضها البعض في جمل ذات معنى، وينزع التعبير اللغوي

(١) نبيل على - الثقافة العربية وعصر المعلومات.

(٢) المرجع السابق.

(٣) يحيى الرخاوي - اللغة العربية وتشكيل الوعي القومي.

لدى الطفل في هذه المرحلة نحو الوضوح ودقة التعبير والفهم، ومع مرور الوقت يتحسن النطق، ويختفى الكلام الطفلي مثل الجمل الناقصة والإبدال واللثغة وغيرها، ويزداد فهم كلام الآخرين ويستطيع الطفل الإفصاح عن حاجاته^(١)

والنمو اللغوي عند الطفل يتأثر بما يتوفر، في بيئته من جو يشيع فيه الحب والطمأنينة، فذلك يساعد على النمو اللغوي السوي بينما تؤثر الاضطرابات الانفعالية والاجتماعية على هذا النمو، كما يتأثر النمو اللغوي بعوامل جسيمة ككفاءة الحواس.

ومما يؤثر تأثيراً ظاهرياً في نمو القدرة اللغوية للطفل لهجة الكبار وطريقة نطقهم، وفي هذا الصدد يؤكد العلماء على ضرورة امتناع الكبار عن استعمال ما يسمى بلغة الطفل عند التحدث إليه، أى يجب أن ينطق الكبار الكلمات بشكل واضح ودقيق، أى أن يكلمه الكبار بلغة الكبار البالغين، فما كلام الطفل سوى تقليد البالغين^(٢).

ومن هنا يجب على الأسرة أن توفر للطفل المثيرات التي تساعده على نموه اللغوي مثل الكتب المؤلفة من ألوان وصور، ثم من رموز وكلمات بسيطة ومن أهم واجبات الأسرة في هذا الشأن أن تدرب طفلها على الكلام، وهنا تبرز أهمية القصص المحكية، وتقديم النماذج الكلامية والاهتمام بزيادة مفردات الطفل اللغوية، وتشجيع الأطفال على التحدث والتعبير الحر، ومراعاة الاستعمال الصحيح للكلمات عن طريق تنمية عادة الاستماع.

وتنمية القدرة اللغوية يتطلب تنمية مهارات التواصل اللغوي الأربع، وهي «القراءة والكتابة والتحدث والاستماع»، ومن بين هذه المهارات يبرز التحدث والشفاهة عاملاً هاماً في تنمية القدرة اللغوية. وذلك لما تتميز به الشفاهة من الحيوية، وإمكان اللجوء إلى وسائل فوق لغوية للتأثير، كالتلون الصوتي من خلال النبر والتنغيم وسط الكلام واقتضابه، وما يصاحب الحديث من حركات الوجه واليدين، وجميعها أفعال كلامية لها دور حاسم في تحديد معنى المنطوق والمسموع، فبفعلها يتحول الإخبار إلى إنشاء، والوعد إلى وعيد والترغيب إلى ترهيب، ويصبح السؤال إجابة وإجابة تساؤلاً^(٣).

وإذا كان الوجود لغة واللغة إبداعاً ولا هوية ولا بقاء بغير ذلك، فأى لغة ننميتها، إنها بالطبع اللغة الأم بعد أن ثبت دورها الحاسم في تنمية الفكر والإبداع وهي اللغة العربية

(١) حامد عبد السلام - علم نفس النمو.

(٢) هشام شرايبي - مقدمات لدراسة المجتمع العربي.

(٣) نبيل علي - العرب وعصر المعلومات.

(الفصحى بعد التحديث حتمًا) وهى لغة تمثل حضارة سجلت بلسان عربى، وظلت قائمة كما هى بأقل قدر من التشويه، حتى تعتبر من أرسخ لغات العالم الحالية ويرجع الفضل فى هذا أساسا إلى حفظها بالقرآن الكريم وعلومه، فهى تاريخ بشرى قائم بيننا وقائم فينا ثم إنها التاريخ المخزون فى الحاضر القائم.

وإلى جانب الفصحى العربية تأتى العامية، فهى فى مجال الإبداع لغة قادرة ومبدعة وفاعلة، ولا يوجد من ينقص من أحقيتها فى ذلك فلا ينبغى إهمالها وتهميشها أو إغفالها، وإلا كنا نفتعل مسيرة ضد طبيعة التطور، وضد حركية اللغة. وضد فرص الإبداع.

إن كل ما يجب أن تحرص عليه الأسرة وغيرها من المؤسسات التربوية المعنية بتنمية القدرة اللغوية، ألا تحل العامية محل العربية الفصحى فى الإبداع المعرفى وغيره، وإنما ينبغى أن تجاورها وتتجاوز معها وتثريها وتكملها، والمحظور هنا لا يأتى من الاهتمام باللغة العامية كلغة، وإنما يأتى من الإحلال العشوائى غير المنتزم الذى يترتب عليه اختفاء لغة عامة رصينة تم تعقيدها وحافظت على هويتها عبر مئات السنين^(١).

٤- تنمية الذوق الفنى والإحساس بالجمال:

إن الذوق هو قوة النفس التى تجعلها تحب أو تكره ما يواجه المرء من أشياء، وتتأثر عملية الذوق وما يصاحبها من حساسية جمالية وأحكام وتفضيل جمالى بالخبرة التى يمر بها الفرد خلال عملية التربية، وخلال النماذج التى يتعرض لها الفرد، أعنى النماذج الجمالية التى تقدمها له الأسرة وغيرها من المؤسسات التربوية. ويرتبط الذوق الفنى بالإبداع ارتباطا مباشرا لأنه ينتهى بالإنسان إلى أن يصبح له رؤية خاصة به تميزه عن غيره، وتجعله يقبل أو يرفض للأشياء ولأوضاع الحياة من حوله وفق هذه الرؤية الفردية الخاصة وتجعله يتحرك نحو غايات وضعها لنفسه ليسعى إلى بلوغها باستقلال وإرادة خاصة.

«إن الفن بشتى فروعه، فهو وإن يكن فى مجموعة انعكاسا لأذواق الجماعات البشرية التى تقرر تلك الفنون، إلا أنه يعود فيصبح مؤثرا قويا فى تشكيل وجهات النظر عند الأفراد أى فى وقفاتهم الثقافية لماذا؟ لأن الفن على اختلاف فروعه هو فى صحيحه نسب محسوبة بين العناصر التى تكونه، ومن ثم كانت معاشة الإنسان للمبدعات الفنية المحيطة به، لا بد أن تنتهى به إلى ميزان داخلى فى تكوينه يجعله مستريحا لما يراه أو نافرا منه؟»

(١) يحيى الرخاوى - اللغة وتشكيل الوعى القومى.

أى أنه قابل لأوضاع الحياة من حوله أو رافض لها أو بعبارة أخرى تجعله ذا وقفة ثقافية لها طابعها الخاص والمميز^(١)، ومن هنا على الأسرة أن تنمي قدرة أبنائها على الاستجابة للجمال أينما وجد، عليها أن تدرب طفلها على أن ينظر متأملاً إلى المعاني التي تحملها الأشياء.

والتذوق الفنى ليس عملية فطرية يرثها الفرد، إنما يكتسبها بالتربية والتعليم والتدريب عليها، من هنا لا بد لكل فرد أن يتعلم كيف يتذوق الأشياء تذوقاً سليماً ليدرك الثراء فى هذا الكون المحيط.

وإذا كانت الفنون وستظل الرمز الاسمى للإبداع، وإذا كانت تربية الإبداع الفنى توازى فى أهميتها الإبداع العملى، فإن من الأمور الهامة فى جمال الإبداع تدريب الأسرة أبنائها على تذوق الفنون الهادفة.

إن العلماء يرون أن الرموز الأولى فى رسوم الطفل أو «شخبطاته» هى مفتاح لشخصية يستطيع المربى أو عالم النفس حين يجمعها وينظمها أن يكشف حقائق كثيرة مما تمس وجدان الطفل وتلمس مشاعره وأحاسيسه، ولو أن الكبار فى الأسرة يسروا له بعض الأوراق والأقلام والألوان لأسهموا فى تكوينه تكويناً إبداعياً فنياً، إن الطفل حين يخطط يريد أن ينقل إلينا عالمه الداخلى، وكلما قابلنا ما يريد أن يقوله بتشجيع مناسب مكانه من أن يثبت أقدامه على طريق الإبداع الفنى.

إن تخطيطات الطفل هى وسيلته للحرية والتعامل مع الآخرين وكلما أحطنا الطفل بجو من الرعاية والتشجيع أكسبناه راحة النفس والثقة وهى مهاد الإبداع وأرضيته التى ينمو عليها^(٢)

٥ - تنمية مفهوم موجب للذات:

الشخصية المبدعة تتسم بأنها تعتز بذاتها، كما تتسم بتقدير الذات، وما يكونه عند ذاته إنما ينتج من تفاعله مع بيئته الاجتماعية التى تسهم فى تكوينه وتحديد هذا المفهوم عن الذات، وعلى ذلك فدور الأسرة هى أن تنمي قدرات الإبداع لدى الطفل عن طريق مساعدته على تقبل ذاته، وأن تنمي احترامه لذاته وثقته بنفسه، ويساعد على ذلك شعور الطفل بالحب والاطمئنان والأمن وهو أمر حيوى لنمو ذاتية الطفل وتكوينه، ويساعده أيضاً إشباع

(١) زكى نجيب محمود - قيم من التراث.

(٢) محمود بسيونى - قضايا التربية الفنية.

حاجته إلى دفء القبول، وإلى الاستجابة الودودة منه، فهو في حاجة إلى أن يكون مقبولاً من الآخرين محبوباً منهم بغض النظر عن جنسه ولد أو بنت، فلا شك أن تفضيل طفل من جنس معين يصيب الطفل من الجنس الآخر بعدم الأمان، على أن أكثر الأساليب التربوية وأكثر طرائق التنشئة والتأديب ضرراً على الذات وأكثرها إضعافاً للثقة بها، هو استخدام الأسرة للعقاب البدني والإفراط فيه؛ لفرض السلوك الجيد من وجهة نظرها على الطفل، ومما لا شك فيه أن العقاب البدني سريع الأثر في بعض الأحيان، فالطفل سرعان ما يكف عن السلوك غير المرغوب فيه لعجزه عن المقاومة وعن الرد بالضرب على الضرب لكن لهذا العقاب البدني آثار سلبية عميقة على شعور الفرد بذاته حيث ينشأ عن العقاب البدني و الإفراط فيه الآثار الآتية^(١):

- ١ - تظهر النزعة إلى التمرد عندما تزول شروط القمع الداخلية، ولا بد أن يؤدي العقاب البدني إلى نتائج عكسية، فالطاعة التي تنتج عنه تبقى سطحية جداً، مما يجعل الحرمان المكبوت يتفجر في أول مناسبة يستطيع فيها الطفل التفريغ عن نفسه، كذلك يتحول الخضوع الناتج عن العقاب البدني إلى خضوع مؤقت سرعان ما يتحول إلى تحد.
- ٢ - يقوض العقاب البدني احترام الطفل لذاته، وينمى فيه تعطشاً إلى التعويض على طريق كسب التقدير والمكانة الاجتماعية بشتى السبل والأساليب، وهذا يفسر حساسيته المفرطة للانتقاد والإطراء على حد سواء، ويفسر النزعة إلى توكيد الذات بإصرار، وهذه نتيجة من نتائج الإذلال الذي يخضع له الطفل.
- ٣ - تنشأ علاقة بين العداة المتصور المكبوت في نفس الطفل للآخرين وبين العقاب البدني، وتكون هذه العلاقة قوية، ذلك أن العداة المكبوت يجرى إسقاطه على الآخرين، فهو قد أصبح موقفاً متأصلاً في النفس، ويلقى أشد أنواع التعزيز بواسطة التحجيل والازدراء. إن العقاب البدني طريقة مؤذية في تربية الطفل وتأديبه، فالحقيقة الغائبة عنا دائماً أن الطفل لا يتعلم السلوك الحسن بالضرب أو الإذلال، والواقع أن العقاب البدني يؤدي إلى إرضاء الكبار في الأسرة بدلاً من أن يصلح أخطاء الطفل، ونتيجته غالباً ما تتمثل في الخلق السيئ وفي الحرمان المكبوت أكثر مما تكون النتيجة هي إصلاح حال الطفل وتهذيبه، وكثيراً ما يندم الآباء والأمهات على ضرب أطفالهم ولكن الندم لا ينفع لأن الضرر الحاصل من العقاب البدني من الصعب إزالته.

(١) هشام شرابي - المرجع السابق.

ولعملية التوحد أو التقمص أهمية كبيرة في نمو الذات وفي تكوين مفهوم موجب عنها، وفي فهمنا نحن الكبار لهذا النمو، والطفل يختار دائماً شخصاً كممثل أعلى يحتذى به ويقلده ويتعلم منه، ويحاكي سلوكه وحتى مشاعره، ولهذا كان حب الوالدين للطفل وعطفهما عليه و اتجاههما نحوه وتقديم نماذج طيبة أثناء مراحل نموه، على درجة كبيرة من الأهمية في تكوين مفهوم الذات لديه^(١). ذلك أن الطفل يميل إلى تقليد والديه وتمثل سلوكهم والناس لديهم حاجة نفسية على أن يشبهوا الأشخاص الذين يحبونهم ويقدرونهم وهذه الحاجة تنشأ في بادئ الأمر من خلال تقليد الأطفال لوالديهم وتقمصهم لهم، وأن هذا الأمر ينتقل من الآباء إلى الأصدقاء بمرور الزمن وعند الكبر^(٢).

إن ما يكونه الفرد من أفكاراً عن ذاته، ومن عناصر ومكونات هذه الذات، وما تشتمل عليه من خصائص بالجملة تصور الفرد لذاته ينتج عن تفاعله من البيئة التي يعيش فيها بدءاً من الأسرة التي تسهم إسهاماً فاعلاً في تكوين وتحديد هذا المفهوم عن الذات. والمفهوم الموجب عن الذات أساساً من أسس تكوين الفرد المبدع باعتبار أن المبدعين يتسمون بالثقة بالنفس وبالانضباط الذاتي، أو باعتبار أن التفكير الإبداعي نشاط هادف للمبدع يتجه به الفرد دائماً إلى ذاته حيث يعزو الفرد ضروب نجاحه وإبداعه أو ضروب فشله وإخفاقه إلى ذاته لا على قوة خارجية عن هذه الذات «ولهذه السمة دورها البالغ في تسيير الأداء الإبداعي حيث أنه إذا عزى الفرد فشله أو نجاحه إلى قوى خارجية عنه، مثل الحظ أو القدر لصار إتكالياً، ولا تستقيم الاتكالية بأى حال من الأحوال مع التفكير الإبداعي فمن يربط نجاحه أو فشله بظروف تخرج عن إرادته، لن يمكنه أخذ العمل الإبداعي طريقاً له»^(٣).

وإذا شاءت الأسرة أن تصنع من طفلها شخصية مبدعة، فإن عليها أن تشعر هذا الطفل من خلال تفاعلها وتعاملها معه أنه ذات جديرة بالاحترام، وأن تتيح له أن يعبر عن ذاته في حدود قدرته وإمكانياته، وأن توفر له استخدام ما يمتلك من قدرات وإنماءات استخداماً بناءً في أعمال تبرز ذاته، وتشبع رغبته في الحصول على مكانة تؤكد أهمية هذه الذات^(٤).

(١) فؤاد مرسى - الرأسمالية تجدد نفسها.

(٢) فيولا البيلواى - الأطفال واللعب.

(٣) قسطنطين رزيق - الأعمال الفكرية العامة.

(٤) حسن إبراهيم - التربية وصناعة الإبداع.

٦ - التدريب على الاستقلال فى التفكير والحكم:

ويأتى ذلك من خلال إظهار الأسرة احترامها للطفل، وإظهار ثقتهم فى قدراته على فعل الشئ الصحيح، وبالتالي فهم يمنحونه قدرا من الاستقلالية فى ارتياد العالم، وليشجعونه على القيام بالأنشطة التى تتسم بالاستقلالية والنضج، وهو ما يعنى مزيدا من التسامح وقليلًا من التحكم، وتستطيع الأسرة أن تكسب الطفل القدرة على الاستقلال فى التفكير وفى الحكم حين تشبع حاجته إلى التقدير الاجتماعى، فالتقدير شعور يحتاجه الطفل، أى أن يعامل كفرد له قيمة، ويشعر بأن وجوده، وجهوده، لازمان للمحيطين به، ولقد دلنا علم النفس على أن يصبو الطفل فى نموه إلى الاستقلال والاعتماد على النفس، وهو يحتاج إلى أن يتحمل بعض المسئولية، ثم تحمل المسئولية كاملة، ويحتاج الطفل إلى الشعور بالحرية والاستقلال وتسيير أمورهِ بنفسه دون معاونة من الآخرين مما يزيد من ثقته بنفسه.

والناس جميعا مبدعون، والاختلاف بينهم يكمن فى درجة الإبداع والإصرار عليه والعلو فوق التناقضات، وتحمل الإحباطات والصبر والمثابرة فى سبيل بلوغ الغايات، والمرونة الفكرية. كما يجب على الأسرة أن تشجع أبناءها على التجريب والممارسات الاستكشافية الجديدة، وألا تخيفهم من التجريب خشية الوقوع فى الخطأ، وأن يواجهه المواقف التى تتحدى قدراته.

٧ - تنمية الخيال الإبداعى للأطفال:

إن ممارسة الخيال أمر ضرورى لتنمية قوى الإبداع، وهو وسيلة هامة من وسائل أعمال الفكر الإبداعى، والخيال بحاجة إلى أن تحفيز وتدريب لكى ينمو عند الفرد، ومن ثم لابد من التشجيع عليه منذ الصغر، فلا إبداع بدون خيال، وكلما كان الخيال ممتلئا وعميقا، كان دليلا على قدرة إبداعية وتصورية كبيرة.

ولا يمكن أن نتصور مخترعا أو مبتكرا دون خيال واسع، لأن الاختراع يبدأ عنده بتصور شئ ممكن تحقيقه أو يتصوره عندما يتم، ثم يكون بعد ذلك السعى نحو التحقيق. إن المبدعين يملكون قدرة على رؤية الأشياء بعين الخيال، ويستغرقون فى النظر التخيلى ويندفعون لتحقيق أهداف يرونها بعين الخيال، ولا يراها غيرهم وهم يقتحمون الأخطار دون مبالاة^(١).

(١) د/ حسن إبراهيم عبد العال - مرجع سابق.

فمن أكبر حقائق التاريخ أن عددا عظيما جدا ممن قادوا مسار البشرية وفتحوا أمامها سبلا جديدة من الحياة قد تميزوا إلى جانب القوة فى الذهن وصدق العزيمة واتساع العلم بسعة الخيال.

إن الطفل يمتاز بسعة الخيال، وعدم معرفة الحد الفاصل بين الخيال والحقيقة وذلك لأن الذهن ينمو بسرعة دون أن يكتسب خبرات أو معلومات أو مهارات كافية، وإذا كانت تلك طبيعة الطفل، فإن الخيال فى حاجة إلى تدريب لكى ينمو وهذا دور الأسرة، خاصة أن الطفل يميل إلى أعمال خيالية ومعظم تساؤلات الأطفال يكتنفها الخيال، وفى هذا الصدد يوصى بالفنون البصرية عامة والرسم كأحدى الوسائل التى تحفز الخيال الإبداعى، فالرسم يسمح بقدر كبير من حرية التعبير، كما توفر للأطفال قصص الخيال العلمى، أن تشارك جميع الأسرة الطفل فى قراءتها.

وعلى الرغم من ذلك فإن واجب الأسرة ألا تبالغ فى القصص الخيالية برغم أهميتها فى إثراء خيال الطفل وخصوصية تفكيره، وعليها أن تساعد طفلها فى الوقت نفسه على عبور الهوة بين عالمه الخيالى وواقعه الذى يعيش فيه.

هذا وتوجد الكثير من البرامج لتنشيط الخيال يتدرب الطفل عليها فتعمل على تحسين مستوى أدائه الإبداعى^(١).



(١) عبد اللطيف محمد خليفة - الحدس والإبداع.

المفتاح الثالث التعليم

أولاً: المدرسة وتربية الإبداع:

للمدرسة دور ريادى فى تربية النشء وإعداد المبدعين، تتحدد فى عدد من الأدوار تقوم بها لتنمية القدرات الإبداعية لدى التلاميذ وتوفير الإمكانيات التى بها تظهر هذه القدرات، ويذهب «بول تورانس» أن هناك ستة أدوار مهمة تتحمل المدرسة مسئولية القيام بها^(١):

١ - تنمية وتحسين القدرات الإبداعية لدى التلاميذ، وتوفير الإمكانيات التى تسمح بإظهار هذه القدرات.

٢ - أن يقوم المعلم فى المدرسة بدور الراعى لهذه القدرات.

٣ - أن يساعد المعلم التلميذ على أن يدرك ذاته، وأن يشعر بفرديته ومدى اختلافه عن الآخرين.

٤ - أن تسمح المدرسة للتلميذ بالتعبير عن أفكاره بطلاقة وحرية.

٥ - أن تعمق المدرسة إدراك التلميذ بأن ما لديه من قدرات إبداعية مطلوبة وهى مهمة فى حد ذاتها.

٦ - أن تساعد المدرسة الآباء والآخرين على فهم الإبداع وعملياته ومقوماته وعلى رعاية الشخصية المبدعة.

وعلى الرغم من مسئولية كل عنصر من عناصر العملية التعليمية وأهميته فى تنمية قوى الإبداع وإعداد الأفراد المبدعين، إلا أن المعلم والمنهج المدرسى يحملان أهمية خاصة فى هذا الشأن، ومن ثم ينبغى الإشارة إلى دور كل منهما.

(أ) المعلم وتنمية الطاقات الإبداعية:

للمعلم دور مهم وأساس فى تنمية ورعاية الطاقات الإبداعية للتلاميذ، وفى تشكيل عقولهم ونفوسهم على نحو مبدع، وصياغة العقول لتصبح قابلة للتفتح إلى أبعد مدى، قادرة

(١) Poule. torance. gidding creativetalent

على تجاوز الواقع الحاضر ونقده واستشراف المستقبل، مولعة بالتجديد مشغوفة بالابتكار، والمعلم بغير شك هو مفتاح صناعة الإبداع، أو بمعنى أوجه العمود الفقري لهذه الصناعة، إن ذبوع روح المبادرة والابتكار والإبداع، وتفجير قوى التلاميذ الكامنة، وإطلاق طاقاتهم الخبيئة ومغالبة علل الجمود والسكون والتقليد البليد، كل ذلك رهن بوجود معلم يقدر الإبداع ويعترف بأهميته ويدرك ضرورته لتغيير وجه الحياة إلى الأسمى والأرقى والأفضل، رهن بوجود معلم يستهدف فى تعليم تلاميذه تغيير مواقفهم من الطبيعة والكون والحياة من موقف التأمل الساكن إلى موقف الملاحظة والتجربة والاندفاع نحو الجديد وسبر أغوار المجهول، والاحتفاء بغير المألوف، والسعى لتوليد المبتكر واستكشاف علاقات ودلالات معرفية أو وجدانية أو ذوقية أو سلوكية جديدة غير معروفة.

ولن يستطيع القيام بهذا الدور المعلم التقليدى الذى عاهدناه يلقت تلاميذه نثار العلم وشتات المعرفة، متخذًا من التلقين أسلوبًا للتعليم، رغم ما يثمر التقليد من عجز وسلبية واتكالية، وضعف لروح المغامرة والمبادرة واستسلام للواقع والخوف من كل جديد. إن المعلم الذى ينمى طاقات الإبداع هو الذى يهتم بإرساء قواعد التفكير العلمى فى عقول تلاميذه، فيعودهم الجرأة فى طرح المشكلات والتساؤلات. ويدربهم على النظر الدقيق فى جزئيات الظاهرة أو الموضوع قبل إصدار حكم عليه أو إبداء رأى فيه، ويعودهم ألا يرسلوا القول إرسال بغير ضابط من التفكير، كما يعودهم أن يسألوا دائمًا وفى كل موقف وعند الوصول إلى أى نتيجة لماذا كان هذا الموقف؟ لماذا كانت النتيجة على هذا النحو؟ إن المعلم حين يتيح لتلاميذه حرية السؤال إنما ينمى فضولهم إلى معرفة الأسباب التى تقف خلف الظواهر، فتلك المعرفة تزيدهم فهما. وينجح المعلم فى مهمته تلك إذا أصبحت كلمة لماذا هى أكثر الكلمات ترددا على السنة لتلاميذه^(١).

سمات التربوى الذى يرفع الإبداع:

تلك بعض السمات التى يجب أن تحرص كليات المعلمين على توافرها فى خريجها وإن كان ليس من الضرورى أن يحمل المعلم أهاب عالم كبير أو فنان مبدع بل يجب أن يكون أشبه بصانع فنى شديد التعلق بمهمته مكب عليها والصفات الرئيسية اللازمة له هى^(٢):

١ - خط قوى من الذوق السليم

(١) حسن عيد العال - مرجع سابق.

(٢) رونبة أديبر - التربية العامة.

- ٢ - تغذية ثقافية متينة ، ورهافة فى الحدس النفسى يسمح له بأن يغوص فى الطباع ويقدر استجابتها.. من اللازم أن يمتلك القابليات الفكرية اللازمة لكى يهضم ويمثل الأشياء فى غير عسر وهذا يتطلب أن يتمرس بقدر مختلف من العلوم وأن ينزع نحو توازن المعارف.
- ٣ - أن يتسم بالنظام و بالوضوح ، فالفرد لا ينقل إلى الآخرين إلا ما أحسن هضمه وتمثله ، وهضم معرفة من المعارف يعنى وضعها فى موضعها وإدراك جميع علائقها بالمعارف الأخرى.
- ٤ - أن يكون على يقين بأن المهم ليس تكديس المعارف؟ بل طريق الحصول عليها، وفكر المعلم ينبغى أن يكون مثلاً حياً لهذا المنهج فى البحث.
- ٥ - أن يتسم باستقامة الفكر، ولا يمكن له ذلك إلا إذا تخلص من نزعة العاطفة ونزعات أهوائه.
- ٦ - أن يؤمن المعلم دائماً بأنه القدوة والمثال الحى بالنسبة للطفل ومما يساعد المعلم على تحقيق غايته فى إعداد المبدعين وتنمية طاقات تلاميذه الإبداعية^(١) الأتى:
- (أ) أن يعمل المعلم على أن تتطور علاقته بتلاميذه عبر اعتبارات القناعة والرضى وأن يتم التعاون معهم من خلال التقدير والاحترام المتبادل.
- (ب) أن يقوم بترتيب وإدارة الفصل كبيئة تعليمية فعالة ، ومن خلال المرونة فى التعامل ، وعن طريق إتقان واستخدام الإستراتيجية التدريسية المحفزة.
- (ج) أن يشجع المعلم تلاميذه على اقتحام المقترحات التى لم يتم اختيارها من قبل ، وعلى محاولة تحديد الروابط والأسباب التى تقف خلف الأحداث والظواهر.
- (د) أن يساعد المعلم تلاميذه على استخدام ما تعلموه من معلومات ومعارف تفاعلية فى حل ما يقابلهم من مشكلات وما يصادفهم من وقائع وأحداث.
- (هـ) أن يستخدم المعلم أساليب للتقويم تكشف بالفعل توقعات التفكير الإبداعي ، وذلك من خلال أسئلة تثير الدافعية للإنجاز ، وأسئلة الاستكشاف والتقصى ، وأسئلة تحفز الرغبة فى بدء مهمة جديدة وأسئلة المهام ذات النهايات المفتوحة ، وأسئلة تركيب وتجميع الأفكار المتباعدة.

(١) مجدى عزيز إبراهيم - المنهج التربوى العالى.

ويلخص عدد من الباحثين الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها المعلمون لتنمية الإبداع لدى تلاميذهم فيما يلي :

- ١ - يقومون بمزيد من أنشطة التفكير (الأنشطة التقاربية والتباعدية و التقويمية).
- ٢ - يستخدمون التقويم من أجل التشخيص وليس فقط الحكم بغرض مكافأة الإجابة الصحيحة .
- ٣ - يقدمون الفرص لاستخدام المعرفة بشكل مبدع.
- ٤ - يشجعون التعبير العفوى التلقائي.
- ٥ - يقدمون مثيرات ثرية ومتنوعة من البيئة.
- ٦ - يشجعون الطلاب على تفحص الأفكار الجديدة فى حقيقتها وليس تركها والتخلي عنها.
- ٧ - يقدمون ممارسات وتجارب جديدة.
- ٨ - يدرسون للطلاب مهارات التفكير الناقد مثل الأصالة والطلاقة والمرونة .. إلخ، ويدربونهم عليها.
- ٩ - يدرسون للطلاب مهارات البحث العلمى مثل الملاحظة والتصنيف .. إلخ ويدربونهم عليها.

ثانيا: المنهج وتنمية الطاقات الإبداعية:

من أجل تنمية طاقات الإبداع لدى التلاميذ، يجب استفاة المناهج الدراسية من التقدم الهائل الذى تشهده تكنولوجيا المعلومات فى عصرنا، فأمام التطورات المدهشة، فى عالم تكنولوجيا المعلومات فى عصرنا، أصبح من الحكمة للمدرسة وللمناهج التعليمية محاكاة الواقع داخل أسوار المدرسة بعد أن توافرت للتلميذ وسائل عديدة للتواصل المباشر مع مصادر المعرفة خارج المدرسة، لذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات هى الوسيلة الفعالة لنقل نبض الواقع وحيويته إلى المدرسة، بغية أن يصبح التعليم أكثر واقعية، وأصبحت كذلك وسيلة لشحن وعى التلاميذ بإتاحة فرص التعامل المباشر أو شبه المباشر مع هذا الواقع، حتى لا يصدمهم هذا الواقع لحظة مغادرتهم للمدرسة^(١)، وبالتالي يجب إدخال الوسائل التكنولوجية الحديثة فى التعليم.

(١) نبيل على - العرب وعصر المعلومات.

إن الفكر التربوى الإبداعى يجب أن يقوم على توجهات عامة يمكن للمنهج أن يكون بها فاعلاً إيجابياً فى هذا الشأن، وأن يسترشد بتلك التوجهات فى استهدافه تكوين العقلية العلمية المبدعة، ومن أهم هذه التوجهات^(١):

- ١ - تنمية النظرة الكلية، وذلك بإثارة تساؤلات عن الأشياء التى يحتمل أن تؤثر فى موضوع الدراسة، والعلاقات فيما بينها.
- ٢ - تنمية العادات الفكرية والسلوكية المتصلة بالحوار.
- ٣ - التعرف على مسائل المعرفة المتاحة.
- ٤ - التعامل مع المعرفة فى أطر متكاملة، ويتم ذلك بأن تدور الدراسة حول موضوعات أو مشكلات معينة.
- ٥ - التأمل فى المعرفة التى أمكن الوصول إليها.
- ٦ - تنمية حساسية خاصة نحو الأمور الغريبة.
- ٧ - التدريب على طرح عدد من الاحتمالات.
- ٨ - ممارسة العمل الجماعى فى صورته وأشكاله المختلفة.
- ٩ - تنمية القدرة على التلخيص والشرح.
- ١٠ - تنمية اهتمامات مستقبلية، وذلك بأساليب مختلفة من الخيال العلمى على كتابة تقارير عن التغيرات فى مجالات معينة، وتساؤلات عن احتمالات المستقبل فى مجالات معينة.

وتستطيع مواد الدراسة والمقررات الدراسية أن تسهم بفاعلية فى تكوين العقلية المبدعة والفكر الإبداعى إذا استهدف تدريسها ذلك، ويمكن أن نعطى أمثلة للكيفية التى تسهم بها المواد الدراسية والمقررات فى إعداد المبدعين، وفى تنمية طاقات الإبداع لدى التلاميذ: يمكن للطفل من خلال تعلم الرياضيات فى المرحلة الأولى من تعليمه أن يكتسب القدرة على الاستخدام السريع الصحيح للرموز التى تتكون منها العمليات الحسابية، وأن تستهدف المدرسة فى تعليمها إياه مادة الرياضيات اكتساب هذه الآليات، وذلك أمر مهم فى تكوين العقلية العلمية والمبدعة، وفى إرساء أسس التفكير العلمى، فإذا كان من سمات هذا التفكير تقدير النسب الصحيحة بين الأشياء واعتماد لغة الأرقام فى مقابل الأحكام الذاتية، وإدراك الظواهر إدراكاً كمياً، وإذا كانت الرياضيات أساساً تستند إليها

(١) فايز مراد مينا - منهجية التعمد واستشراف المستقبل.

كثير من العلوم، فمن الواجب أن يصل الطفل إلى أن يفهم معنى العمليات الحسابية التي يقوم بها، ومدى هذه العمليات ودورها، أى أن يدرك الصلة بين الرياضيات والواقع، وأن يرى كيف تتيح لنا الرياضيات أن نحلل مسألة مشخصة بواسطة آليات مجردة وبمبسطة، إن من الواجب أن نبين للطفل كيف أن الرياضيات، تجعلنا نضع المشكلة المشخصة على شكل «عمليات» وكيف أنه يكفى أن تعمل هذه الآليات المجردة لنجد فى النهاية نتيجة تنطبق على الواقع تمام الانطباق.

وينبغى أن يتكون لدى الطفل شعور بالفوائد التي يقدمها استخدام هذا النمط من العمليات مما يتصل بتنمية التفكير الإبداعي والتفكير العلمي، ألا وهى دقة النتيجة وسرعتها وصحتها وعموميتها، وأخيرا لا بد أن يدرك الطفل أن هذا النمط من العمليات لا يمكن أن تكون له مثل هذه الفوائد إلا بمقدار ما يمنحها له نشاطه الفكرى، ومن هنا كان من الضروري أن يكتسب هذه الفوائد بنفسه (دقة النتيجة وسرعتها وصحتها وعموميتها) وأن يجعل منها عادات له وغايات، وعليه أن يعى المحاكمات التي يسوقها وفق خطة ومنهج وبالنظام وبالوضوح والبساطة، إن الطفل بتعلم الرياضيات يتعلم كيف ينتقل مما فى الأعيان إلى ما فى الأذهان، من العلاقة الواقعية إلى العلاقة الفكرية.

أما إسهام تعليم الرياضيات المباشر فى تنمية طاقات الإبداع وإعداد المبدعين، ففى الرياضيات عنصر لا يجب أن نهمله فى تعليمها هو العنصر الإبداعي، فالنظام عامل من عوامل الجمال، وإذا ما أضيف إليه الأناقة التي تعنى اختيار أسهل طريقة تؤدي إلى النتيجة غدا الجمال شبه كاملا - حيث أن الكمال لله- ولا غرابة أن يكون الكثير من الرياضيين أناسا يهزهم سحر الفنون^(١).

كذلك يمكن للطفل من خلال تعلم مادة العلوم فى مرحلة تعليمه الأولى، ومن خلال التمرس بالثقافة العلمية أن يستشعر روح الحضارة الحديثة حيث تجد العلوم وتطبيقاتها المكان الأول والغاية الأساسية لتعليم العلوم، هى أن نعلم الطفل أو الإنسان صغيرا ما هى الطبيعة، لكى يستطيع أن يدرك مكانته فيها، إنه يتعلم فى دراسته للعلوم الملاحظة، وتعلمها يعنى أن يضع الإنسان نفسه فى الموضوع المشاهد وأن ينسى نفسه أمامه، وأن يقتنع أن للموضوع طبيعته الخاصة وتطوره الخاص به، وأن ذلك الموضوع وذلك التطور لا يرتبطان برغباتنا وأهوائنا، فالأشياء هى ما هى عليه^(٢).

(١) رونية أدبير - التربية العامة.

(٢) د/ حسن إبراهيم عبد العال - التربية وصناعة الإبداع.

وليس من المهم فى تكوين العقلية المبدعة أن نلقن التلاميذ معلومات ومعارف، بل المفيد فى كل الأحوال أن يتمرس الطفل عن طريق التطبيق العملى المباشر بالعملية التى أدت إلى اكتشاف العلم، وينبغى أن يشعر الطفل بتعدد الواقع وغناه الهائل، فانتساع الظواهر فى الكون وتنوع الأنواع النباتية والحيوانية ينبغى أن يسهم فى إثارة الدهشة الفكرية لدى الطفل، ومع ذلك إذا كانت الأشياء الطبيعية متنوعة تنوعا لا حد له، فهذا لا يعنى أنها غير مترابطة فيما بينها.

وإذا كان تعلم الملاحظة هدفا من أهداف تدريس العلوم، فلا بد أن يلى الملاحظة اكتشاف العلاقات التى تربط بين الأشياء، والشعور بالقدرة المستمرة التى تجرى عبر الكون وتربط بين تجلياته، إنه لا بد أن يدرك الأطفال عظمة الكون فى تعدد مظاهره واتساق قوانينه والوحدة التى تسيطر عليه.

إن ما نريده هو أن نعد تلاميذنا الصغار لأن يعرفوا جمال الطبيعة أحسن معرفة، ولأن يقدره حق قدره، إن تدريس العلوم يجب أن يستهدف زيادة حدة الإحساسات، وشحذ الانتباه، وإثارة الذاكرة، والتدريب على النظام والترتيب فى تصنيف الأشياء، وفى تصنيف العلاقات، وفى تصنيف الأفكار، ومن اللازم أن يكتسب الأطفال شعورا واضحا بمعنى البحث العلمى، وأن يطلب إليهم خلال تمارين عملية أن يسجلوا ملاحظاتهم، وأن يستخدموا أدوات قياس، وأن يبنوا فرضيات وأن يرسموا منحنيات وخطوطا بيانية، وأن يضعوا النتائج التى يحصلون عليها فى صيغ رياضية، ومن المهم فى تدريس العلوم للأطفال إدراك أن السير نحو الحقيقة العلمية يرجع فى معظم الأحيان إلى زيادة الدقة فى القياسات التى نستخدمها وإلى تجويد الأدوات^(١).

وقل مثل هذا فى تعليم المواد الدراسية الأخرى، إذا استهدفت تنمية الطاقات الإبداعية وإرساء قواعد التفكير العلمى، وإذاعة النظرة العلمية، شريطة استخدام طرائق وأساليب تعين على تحقيق هذا الهدف.

دور المدرسة فى تربية الإبداع:

إن المدرسة يمكنها أن تكون بيئة إبداعية، ترعى المواهب وتربى الإبداع إذا استهدفت تنمية الشخصية المتكاملة بدنيا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا، واستطاعت برامجها وأنشطتها

(١) المصدر السابق.

أن تحدث التفاعل المطلوب بين جوانب الشخصية المختلفة، وإذا هي دعمت عن قصد ثقافة الإبداع لا ثقافة الذاكرة، وإذا هي أكسبت تلاميذها من القيم والمعرفة والمهارات وأساليب التفكير، ما يجعلهم قادرين على تأكيد ذاتهم والتعبير عن أنفسهم بحرية وثقة وتشجيع سائرا أشكال الإبداع الحرفي والإنشاء والرسم وسواهم..، وتنمية الجمال، والأخلاق وتعريف الصغار في مستهل الصبا على عالم العلم والتكنولوجيا، واستخراج العقل الذى فى أيديهم.. وتنمية روح النقد والتحليل والمناقشة، وتكوين القدرة على المبادرة ولقد خطت التربية الحديثة خطوات كبيرة فى تكوين روح الخلق والإبداع، إيماننا منها بأن من غير الجائز أن نترك أمر نمو هذه القدرة للصدف وحدها، وانطلاقا من حقيقة أساسية هى أن الخيال المبدع هو الذى يلعب الدور الأكبر فى أى تنمية^(١).

وغنى عن البيان أن العمل على توليد تربية قوامها الإبداع سيلزم خطة كاملة مكملة، تتناول شتى جوانب التربية وأنواعها وتعيد النظر فى طرائقها ومحتواها وأساليبها، بل وحتى فى بيئتها وإطارها بحيث تنبت روح الإبداع والابتكار فى كل مقوم من مقومات العمل التربوى على نحو متحد مترابط، وبحيث نجدها فى الإدارة التربوية وإعداد المعلمين والمناهج المدرسية والوسائل التعليمية والامتحانات والتقييم، بل وحتى فى الأبنية المدرسية والتجهيزات التربوية^(٢).

وحتى تكون المدرسة مؤسسة تربوية يجب أن تعزف عن التلقين كأسلوب للتعليم، لأنه عدو الإبداع، حيث يقف بالمتعلم عند حدود الكلمات التى لقنه إياها معلمه، وكأن الكلمة وليس الفعل هى محطة الوصول كما هى محطة القيام، دون أن ترشده الكلمة التى تلقاها فحفظها إلى ما يجب أن يفعله فى عالمه الذى يعيش فيه، وهو بذلك يعود التلميذ على أن يفصل السلوك اللفظى عن السلوك الواقعى، وأن يحل الأول محل الثانى، وأن يعتقد بأنه قد قام بعمل وأنه قد فكر بمجرد كونه قد تكلم، وينزع التلميذ بالضرورة مع أسلوب التلقين إلى الحفظ، حفظ المعارف التى تنقل إليه، لأن هذه المعارف لا تكون جزءا من حياته، ولأنه لا يجد أى مناسبة عملية يستخدمها فيها، وعندما يكون الحفظ اللفظى النتيجة الدائمة للتعليم تكف اللغة عن أن تكون أداة للتعبير عن الفكر، فالتلقين طريقة تسلطية تستند إلى سلطة الكتاب والكلمة المطبوعة والمعلم.

(١) عبد الله عبد الدايم - التربية فى البلاد العربية.

(٢) المصدر السابق.

إن تربية الإبداع تتطلب أن يتدرب المتعلم فى كل مراحل تعلمه لا على التردد والحفظ، وإنما على التساؤل والبحث و التجريب، ولكن المادة الدراسية أى ما تكون هى مطالبة بأن ترشد من يتعلمها إلى التفكير فيها وإلى ما يفعله وكيف يفعله فى عالم الأشياء^(١).

إنسان متعلم أم إنسان قابل للتعلم:

فى عصرنا بكل ما يحفل به من مظاهر الإبداع والتقدم العلمى والتقنى أصبح للتلقين كطريقة للتعليم آثار وعواقب سيئة تهدد مستقبل الأمم قبل مستقبل الأفراد، ففى عصرنا أصبحت المعلومات التى تؤلف مضمون العمل تتغير بسرعة هائلة، حتى لقد ساور الشك المفكرين فى قيمة تكوين إنسان متعلم، أيا كان مستوى تعليمه، ذلك لأنه عندما يجىء الوقت الذى يستطيع فيه الإنسان أن يستخدم ما تعلمه، تكون المعرفة قد تجددت وتطورت، وتصبح المواقف التى يتعين عليه مواجهتها مختلفة إلى حد بعيد عن تلك التى يتدرب عليها فى دراسته، ومن هنا اتجه التفكير إلى ضرورة الاستعاضة عن تكوين الإنسان المتعلم بتكوين إنسان قابل للتعلم يعنى إنسان لديه المرونة الفكرية لمواجهة ظروف سريعة التغيير، والاستيعاب للمعارف الدائمة المتجددة والتوسع فيها، ومن هنا لا يجدى تلقين المعرفة والاكتفاء بحفظها بطريقة الصم والتعلم بالاستظهار، من هنا يجب أن يتحول التعليم من نظم الكلام إلى إبداع الأشياء، من ثقافة الكلمة إلى ثقافة العلم المؤدى إلى عمل وإنتاج وابتكار وإبداع، ولو تحقق التحول على هذا النحو، انتقل الإنسان من فكر إلى فكر، من حياة إلى حياة، من أخلاق ومعايير إلى أخلاق ومعايير، إنه ينتقل من ثقافة الكلمة إلى ثقافة التشكيل الذى يغير وجه الأرض، ويحاول بعدها أن يغير وجه السماء وأجرامها^(٢).

ومن مفكرينا من يرى أن التعليل الحقيقى لاستخدام التلقين أسلوبا للتعليم، وما يتبع ذلك من حفظ لفظى حرفى دون قدرة على التصرف الحر، هو شيوخ الخضوع المفرط للسلطة فى مجالات حيوية من حياتنا، إن انقضاء الوقت و السنين التى كانت خلالها تمارس السلطة السياسية حكما غاشما لا يقبل معارضة.. ولا يسمح بقبام الكثير من القيم الديمقراطية، قد أسهم بدوره فى تعميق مفاهيم اجتماعية يصبح فى ظلها التعليم المبني على المناقشة والنقد أمرا مستحيلا فالتقييد الحرفى الدليل بما فى الكتاب المدرسى هو مظهر من

(١) زكى نجيب محمود - فى تحديث الثقافة العربية.

(٢) زكى نجيب محمود - تجديد الفكر العربى.

مظاهر العجز عن ممارسة الديمقراطية، والتعود على تلقي الأوامر وتنفيذها دون مناقشة، والخوف من الحرية التي تجعل الإنسان وجها لوجه أمام مسؤوليته^(١).

تفريد التعليم:

إن الحياة بصفة عامة تؤكد حقيقة الفردية، وهي في شتى صورها لا تعرف تكرار الأفراد، كل كائن حي والكائنات الحية ملايين الملايين فيه ما يجعله فردا بذاته، يختلف ولو قليلا عما عداه وعندما تنظر إلى ألوف الناس من حولنا فلن تجد فردين يتشابهان إلى الحد الذي تنمحي فيه المميزات جميعا، لا بل الاختلاف بين الأفراد أدق من هذا وألطف، فبصمات الأصابع لا تتشابه في الأفراد، ودع عنك دقائق الجسم الباطنية من حيث الشكل والحجم والتركيب، فالحياة لا تعرف تكرار الأفراد، وكل فرد فيه ما يجعله يختلف عن الآخرين^(٢).

من هنا كان لزاما على التعليم أن يحافظ على فردية وتفرد التلميذ، وأن يتيح له فرص التعبير عن ذاته وإظهار قدراته، وإذا لم يحافظ التعليم على هذه الفردية فقد طمس في التلميذ أهم ما يميزه عن من سواه، وأنه " لضرب من القتل أن يجيء نظام تعليمي فيغتال في الفرد فرديته التي تميز بها، أى أنه حرمان من حق الحياة أن نطمس ما ألهمه الله إياه ليكون إنسانا مع سائر الناس، و منفرد دون سائر الناس في وقت واحد، ، إن موضع الاختلاف في الفرد هو موضع الموهبة إذا كان هناك موهبة، بل هو موضع العجز والقصور إذا كان هناك عجز وقصور^(٣).

من الحكمة أن تتلمس المدرسة مواضع الاختلاف بين التلاميذ ولا يصب التعليم في قوالب أعدت للجميع، قد لا تتناسب مع استعداداته وإمكاناته، فتضيع مع هذه النمطية التعليمية قدرات وإبداعات وطاقات ابتكارية كان يمكن أن تفعل فعلها في الفرد والمجتمع تجديدا وتطويرا، والمدرسة حين تفعل ذلك، فهي تقف على أصحاب المواهب فترعى مواهبهم، والموهبة لا تكون إلا في فرد يختلف بموهبته عن سائر الأفراد، وتقدم الأمم رهن بأصحاب المواهب فأصحاب المواهب كل في ميدان موهبته لا تستريح جنوبهم على

(١) فؤاد زكريا - آراء نقدية.

(٢) زكى نجيب محمود - قصة عقل.

(٣) زكى نجيب محمود - بذور وجذور.

مضاجعها ما لم تتغير على أيديهم أوضاع الحياة إذا كانت تلك الأوضاع قد استنفذت زمانها^(١)

إن كثيرا من الناس يعيشون حياتهم تحت مستوى إمكاناتهم بكثير وذلك لأنهم عادة لا يدركون ما لديهم من إمكانات وعادة ما يتنازلون عن شخصياتهم للآخرين. ومن المهم أيضا أن يعرف كل تلميذ إمكاناته، وأن يقف على ما يملك من استعدادات، وأن يدرك القيمة الحقيقية لهذه الاستعدادات والإمكانات، وأن هذا هو برهان على قيمته ووزنه، بهذا التفرد العجيب المسؤل كنت إنسانا، ويجب أن تظل إنسانا حاسا مفكرا مريدا. إن المدرسة حين تؤكد تفريد التعليم في عملها لتنمية طاقات الإبداع إنما تنطلق من وعى صحيح بطبيعة المتعلم قوامه «أن المتعلم ليس كائنًا متلقيا فحسب، إنه مبدع منذ البداية، ولو تصفحنا تصوراته للعالم وتعبيراته عن الانفعال، لوجدناها على بساطتها تصورات مبدعة، وهي تفصح عن ذاتها إفصاحا كاملا، تقتضينا معاونة الطفل على الاقتراب التلقائي من العالم، والدخول في علاقة حميمة مع البشر والطبيعة»^(٢).

تكوين عاطفة نحو العلم:

إذا بدأت المدرسة مع الطفل بتعليمه ما يوافق مزاجه ويتفق مع ميوله في تلك المرحلة العمرية، أحب الطفل ما يتلقاه ويتعلمه، وكان سهلا عليه بعد ذلك أن ينتقل من سهولة المعلومات إلى أصعبها ومن متعة المعرفة إلى حكمتها، فيتسع أفقه وتزيد مداركه وتظهر مواهبه وقدراته، وفي إمكان المدرسة تكوين تلك العاطفة، حين تقدم لأبنائها في برامج التعليم وأنشطته صورة البطل العلمي المبدع الذي يستهوى أفئدة التلاميذ فيكون نموذجا يتأسون به، وحين تعرض على التلاميذ عوائد اكتشافاته العلمية وإسهاماته في تغيير وجه الحياة نحو الأرقى والأسمى وإضافته إلى الإنسانية.

كما تستطيع المدرسة تكوين تلك العاطفة من خلال ما تقدمه من ثمرات المفكرين والمبدعين، فيقوم المعلم بتقديم نماذج مشرفة ومشوقة من قصص حياة وكفاح علماء ناجحين وشخصيات عامة، وأدباء مبدعين اثروا الحياة الإنسانية وأسهموا في تقدمها، كما تعرض المدرسة على التلاميذ مظاهر التقدم الذي تحفل به جوانب الحياة في عالمنا المعاصر، وكيف أن العلم قوة أين منها قوة الحديد والنار؟؟

(١) زكي نجيب محمود - المرجع السابق.

(٢) محمد جواد رضا - العرب والتنمية والحضارة.

كما يمكن للمدرسة أن تكون تلك العاطفة عمليا، إذا توجه النشاط الصيفي فيها إلى إنشاء نواد علمية متعددة شاملة للعلوم الطبيعية والإنسانية على السواء، فيكون هناك مثلا: نادٍ للعلوم الطبيعية وآخر للتاريخ وثالث للجغرافيا ورابع للرياضيات وهكذا، ولكن كل نادٍ منها أشبه ببيئة اجتماعية دراسية توفر أقصى درجة من العناية بالعمليات العقلية الإبداعية وأن تكون بيئة للتدريب على حرية الفكر والنقد والتعبير والاستكشاف والبحث دون قيود مسبقة والالتزام المنهجي بقواعد البحث والتفسير العلمي بما يتناسب مع عقول التلاميذ ويجب أن تحرص المدرسة على تنوع الجهود العلمية داخل النادي، على نحو يؤكد أن التباين والتعدد قيمتان من ذاتهما للوصول إلى الحقيقة، وأن الحقيقة هدف وثمره جهد مشترك، ومن خلال الانغماس في أنشطة النادي العلمي وفعالياته يتكشف للتلاميذ أن العلم ليس عقيدة جامدة، بل جهدا دؤوبا وسعيا متصلا ونشاطا جمعيًا، وأن الظاهرة العلمية ليست شيئا مسطحا أو ذات بعد واحد بل متعددة العناصر تنطوي على مجالات بحث مختلفة، لكل منها منهج بحثي مميز وإن ترابطت معا على نحو ارتقائي.

ولا ريب في أن المدرسة إن نجحت في تكوين نواد علمية من هذا الطراز، فسوف تحبب العلم إلى نفوس أبنائها، وستوفر لهم نهجًا علميا في البحث والنظر على النحو الذي تدربوا عليه وتذوقوه داخل النادي، وسوف يقر في أذهان التلاميذ أن الإنسانية تستهدف حقيقة مطلقة، ليست قائمة مكتملة، ولكنها منشودة أبدا ندرج معها على مراحل بامتداد الحياة الواعية والزمان وأنه ليس هناك كهنوت في العلم وأن السلطة للواقع والعقل والتجريب مع التسليم بالأمر الغيبية ومسلمات العقيدة، وأن المعرفة علاقة بين الذات العارفة وبين موضوع المعرفة، وأن المعرفة عملية جرد وفرز متصلة لإسقاط ما يثبت بطلانه وتأكيد الصواب النسبي دائما^(١).

تنمية التفكير العلمي:

في التفكير العلمي ينتقل العقل من دليل إلى مدلول عليه، من مقدمة إلى نتيجة تترتب عليها، من وسيلة إلى غاية تؤدي إليها، تلك الوسيلة حيث «ينتقل العقل من مقدمة مطروحة أمامنا إلى نتيجة تلزم منها أو تستدل منها إما لزوما يقينيا في حالة الرياضة أو استلالا ترجيحيا في حالة العلوم الطبيعية، والتفكير العلمي مصطلح يطلق لوصف طريقة

(١) شوقي جلال - ثنائتنا والإبداع.

السير من نقطة الابتداء إلى نتيجة توصل إليها، فإذا كنا بصدد علم رياضى كانت النقطة التى يبدأ منها السير فروضا يفرضها العالم الرياضى، ويجعل صدقها مسلم به، يستطيع السير منها إلى ما يتولد عنها، أما إذا كنا بصدد علم يختص بإحدى الظواهر كائنة ما كانت فنقطة البدء هنا هى اللقطات الحسية التى تنطبع بها الحواس من تلك الظاهرة، ثم يكون بعد ذلك السير من بدء إلى منتهى»^(١).

إن التفكير العلمى يعنى أن تكون هناك أولوية للعقل فيما يعرض للإنسان من مشكلات تستدعى حكم العقل، وألا يركن الإنسان لسلطة أخرى غير سلطته إلا للضمير والدين فى المسائل الروحية والعقائدية والثوابت الثقيلية.

نحن فى حاجة إلى أن تنمى المدرسة التفكير العلمى فى عقول أبنائنا وأن ترسى قواعده لديهم، حيث أصاب حياتنا جمود الفكر و تخلف النظر، ونتيجة لغياب العقل وإهمال التفكير العلمى شاعت فىنا حالة من الغيبوبة، فأصبحنا غافلين، عن مواصلة طريق بدأه أسلافنا على مسار التقدم.

«نحن الآن لا نخلق جديداً، ويعز علينا أن نخلق جديداً، بل يسىء إلينا أن نسمع عن إنسان أو عن أمة أنها تحاول أن تخلق جديداً، .. هذا واقعنا، لكن الحياة معناها القدرة على خلق الجديد، والإنسان حى بمقدار ما هو مبدع خلاق، تسرى فيه الحياة بمقدار ما هو قادر على الخلق والإبداع. إننا الآن لا نكاد نخلق شيئاً واحداً فى العلم أو الأدب أو الفلسفة أو الفن نتقدم به بين يدي الله يوم الحساب فنقيم الدليل على أن الحياة التى هيئت لنا أسبابها لم تذهب أبابيد»^(٢).

«إننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن العقلانية وعن الاحتكام إلى العقل وعن الأخذ بالمنهج العلمى والتفكير المنطقى، بحيث إنك لو راجعت حياتنا الثقافية والعلمية، لوجدت أنها مليئة بالتعميمات المطلقة التى يصعب ضبطها، وبالنتائج المرتبكة التى لم تستوف مقدماتها وأنها متخمة بما لا يصلح أساساً لرأى صحيح أو عمل مبدع مثير، وترانا أسرع ما نكون هرباً من التفكير العلمى المنظم، ذلك لأنه يتطلب جهداً عقلائياً لم نتعود بذله، فكل فكر يحتاج إلى ضبط وكل رأى يتطلب فحصاً ومراجعة، ويجب أن يقلب على شتى وجوهه ويحك بمحك الاستنباط المنطقى من ناحية والاختبار العملى من ناحية أخرى، وهذا كله يستنزف جهداً عقلياً لا تقوى عليه إلا عقول أعدتها التربية ودربتها على ذلك.

(١) زكى نجيب محمود - المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى.

(٢) زكى نجيب محمود - جنة العبيط.

كما تسعى المدرسة من خلال مناهجها وأنشطتها أن تؤكد في أذهان التلاميذ حقيقة «نسبية الحقيقة العلمية» فإن عليها أن ترسخ في أذهانهم من خلال التفكير والتدبر حقيقة «معقولية العالم» الذي نعيش فيه وانتظام أحداثه حيث يؤمن التلاميذ باعتقاد راسخ متين أن عالمهم به الكثير من القوانين المكتشفة أو هي قيد الاكتشاف وتسوده علاقات منظمة يؤكد ذلك الخبرة والتجريب والشواهد واطراد وقوع الأحداث، وإذا كان هناك ظواهر لم تكتشف قوانينها التي تحكمها وتنظمها، فما ذلك لأن هذه الظواهر تشذ عن القاعدة ولكن لأن العلم والمعرفة الإنسانية لم يرتفعا إلى درجة وضع ظاهرة أو مجموعة من الظواهر في علاقة منظمة أو قانون ما^(١).

وقد نتساءل هل يمكن للمدرسة أن تكسب تلاميذها الصغار ذلك كله وهل في مقدور الصغار استيعاب ذلك، وتجيب الدراسات والأبحاث التي أجريت بهذا الشأن بنعم، فلقد أثبتت نتائج الدراسات قدرة الأطفال المذهلة على استيعاب الخبرات التي تستدعي مستوى عالى من التفكير وقدرتهم على اكتشاف عالمهم، وقدرتهم على تبني النظرة العلمية، لكنهم يحتاجون إلى مساعدة معلمهم ليتمكنوا من ذلك ونتائج الدراسات والبحوث قد أثبتت^(٢):
- أن الأطفال الصغار لديهم القدرة على استيعاب الخبرات التي تتطلب مستويات عالية من التفكير وتشمل:

- التحليلي analysis (تجزئة المادة إلى مكوناتها لفهم الشكل ورؤية التشابه والاختلاف).

- التركيب sgnthesis (إعادة الأجزاء معا لتكوين شكل جديد وإعادة التركيب).

- التقييم evaluation (الحكم على قيمة المادة بناء على معيار محدد).

إن الأطفال الصغار يحتاجون للتعبير عن أفكارهم إلى استخدام وسائل تعبيرية مختلفة واستخدام وسائل الإعلام الرمزية، حيث يكون الأطفال صورا عقلية، ويتمثلون أفكارهم ويتواصلون مع العالم بمجموعة من الطرق التي تتضمن: الكلمات والإيحاءات؛ الرسومات، البناء، وعلى المعلمين أن يساعدهم على امتلاك تلك الوسائل والطرق وأن يوجهوهم ويرشدوهم لينتقل هؤلاء الأطفال إلى مستوى أعلى من الوعي.

(١) معين زيادة - معالم على طريق تحديث الفكر العربي.

(٢) مجدى عبد الكريم حبيب - تنمية الابداع في مراحل الطفولة المختلفة.

إن الأنشطة طويلة المدى القائمة على الجمع بين الأنشطة اللغوية والعلوم والدراسات الاجتماعية، والتمثيل الدرامي والإبداع الفني، هذه الأنشطة ترسخ النظرة العلمية لدى الأطفال، وتساعدهم في رؤية العلاقات الداخلية من الأشياء التي يتعلمونها.

إكساب قيم التفكير العلمي والإبداعي:

يمثل إكساب التلاميذ قيم التفكير العلمي أبرز معالم الطريق لتنمية التفكير العلمي، الذى هو ضرورة لتكوين الشخصية المبدعة، وصياغة العقل ليفكر تفكيراً إبداعياً، ذلك لأن سلوك الإنسان تحكمه مجموعة القيم التى اكتسبها وتشربها خلال عملية التنشئة الاجتماعية وفى مؤسساتها المختلفة، وهذه القيم تمثل معايير ضابطة لسلوك الأفراد، وهى أيضاً تمثل اهتمامات الأفراد ورغباتهم التى يسعون إلى تحقيقها، كما تمثل تلك القيم غايات يسعى الأفراد إليها ويسلكون بمقتضاها، ومنظومة قيم التفكير العلمى لا يمكن إكسابها للأفراد إلا عن طريق التربية، والمدرسة هى المؤسسة الثانية التى أناط بها المجتمع إدماج هذه المنظومة القيمية فى ذوات التلاميذ.

ومن هذه القيم التى على المدرسة أن تكسبها لتلاميذها تحقيقاً لهدفها فى تكوين الشخصية المبدعة وتنمية قوى التفكير الإبداعي وإطلاق الطاقات الآتى:

قيمة الموضوعية:

هى أبرز قيم التفكير العلمى، وهى فى تعريفها تعنى «غياباً لكل عوامل التحيز، وكفاً لتأثيرها، فهى: ما ينتج عن التأثير المناوئ للاستخدام السليم للشواهد والبيانات المتاحة للباحث وهو تأثير دوافع الشخص وقيمه وموقفه الاجتماعى، فأن تكون موضوعياً معناه ألا تتأثر بدوافعك وعرفك وقيمتك وموقفك الاجتماعى»^(١)، والتزام الموضوعية يراد بها «إقصاء الخبرة الذاتية لمعرفة الأشياء كما هى فى الواقع، فالعلم يقوم على وصف الأشياء وتقدير حالتها كما هى فى الواقع، فإذا عرض لدراسة موضوع واحد مجموعة من العلماء انتهوا آخر المطاف إلى نتائج واحدة، وإن اختلف بعضهم مع بعض حسمو الخلاف بالالتجاء إلى الواقع، ومحك الصواب عندهم هو التجربة التى يتم إجراؤها للتثبت من صحة النتائج بطريقة موضوعية خالصة»^(٢).

(١) صلاح قنصوة - الموضوعية فى العلوم الانسانية

(٢) المصدر السابق.

وتمثل قيمة «الموضوعية» أهم معانى التفكير العلمى ، فأول معنى لها هو أن يتمتع الفرد بروح نقديّة ، بمعنى ألا يتأثر بالمسلّمات الموجودة الشائعة حتى يخضعها لفحص عقلى ناقد، وأن يتقبل النقد من الآخرين بسعة صدر، وأن ينقد هو نفسه ، وأن يتقصى الإنسان الحقائق فى دقة بالغة بعيدا عن ميول ورغبات شخصية وبعيدا عما يكمن فى داخله من مخزونات شعورية تمثّل لصاحبها عدسات يرى الأمور بها ومن خلالها ، وهو يظن أنه يرى الأمور على حقيقتها ، وهو فى الحقيقة لا يرى منها إلا ما تراه ميوله ورغباته ومخزونات نفسه من أهواء تحرف الأمور عن حقائقها ، وتجنح بها إلى ما يرضى الوجدان .

ويتطلب تكوين قيمة الموضوعية أن يتدرب التلاميذ فى كل موقف تعليمى على أن يميزوا بين الحقائق الموضوعية ، وبين ما يختلط بها مما ليس أساسيا فيه ، كذلك يتدرب التلاميذ على نقد آراء بعضهم البعض دون الاحتكام إلى الأهواء والرغبات ، والأمر قد يكون صعبا ولكنه يأتى بالتدريب والتعود ، ومن المهم أن يتدرب التلاميذ على الاعتراف بالخطأ إذا وقعوا فيه ، وعلى إعادة النظر فى أفكارهم وأعمالهم ومراجعتها بأمانة قد تتطلب الاعتراف بسلبياتها ، وأن يتمثلوا المقولة المشهورة فى تراثنا الثقافى والمنسوبة إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه : «مراجعة الحق خير من التماضى فى الباطل» .

إن تكوين قيمة الموضوعية لدى التلاميذ يحتاج إلى تدريب طويل وإعداد خاص ، ولذا فإن على المدرسة أن تأخذ أبناءنا «بالتدريب المتصل القاسى الذى لا تمل من معاودته وتكراره على أن يتجردوا من إخطبوط الأهواء والميول الذاتية ، التى لو استمرت .. لرأينا الدنيا بضلالها لا بالحق الذى تبحث عنه النظرة العلمية»^(١) .

وإذا كانت النظرة الموضوعية التى يتطلبها التفكير العلمى من أشق الأمور على الناس ، ولا يكتسبها العلماء إلا بعد تدريب طويل ، فلنبداً ذلك التدريب لأبنائنا منذ سنوات حياتهم الأولى ، ليروا الأمور على حقائقها ، ويمكن للنظرة العلمية أن تسود ، وحتى يمكنهم أن يروا الأشياء والمواقف وهى على طبيعتها^(٢) .

قيمة الجمال:

والجمال إذا كان قيمة من قيم الإبداع الفنى ، فهو أيضا قيمة من قيم العقل وقيم التفكير العلمى ، وقد نتساءل كيف تنتسب قيمة الجمال إلى منظومة القيم العقلية وقيم التفكير

(١) زكى نجيب محمود - مجتمع جديد أو كارثة .

(٢) حسن إبراهيم عبد العال - مرجع سابق .

العلمي ، لكنها حقيقة وقف عليها العلماء وقالوا في انتسابها إلى هذه المنظومة ما قالوا مما سنعرض له . ويمكن تعريف الجمال تعريفاً بسيطاً بأنه «إدراك العلاقات المريحة التي يستجيب لها لإنسان في شتى العناصر، سواء أكانت متوافرة في الطبيعة أى من صنع الخالق العظيم، أو كان الإنسان الفنان هو الذى صاغها في قوالب مختلفة. أما ذوق الجمال فمعناه «الاستجابة الوجدانية لمؤثرات الجمال الخارجية، هو اهتزاز الشعور في المواقف التى تكون فيها العلاقات الجمالية على مستوى رفيع، فيتحرك لها الوجدان بالمتعة والارتياح، وفي نفس الوقت يعنى الذوق استهجان القبح ولفظه، والتحرك نحوه لتحويله إلى جمال يمتع الإنسان»^(١).

والجمال بصفة عامة أحد الأطراف الثلاثة فى القيم المثالية الرفيعة، وهى قيم الحق والخير والجمال، التى تعد بمثابة البوتقة التى ينصهر فيها كل ما نصدره من أحكام. أما صلة الجمال بالعلم وبالتفكير العلمى فيوضحها (لويس دوبرجلى) Lois de Broglie بقوله : «كان الإحساس بالجمال فى كل عصر من تاريخ العلوم يهدى العلماء فى أبحاثهم، والجمال كان ولم يزل مبدأ أساسياً من مبادئ العلوم»^(٢).

ويرى العلماء فى الجمال وسيلة من وسائل اكتشاف الحقيقة العلمية، وقد أجمع علماء الفيزياء فى القرن العشرين على أن الجمال هو مقياس أساسى للحقيقة العلمية، فالفيزيائى (ريتشارد فينمان) RRichard Feynmann يرى أن «المرء يمكن أن يستبين الحقيقة بفضل جمالها وبساطتها» ويعلم (هايزنبرج) Hisenberg أن «الجمال فى العلوم الدقيقة وفى الفنون على السواء هو أهم مصدر من مصادر الاستنارة والوضوح»^(٣).

ويشير العلماء إلى ثلاثة عناصر محددة للجمال تربطه بالتفكير العلمى، حيث يلخص «أينشتاين» هذه العناصر فيقول : «النظرية تكون أدعى إلى إثارة الإعجاب، كلما كانت مقدماتها أبسط، والأشياء التى تربط بينها أشد اختلافاً، وصلاحيتهما للتطبيق أوسع نطاقاً»، إنه يحدد هذه العناصر فى : البساطة وهى العنصر الأول من عناصر الجمال، والتناسق وهو العنصر الثانى والعنصر الثالث هو الروعة. وإذا شئنا تفصيلاً لهذه العناصر أمكن القول :

● العنصر الأول «البساطة» : ومبدأ البساطة يستلزم شيئين : الكمال - والكمال لله وحده - والاقتصاد، يقول عالم الرياضيات والفيزياء (هنرى بوان كارية) Henri Poincare :

(١) محمود البسيونى - تربية الذوق الجمال.

(٢) عيد الفتاح اليريدى - صلة الجمال.

(٣) روبرت م جروس - العلم فى منظور جديد.

«لأن البساطة والضخامة كلتاهما جمالاً فنحن نؤثر البحث عن حقائق بسيطة وعن حقائق كبيرة، والنظرية الجمالية بهذا المعيار لا بد لها من أن تأخذ في الحسبان كل الحقائق، وألا تشمل إلا ما هو ضروري فلا إفراط ولا تفريط».

● **العنصر الثاني «التناسق»:** يعلن أينشتاين أنه «لا علم من غير اعتقاد بوجود تناسق داخلي في الكون، ويصف (هانز نيبيرج) التناسق بأنه "انسجام الأجزاء بعضها مع بعض ومع الكل، والنظرية الجدية في أي علم من العلوم هي التي توفق بين حقائق عديدة لم تكن فيما مضى تربط بينها صلة».

● **العنصر الثالث «الروعة»:** للنظرية التي تتصف بهذه الصفة وضوح شديد في ذاتها، وهي تلقي ضوءاً على الكثير من الأشياء الأخرى، موحية بإجراء تجارب جديدة، ويعلن جورج توم سون «إنه لأمر جميل في الفيزياء كما في الرياضيات أن تستطيع نظرية من النظريات الجمع بين ظواهر تبدو شديدة الاختلاف، وتبين اتصال الظواهر بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً، أو أن تجمع بين مختلف عناصر الظاهرة الواحدة، وهذا ما تفعله نظرية النسبية العامة بطريقة أنيقة ومدهشة».

قيمة الزمن:

لقد ذهب المفكر (مالك بن نبي) إلى أن الزمن هو أحد الأبعاد الثلاثة لأي بناء حضارى ذلك أن «مشكلة الحضارة تنحل إلى ثلاث مشكلات أولية: مشكلة الإنسان، مشكلة التراث، مشكلة الوقت، فلكى نقيم بناء حضارة لا يكون ذلك بأن نكدس المنتجات، وإنما بأن نحل هذه المشكلات من أساسها» وذلك يعنى أن الوعى بالزمن و بقيمة الوقت له مدلوله وقيمته الحضارية إلى جانب قيمة الإنسان وقيمة المكان.

والزمن - فيما يتصوره مالك بن نبي - هو «نهر قديم يعبر العالم منذ الأزل، فهو يمر خلال المدن يغذى نشاطها بطاقته الأبدية، أو يذلل نومها بأنشودة الساعات التي تذهب هباء، وهو يتدفق على السواء فى أرض كل شعب، ومجال كل فرد بفيض من الساعات اليومية التي لا تغيض، ولكنه فى مجال ما يصير ثروة، وفى مجال آخر يتحول عدماً»، وأمر الثروة أو العدم مرتبط مع الزمن بحسب استغلال هذا الزمن الذى يتدفق بفيض ساعاته. وتبدو أهمية قيمة «الوعى بالزمن» وأهمية أن ترسى المدرسة قواعد هذه القيمة فى نفوس تلاميذها، وإذا نحن علمنا أننا فى عالمنا العربى والإسلامى نعرف شيئاً يسمى «الوقت»،

ولكنه الوقت الذى ينتهى إلى عدم، لأننا فى الحقيقة لا ندرك معناه، ولا ندرك قيمة أجزائه من ساعة ودقيقة وثانية، ولسنا نعرف إلى الآن فكرة الزمن الذى يتصل اتصالاً وثيقاً بالتاريخ، مع أن فلكيا عربيا مسلما هو «أبو الحسن المراكشى» يعتبر أول من أدرك هذه الفكرة الوثيقة الصلة بنهضة العلم المادى فى عصرنا.

وبتحديد فكرة الزمن يتحدد معنى التأشير والإنتاج، وهو معنى الحياة الحاضرة الذى ينقصنا، هذا المعنى الذى لم نكسبه بعد هو مفهوم الزمن الداخلى فى تكوين الفكرة والنشاط، فى تكوين المعانى والأشياء، فالحياة والتاريخ الخاضعان للتوقيت كان وما يزال يفوتنا قطارهما. إن وقتنا لا يجب أن يضيع هباء، كما يهرب الماء من ساقية خربة، ولا شك أن التربية هى الوسيلة الضرورية التى تعلمنا تماماً قيمة الوعى بالزمن^(١).

إن المدرسة تستطيع أن ترسى قواعد «قيمة الوعى بالزمن» فى نفوس أبنائها، إذا هى استطاعت أن تجعل علاقة التلاميذ بالوقت علاقة تحالف، أى أن تجعلهم ينظرون إلى الزمن على أنه حليف لهم وليس سيديا يحكم حياتهم بشتى أنواع الأعمال القهرية، ولعل من المناسب هنا أن يذكر المعلمون تلاميذهم بأن عظماء المفكرين والمبدعين قد توصلوا إلى أعمالهم العظيمة حين أحسنوا استخدام الوقت فى العمل لساعات من اليوم منتظمة ومتسقة وخططوا لذلك جيدا. ومن ثم كان على المدرسة أن تدرب تلاميذها على تنظيم الوقت وحسن إدارته، وأن يخصصوا من أوقاتهم وقتا محددا للعمل فى النشاطات الإبداعية والنشاطات الذهنية، وأن تعودهم على الاستفادة الصحيحة من الزمن، فلا يجعلون النشاطات التافهة تلتهم أوقاتهم^(٢).

قيمة التسامح الفكرى:

تعنى هذه القيمة سماحة الصدر لاختلاف وجهات النظر، فلا يضيق صدر الإنسان حتى لا يسمع إلا جهة واحدة، والتسامح ضد التعصب الذى هو عقبة كؤود تعترض طريق الإبداع، وتقف فى وجه العقل والتفكير العلمى، إذ يلغى التعصب التفكير الحر، والقدرة على التساؤل والنقد، ويشجع قيم الخضوع والطاعة والاندماج، وهى قيم قد تصلح فى أى مجال ما عدا مجال الفكر ولا تصلح بحال من الأحوال فى مجال الإبداع بكل ما يتطلبه من

(١) مالك بن نبي - شروط النهضة.

(٢) عبد الستار إبراهيم - الحكمة الضائعة.

أصالة تعنى القدرة على إنتاج الأفكار الجيدة والتطلع إلى التجديد، والمرونة بما تعنيه من قدرة على تغيير الفكر كما تغيرت المواقف، ومن نبذ للجمود الفكرى.

والتسامح نقيض التعصب من حيث إن «التعصب هو اعتقاد باطل بأن المرء يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة، وبأن غيره يفتقرون إليها، ومن ثم فهم دائماً مخطئون أو خاطئون»^(١). والتسامح الفكرى يعنى ألا يفترض الفرد أن على الآخرين أن يفكروا مثله تماماً، وأن وجهة نظره هى وجهة النظر الوحيدة الصحيحة، معناه ألا ينعلق الفرد على أفكاره، وألا يتعامل مع أفكار وآراء الآخرين بطريقة استعلائية فوقية، وألا يرفض حق الآخرين فى أبداء آرائهم بحرية، فلا يصادر حرياتهم فى التعبير عن أفكارهم وعن آرائهم التى اعتقدوا صحتها، ويظل على استعداد دائم للدفاع عن حرية الآخرين فى التعبير والاختلاف، وقد عبر (فولتير) عن حال المتسامح فكراً حين قال: «قد اختلف معك فى رأى، إلا أننى على استعداد لأن أموت فى سبيل حرية رأيك»^(٢)، وبالطبع هذا تسامح إلى درجة التعصب. إنه ليس بالقوة ولا بالعنف يمكن إقناع غيرنا بما نعتقد أنه الحقيقة، وبأن رأيه قد جانبه الصواب، ولا يحق لأى إنسان أن يتحكم فى حق الآخرين فى التعبير عن آرائهم، أو فى فرض أفكاره عليهم، إنما الإقناع يأتى بالحجة وقوة المنطق وصحيح الأفكار ونبيل الغاية.

والتعصب لا يستطيع أن يفكر تفكيراً حراً، ولا يستطيع أن يمارس التساؤل الموضوعى، وهو ينظر إلى طريقة تفكيره الخاصة أو على الأصح تفسير الجماعة التى ينتمى إليها على أنها سلطة لا تقبل المناقشة، كما ينطوى التعصب فى حقيقة الأمر على تفكير أسطورى، إذ أن الموضوع الذى نتحيز له فى حالة التعصب يتحول إلى أسطورة، فيختفى طابعه الحقيقى ويحل محله طابع وهمى مختلف، فضلاً عن أن المتعصب يتمسك برأيه بطريقة خلّت من كل متسق، وهو بطبيعته - أى المتعصب - يشجع التفكير اللاعقلى، إنه الدعامة الوحيدة لموقفه^(٣).

ولا سبيل إلى القضاء على التعصب إلا بأن يتغلب التسامح عليه، فهو القادر على اقتلاع جذوره من النفس، إذ بالتسامح يتسع صدر الإنسان لاختلاف الآراء والأفكار، وبه يتسع

(١) فؤاد زكريا - التفكير العلمى.

(٢) معين زيادة - معالم على طريق تحديث الفكر العربى.

(٣) فؤاد زكريا - التفكير العلمى.

أفق الإنسان العقلي، ويتحرر عقله من الجمود والتحيز، كما يقبل نقد الآخرين، ويعتقد بنسبية الحقيقة العلمية، فينظر إلى الفكرة المعارضة لفكرته بسماحة وهدوء يسمح لعقله بالتحليل والمقارنة والاستنتاج الصحيح^(١).

ولا شك أن للمجتمع كله دوره الفاعل في إرساء قواعد تلك القيمة في نفوس الأفراد حتى يشيع جو التسامح، وهو جو يمكن من إقرار السلام في المجتمع حيث السماحة بمنزلة للجميع لا لجنس ولا لإتباع عقيدة معينة إنما هي للإنسان بوصفه إنسان مع الاحتفاظ بالثوابت الدينية وعقيدة البراء.

غير أن للمدرسة دورا لعلة يفوق أدوار مؤسسات المجتمع الأخرى وإن المدرسة تستطيع أن تكسب تلاميذها قيمة التسامح الفكرى عن طريق ما تحدثه أو تكونه في التلاميذ من وعى بمخاطر التعصب، وأسهل الطرق لتكوين ذلك الوعى هو أن تجعل الحوار والتفاعل هو منطلق العلاقات في المدرسة بين الإدارة والتلاميذ، وبين التلاميذ ومعلميهم وبين التلاميذ بعضهم وبعض. هذا فضلا عن استخدام المدرسة لطرائق تربوية تمكن التلاميذ من العمل المشترك، العمل معا في فريق كاللجوء إلى طريقة المشروعات وسواها من طرق العلم الجماعى الذى يدرّب التلاميذ على الترابط والتفاعل والتسامح من أجل إنجاز عمل معين، كما يدرّبهم على تقديم المصلحة العامة والمشاركة على المنازع والمصالح الفردية^(٢).

ويساعد على القضاء على روح التعصب، ويدعم روح التسامح، القضاء على التنافس السلبي الذى فى الحياة المدرسية، إنه يزكى لدى التلاميذ عدم الشعور بالتناسق، والإحساس بالأفضلية والرغبة فى غلبة الآخرين، كما أنه يؤدى إلى التركيز حول الذات، والغرور والكبر، كما قد يؤدى إلى بعث وسائل الخداع والغش التى تضمن النجاح، كما قد تنمى الأنانية. والمدرسة يمكنها أن تؤكد روح التسامح، وأن تقضى على التعصب ومثالبه، وعلى التنافس بسلبياته التى ذكرناها، إذا استخدمت أساليب للتقوى جوهرها تقويم الطالب بالقياس إلى نفسه لا بالقياس إلى غيره، ومتابعة نموه وتقدمه، ويلحق بهذا كله رفض المدرسة تقديم الامتيازات لبعض التلاميذ بسبب منشأهم الاجتماعى الطبقي، أو ارتباطهم القبلى، أو صلاتهم بمراكز القوة فى المجتمع، وجعل الكفاءة والإنجاز المقياس المعتمد لمكانة التلميذ فى المدرسة^(٣).

(١) حسن إبراهيم عبد العال - التربية وصناعة الإبداع.

(٢) المرجع السابق.

(٣) عبد الله عبد الدائم - نحو فلسفة تربوية عربية.

ويمكن للمدرسة في إرسائها لقيمة التسامح في التلاميذ، أن تتخذ من المبادئ والقيم السليمة للدين سبيلا إلى ذلك فتقدم لتلاميذها صور التسامح التي حفلت بها صفحات تراثنا الديني والثقافي، فتبين لهم من خلال تلك الصور كيف أن الإسلام - بروح التسامح - واجبة في هداية البشرية، وكيف نهض بتكاليفه في دفع الظلم عنها، حتى لم يبق للظلم وللفساد سلطة تعسفية لفرد أو جماعة، وكيف كان للتسامح الإسلامي آثاره في تأليف الأجناس والألوان، وإشاعة الود والتراحم بين بني البشر، وتنقية جو الحياة من سموم التحاسد الفردي، والتطاحن الطبقي، والتناحر العنصري، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [سورة الأنبياء: آية ١٠٧].

فلقد جاءت الكثير من الآيات التي تدعو إلى التسامح وتعبّر عنه في القرآن الكريم مثل ﴿ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٣٤]. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾ [سورة الحجرات: آية ١٣] وقال أيضا ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [سورة الجاثية: آية ١٤] وكذلك جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجِدُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا يَأْتِي هِيَ أَحْسَنَ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَالْإِهْنَاءُ وَالْإِهْكَامُ وَحُدٌّ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [سورة العنكبوت: آية ٤٥]. وكذلك جاءت أحاديث النبي ﷺ ومواقفه تدعو إلى التسامح أيضا مثل: عن جابر بن عبد الله قال: «مرت بنا جنازة فقام النبي وقمنا فقلنا يا رسول الله إنها جنازة يهودي. فقال: «أو ليست نفسا؟ إذا رأيتم الجنازة فقوموا»^(١). وكان النبي ﷺ لا يغضب لنفسه قط، كما أن صفحات التراث الإسلامي مليئة بالمواقف التي تعبر عن روح التسامح وتدعو له كما تدعو جميع الأديان السماوية.

الجامعة

يقصد بها تجميع وإدارة المعلومات العلمية، فهي كيان يتطور ويتفاعل...، من أجل فتح سبل الريادة في المجتمع عن طريق البحث عن الحقيقة وتطوير مفهومها، ثم تحويل النظرية إلى قدرة، وتحويل القدرة إلى منفعة، بتأثير التطور التكنولوجي وأثره على المجتمع المحيط، وذلك مرتبط بقدرة القائمين عليها من مثقفين وعلماء.

(١) رواه البخاري

وهى بذلك مصنع الرجال وإعداد القادة، وتتعاظم مكانتها وقدرها كلما كانت قادرة على التخطيط للمستقبل ووضع الرؤى المنشودة موضع التطبيق، وتخريج القدرة المؤهلة على القيام بدورها، فهي تعد الإنسان ليقوم بدوره التنموي ويشارك في بناء وطنه وصنع المستقبل، وهذا هو الهدف من التنمية بالتعليم الذى هو عملية متواصلة ومتراكمة، كما أنها تدرس مشاكل الحاضر، وتضع تصورات الحلول، وتعمل على ملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى بل وصناعته لأخذ زمام الريادة والتقدم مع الحفاظ على القيم المصرية وأيضاً الحفاظ على البيئة.

وحتى يتسنى لها ذلك فلا بد من الربط بين المعلومات المقدمة والسلوك القويم والقدرة على التطبيق كل ذلك فى إطار من الأصول القومية والحضارية المصرية، كما عليها أن تهتم باستمرارية النظر فى تغيير الأوضاع "التطوير" على أن يكون التعليم والتدريب والبحث العلمى حلقات وصل تتكامل ولا تنقطع.

ومن هذا المنطلق فإن على الجامعة أدوار ومسئوليات علمية واجتماعية وسياسية والتي تتكامل مع بعضها ومنها:

- ١ - الدفع إلى المعرفة بالتعليم والاستزادة منها وطرائق البحث و النقض وإعمال الفكر وحفز الملكات والتركيز على الفائدة والتطبيق لتعميم المنفعة ورفع المجتمع بالتكنولوجيا.
- ٢ - أن يتبلور الجهد الجامعى فى إعداد أفراد ليكونوا رواد قادرين على القيام بدورهم الكامل فى المجتمع ولديهم توازن بين الحق والواجب فى سلوكهم، ويعرفون المعنى الحقيقى للوطنية وعلى درجة عالية من الكفاءة التى تسمح لهم بفهم متطلبات المستقبل وتحقيقه، وكذلك الاعتماد على النفس والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى الموجه لخدمة المجتمع تحضيراً لاقتحام فرص التنافس العالمى.
- ٣ - أن تكون الجامعة منبعاً لإنتاج القيادات القادرة على صنع القرار السليم فى السياسات الحاكمة وتقديم قدراتها ودراساتها وبحوثها لتوجيه المصالح الوطنية لأفضل الاتجاهات وأقومها.
- ٤ - توجيه القدرات الجامعية واستخدام الموارد المتاحة فيها ومؤسسات البحوث لحل مشاكل المجتمع المحلى، وكيفية النهوض به، وذلك عن طريق فتح قنوات اتصال مباشرة بين الجامعة والمنطقة الجغرافية التى تتواجد بها ومؤسسات الإنتاج والخدمات

وتمثيل للمجتمع المحلى، وإقامة المعارض العلمية لتبسيط العلوم، وكذلك توفير قوافل خدمية وطنية تعمل على حل المشاكل، فتقع على عاتق كل جامعة مسئولية تنمية النطاق الإقليمي التى تقع فيه.

- ٥ - كما يمكن للجامعة أن تشارك فى إصلاح الجهاز الإدارى والتنسيق بين المركزيات والمحليات والربط بينهما فى تنظيم شبكى متكامل بإدخال الكمبيوتر والنظم الحديثة.
- ٦ - دور الجامعة فى نقل التكنولوجيا: وفى هذا الصدد احتذت الدول المتقدمة أساليب مختلفة، نذكر منها^(١):

(أ) إنشاء محط العلم أو فترة المعرفة: حيث يقام مركز بحوث بجوار الجامعة أو داخلها وظيفته الشراكة بينه وبين الجامعة حيث تقوم الجامعة بتأجير مساحات تمتلكها لمقاول أو مؤسسة متقدمة تكنولوجياً، لها القدرة الإدارية والمادية على توفير رأس المال المخاطر وتقوم بالمشاركة فى البحوث والتطوير، وكذلك الاستفادة من العوائد، كذلك قد تقوم الجامعة بتأجير بعض معاملها لشركات بحوث متميزة تبحث عن التعاون فى بحوث التطوير مع الجامعات.

(ب) مركز تنمية الابتكارات والمشروعات: يعمل بنفس النمط السابق، ولكنه ينشأ عادة خارج أسوار الجامعة، وقد يكون منفصلاً تماماً عنها، ويتوجه المركز ليكون وكيلاً أو مقاولاً لتسويق البحوث والمعرفة التكنولوجية المولدة فى الجامعة إلى الصناعة، وكذلك المعاونة فى البحث والاستفادة من نتائج البحوث، مما يعود بالتمويل المناسب على الجامعة.

(ج) شركة لنقل التكنولوجيا: وهذه تتولى وظيفة وسيط يتاجر فى المعارف والبحوث ويكتشف القدرات المتاحة فى الجامعة ويبحث عن المطلوب فى الصناعة ويربطهما ببعض. كذلك يعاون فى نقل التجربة من العمل إلى الصناعة، هذه الشركات تمتاز بقدرتها على تمويل التعليم، وتوفير ما تحتاجه الجامعة من دعم وتشجيعها لاقتحام آفاق جديدة.

- ٧ - اقتحام ميادين العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، بحيث تخلق للبلاد حضوراً وتفاعلاً مع أحداثها المعاصرة، مثال ذلك:

النانو تكنولوجى و الهندسة الوراثية والبيوتكنولوجيا وزراعة الأنسجة، الإنزيمات وتطبيقاتها العملية، الإلكترونيات الدقيقة والميكروبروسيسور والروبوتكس، التحكم الآلى فى

(١) د/ إبراهيم بدران - تطلعات لمستقبل مصر.

الإدارة وصنع القرار وفى العمليات الصناعية، والاختيار من بين البدائل فى تصريف الأمور، المواد الجديدة متفوقة الخصائص والقدرات، من بينها المواد فائقة التوصيل الكهربائى، الطاقة النووية الالتحامية، وصناعة برامج المعلومات ونظم البيانات والذكاء الاصطناعى وأهميتها فى صنع القرار السليم، والوسائط المتعددة ودورها فى التعليم والإدارة، الألياف البصرية والليزر، التشييد الحيوى الضوئى، الدراسات المستقبلية، مصادر الطاقة الجديدة والبديلة واستخدامات الصحراء... وغير ذلك^(١).

ويمكن أن تتجه الجامعات فى تناولها لهذه العلوم والتكنولوجيات إلى التمايز فيما بينها واختيار منها ما يخدم المجتمع المصرى ويحتاجه التقدم العلمى والتنموى فى مصر، فتختص كل جامعة فى مجال محدد وتوليه على عاتقها، مع دعم خاص لها من الدولة أو الصناعة أو كليهما معاً، لتعقد الأمل على طفرة علمية تكنولوجية، ونقلة حضارية قائمة على القدرات المصرية.

٨ - توجيه و دعم القرار السياسى، بالدراسة والرأى العلمى والحلول السليمة فى المسائل المصرية التى تواجه المجتمع، ويكون إبداء رأى الجامعة ومراكز البحوث - بوصفها الهيئة العلمية العليا وعقل المجتمع وضميره - وتلك مسئولية تقوم بها من تلقاء نفسها دون أن تنتظر التكاليف.

* الإستراتيجية التى يجب أن يقوم عليها التعليم:

أولاً: التنسيق والربط بين مؤسسات: التعليم والتدريب والبحث العلمى والتشغيل، وهو ما يؤدى إلى الربط بين المنتج (الخرىج) والمستهلك (المؤسسات والشركات والمصانع وأصحاب الأعمال.....)

ثانياً: الاهتمام باستمرارية النظر فى تغيير الأوضاع (التطوير)، ويتم التطوير بالتدرج والحرص على الجودة فى التعليم والاعتماد على الذات، ويتم ذلك من خلال الاهتمام بالدرسة والمدرس والمنهج.

ثالثاً: التركيز على الفائدة والتطبيق وإتباع الأسلوب التجريبي فى التعليم والمناقشة وتنمية القدرات الإبداعية.

رابعاً: تقوية كليات التربية والعلوم ووجود مؤسسة تقوم على دراسة مستوى وإدارة واقتصاديات وتخطيط التعليم وذلك إيماناً بتفعيل القدرة الوطنية وتنميتها.

(١) وثيقة التنمية التكنولوجية لمصر إصدار الأكاديمية ١٩٨٣م.

خامساً: حرص الدولة ودعمها على أن يحصل جميع أبناء الدولة على التعليم وأن تكون نسبة المخرجين فى التعليم مقارنة بمجموع السكان كافية لتكون قادرة على الإسهام بدرجة أعلى على تحمل عبء المجموع السكانى إنتاجاً وإعاشة وتأميناً للمستقبل و النظر إلى الاستثمار فى التعليم بكافة درجاته ومستوياته على أنه استثمار إنتاجى فى العقول والقدرات والمهارات.

سادساً: إتباع سياسة التقييم المستمر للعملية التعليمية برمتها (المدارس والجامعات والمدرس والمناهج والخريجين والسياسات والقوانين المنظمة للتعليم) و التركيز على توفير صفات محددة ومجابهة للنمو والتقدم، وذلك لنتمكن من تخريج إنسان متعلم على مستوى العصر يستطيع زيادة القدرة على تجويد العمل والإضافة فى مجال تخصصه وأن يتمتع بروح التحدى والولاء الوطنى، من خلال الربط بين المعلومات والتعليم القائم على أسس علمية مرتبطة بالأصول القومية والحضارية مؤثراً فيها ومتأثراً بها.

سابعاً: التركيز فى مراحل التعليم المختلفة على خمسة أسس وهى (الرياضة والعلوم الطبيعية والبيولوجية والهندسة والكمبيوتر) مع مراعاة الأهتمام باللغة العربية واللغات الأخرى بالإضافة للعلوم الأخرى)..

ثامناً: زياده الإنفاق على البحث والتطوير - كما نص دستور ٢٠١٤م - لكى يتناسب طردياً مع النهضة التكنولوجية المنشودة.

تاسعاً: التكامل والتعاون بين التعليم الحكومى والخاص، مع فتح الباب للقطاع الخاص القائم على التبرعات والمشاركة الشعبية والقادر على تخفيف العبء الملقى على الدولة مع ضرورة تفعيل المراقبة والتوجيه والمحاسبة.

عاشراً: دفع اتحادات الصناعة والغرف التجارية لإنشاء مراكز متخصصة للتدريب فى مجالات مطلوبة، وإن كانت موجودة فيتم تفعيل دورها بعد تطويرها. وتتعاون تلك الاتحادات والغرف مع الدولة فى التمويل والتوجيه.

إحدى عشر: توجيه التعليم الفنى إلى الحرفية العملية بعيداً عن التفاصيل غير المطلوبة والحشو الزائد حتى يتخرج الطالب الفنى وهو يحسن القيام بحرفة محددة.
اثنى عشر: الاستعانة بالقدرات الوطنية والمهاجرة وحتى الأجنبية للمعاونة فى أماكن محددة وذلك حتى يتم الاستفادة من كافة القوى العلمية والمهارات الفنية.

ثالث عشر: تحقيق التناسب المستمر بين حاجة السوق المحلي والإقليمي وتخريج القوى البشرية القادرة على إحراز التقدم فى الوطن أو المؤهلة للعمل خارجه.

رابع عشر: التأكيد على وجود تناسب طردى مع الدخل القومى ودخل الفرد ونموه من جهة ومع نسبة الإنفاق على التعليم والبحث العلمى والتطور من جهة أخرى.

خامس عشر: الاهتمام بتوفير المدارس والمدرسة الكفاء والمسئول والباحث المتميز وتشجيعه وتحفيزه فى كل المستويات التعليمية ليكون على مستوى القدرة المؤهلة لحمل أكبر مسئولية لبناء الوطن.

سادس عشر: تيسير وتأهيل الانتقال البشرى من النمط البسيط إلى النمط المركب ، بمعنى تنمية ديناميكيات التفاعل النفسى للقضاء على اللامبالاة واحترام الوقت ، وتحقيق المشاركة الإيجابية فى مسارات المجتمع بالإضافة إلى ترشيد القرارات وممارسة النقد البناء مما يؤدى إلى تحويل أبناء المجتمع إلى عناصر إيجابية فى عملية صنع التقدم من خلال إبراز قيادات محلية فعالة ، لها القدرة على المشاركة فى أبعاد ثلاثة ، اتخاذ القرارات ومزاولة الأنشطة والمهام ، والإيمان بقيمة التقدم وصنع الحضارة.

ويتم تحقيق تلك الإستراتيجية من خلال مجلس قومى للتعليم والبحوث والتدريب .

* المجلس القومى للتعليم والبحوث والتدريب:

يتشكل من خبراء و متخصصين فى التعليم بجميع مستوياته ، وخبراء فى التدريب والتأهيل وعلماء باحثين ، ويحتوى داخله المجلس الأعلى للجامعات ، وخبراء فى التشغيل والقوى العاملة وممثلين عن القطاع الخاص .

ويتشكل المجلس من رئيس و عدة لجان منها (لجنة التعليم – لجنة البحوث – لجنة التدريب – لجنة التقييم – لجنة جودة التعليم – لجنة التنسيق بين التعليم والعمل – لجنة السياسة التكنولوجية – اللجنة المالية).

١ – ويقوم المجلس القومى بوضع رؤية لتطوير العملية التعليمية ورفع مستوى التعليم بكل مشتملاته وتحسينه وجودته والتأكيد على تطويره بصورة مستمرة ، (على النحو الذى سبق وعرضنا له) وتحقيق الانسجام بين رؤى وخطط الجهات المعنية بالتعليم سواء فى مدخلاته أو مخرجاته ، وهى تتمثل فى وزارات التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والقوى العاملة والصناعة والاستثمار والمالية ، والتخطيط ، وأكاديمية البحث

العلمى وجهاز التنمية الإدارية، وجهاز التعبئة العامة والإحصاء والجهاز المركزى للمحاسبات، كل ذلك يتعاون معاً فى وضع خطط مستقبل التنمية.

٢ - يقوم المجلس بوضع الاستراتيجية القومية للتعليم موضع التطبيق.

٣ - كما يقوم المجلس بالتخطيط السليم لتقدير احتياجات القوى العاملة من خلال فتح قنوات بين المجتمع التعليمى والأجهزة التنفيذية لتحديد متطلبات سوق العمل اليوم وفى المستقبل فى الداخل والخارج، وأيضاً فتح قنوات اتصال مع القطاع الخاص.

٤ - بجانب التخطيط يتولى المجلس التنظيم والإشراف والرقابة والمحاسبة والتنسيق والتوظيف، ويرتكز ذلك على دراسة الماضى والمشاكل التى يعانىها المجتمع المصرى وتقويم للحاضر وتصور المستقبل والاستعداد له.

٥ - تطوير نظام التعليم والتدريب، وتعليم الكبار، وإعادة التأهيل من خلال تقييم وتحليل مسببات البطالة والعمالة القاصرة، واقتراح الإجراءات المناسبة لخفض نسبتها، للوصول إلى توازن مقبول بين القدرة والأهداف.

* لجان المجلس:

١ - لجنة التعليم: منوط بها القيام بالمهام الآتية:

(أ) تعديل المناهج الدراسية فى جميع المراحل بحيث تنتج من واقع المجتمع وخدمة أهدافه، وتكون مواكبة للعصر.

(ب) تعديل المناهج لتعمل على بث روح الاستقصاء والتأمل وتنمية التفكير الإبداعى والبحث العلمى الجاد القائم على أسس سليمة، بحيث يكون البحث حافزاً للتنافس الإيجابى الخلاق، وأن يعمل المنهج على تنمية قوى الإبداع، ذلك على النحو الذى سبق وتحدثنا عنه.

(ج) تحديث طرق ووسائل التدريس، مما يؤدى إلى تدعيم التعليم الذاتى والمشاركة الإيجابية للمدارس فى العملية التعليمية القائمة على الإبداع وتفريد التعليم، مع التوسع فى برامج التدريب الميدانى والمشروعات والنوادر العلمية.

(د) أن تتضمن خطط وبرامج التعليم تدريس قدر من المواد الفنية ومبادئ التكنولوجيا ومنجزاتها، بقصد خلق وعى يدرك أهمية التعليم الفنى والهندسة والعلوم وقيمتها فى المستقبل ويحدد من التعليم النظرى.

- (هـ) أن يركز التعليم على تنمية الوجدان وغرس روح الانتماء واحترام قيم الوقت والموضوعية والتسامح، وتنمية روح الابتكار والإبداع، وذلك على النحو الذى سبق عرضه.
- (و) العمل على نقل النتائج إلى مستوى التطبيق وفق القواعد الاقتصادية والإدارية السليمة، وذلك بالتعاون مع منظومة (لجنة) التقييم ولجنة الجودة.
- (ز) إعداد البشر لتحقيق التوازن فى سوق العمل، وذلك من خلال تنظيم هيكله يعمل على تخريج التخصصات الأكثر طلباً والاعتماد عليها فى بناء الوطن، وتغطية لحجم الطلب فى سوق العمل، فذلك يقلل من البطالة.
- (ح) تحويل التعليم التلقينى إلى التعليم القائم على الاستنباط والتجريب، والمناقشة والإبداع الذى يقوم على تأهيل البشر لقدرات محددة، لديهم القدرة على اكتساب المعارف والعلوم والتزود بالمفاهيم العلمية التى تنمى ذلك، مع الاهتمام بدراسة الخصائص والاحتياجات الأساسية للمجتمع الذى يعيشون فيه، إيماناً بأن الفرد مُسخر لخدمة المجتمع، مع الاهتمام بتفريد التعليم.
- (ط) النهوض المستمر بمستوى مراحل التعليم المتتالية، بدءاً من محو الأمية الهجائية إلى الأمية الثقافية والعلمية والتكنولوجية، ولا يكون ذلك إلا من خلال التطوير المستمر للتعليم الأساسى والثانوى وما يتلوها من درجات، مستهدفة تحسين القدرة الذهنية، ورفع المستوى السلوكى والأخلاقى وتحسين مستوى المهارة والأداء، مما يؤهل الإنسان على التكيف مع مجالات ومتطلبات التنمية والتطور.
- (ك) إحداث تغيير فى سياسة التعليم العالى لخدمة المجتمع، حيث تفتح مجالات الاتصال فى الجامعة والبيئة المحيطة مباشرة كما توفر لها قوافل خدمية وطنية تعمل على حل المشاكل، وإقامة المعارض العلمية لتبسيط العلوم، وأيضاً تطوير البرامج والأساليب التعليمية ليرتبط الطالب ببيئته وتقوية هذا الترابط بوضع حوافز مجتمعية وجامعية لكل من يدلى بدلوه فى حل مشاكل المجتمع على سبيل المثال (الأمية - الفقر - تغيير السلوك... إلخ). وذلك بالتنسيق مع اللجان الأخرى.
- (ل) دعم دور القطاع الخاص بالمشاركة أو التبرع أو الاستثمار فى التعليم، وكذلك الاهتمام بالتعليم عن بعد لخدمة قضية التنمية البشرية.
- (م) التخلص من بيروقراطية اللوائح فى مراحل التعليم المختلفة والتحرر من القوالب النمطية، وكذلك تطوير البرامج والإمكانات وتنويع التخصصات وتوزيعها بين الجامعات.

(و) التركيز على التخصصات الجديدة المطلوبة والمستخدمة لخدمة قضايا التنمية، وإذا كانت البداية تكمن في تطوير التعليم قبل الجامعي، فإن ذلك لن يأتي إلا بتطوير كليات المعلمين.

(ن) العمل على رفع التنسيق لكليات الآداب والتجارة والحقوق والمعاهد النظرية وإلغاء مسمى العلمي والأدبي في الثانوية العامة.

٢ - لجنة التدريب:

وهي تعمل على الآتي:

- ١ - إقامة مؤسسات للتدريب والاهتمام بتحضير فئة المدربين فنياً وإدارياً في مراكز مؤهلة، وكذلك تحفيزهم مادياً ومعنوياً.
- ٢ - التأكيد على أهمية التدريب المهني التحويلي في معالجة الخلل الظاهر في هيكل قوة العمل، والمتمثل في وجود فائض في بعض التخصصات وعجز في تخصصات أخرى.
- ٣ - تنمية القدرات الفنية والمهارية، ويتم ذلك من خلال التدريب التخصصي الموجه لزيادة المهارات الفنية المتخصصة للاستفادة من المستحدثات العلمية والعملية، ويتم ذلك غالباً داخل وحدات الإنتاج ذاتها على أيدي خبراء متخصصين، بهدف تنمية مهارات العاملين في الوظائف الحرفية، ويوجد أنواع متعددة للتدريب منها:
(أ) التدريب الأساسي: وهو التدريب اللازم للتأهيل لممارسة مهنة أو حرفة معينة حتى الصناعات والحرف الصغيرة.
(ب) التدريب التحويلي: وهو الذي يعمل على إعادة تدريب العمالة الزائدة في بعض التخصصات وتحويلهم إلى تخصصات أخرى تعاني المشروعات عجزاً فيها.
(ج) التدريب الموجه لرفع الكفاءة: ويتم من خلاله رفع كفاءة العاملين بصورة مستمرة لمواكبة التغيرات والتطورات التي تطرأ على أساليب الإنتاج أو أساليب أداء العمل، وهي وظيفة تتولاها الجهود المشتركة بين الجامعات وجهات التنفيذ والإنتاج والنقابات المهنية أو اتحادات الصناعات، ومعظمها يقع تحت مسمى استمرار التعليم والتأهيل.
(د) تدريب الطلاب على الخيال المبدع والمبادرة الجريئة، حتى يمكن مواجهة مشاكل المستقبل ودرء البطالة.

٣ - لجنة التنسيق:

١ - تقوم بربط برامج التدريب بالاستخدام الإنتاجي ، مع أهمية التنسيق بين التعليم والتدريب ، وألا يتم إنشاء مراكز تدريبية جديدة إلا بعد إجراء دراسات الجدوى لخدمة المجالات المحددة.

٢ - تقوم بتحديد التخصصات التي ستكون موضع طلب السوق ، حتى يسهل على أجهزة التعليم والتدريب توجيه استثماراتها في تلك التخصصات ، خاصة إذا ما تم التنسيق الكامل بينها وبين جهات العمل المستفيدة ، لتحديد المستويات والمهارات اللازمة لإنجاز أعمالها ، فهي تقوم بالتنسيق والتكامل بين جميع الجهات المعنية . لتكثيف الاستفادة من الطاقات والإمكانات الموجودة لتنفيذ مسئولية التعليم ونظمه وأنماطه وخصائصه من جهة ، ومسئولية قوة التشغيل والعمل وهياكلها واحتياجاتها ونوعيتها من جهة أخرى ، مما ينعكس على التأثير الكمي لتخصصات خطة التعليم والتأثير النوعي .

٣ - العمل على تطوير أسلوب التنسيق بين الإسهام الشعبي التطوعي ، والإسهامات الحكومية ، وإسهامات قطاع الإنتاج الربحي في مواجهة المشاكل .

٤ - تقوم بالربط بين برامج التعليم وأساليب التدريب ومراكز البحوث والتطوير ومرافق الإنتاج والخدمات في المجتمع من خلال شبكة متكاملة ، حيث التواصل بين التعليم والبحث والإنتاج ، كلها في إطار شبكة قومية موجهة للتنمية التكنولوجية تبدأ من التعليم وتنتهي بالبحوث وتطوير المنتج .

٥ - التمسك بأسلوب البحث عن فرص عمل للخريجين كجزء من البرنامج عند وضع النظام ، والعمل على تدريب الطلاب في المصانع والحقول والمنشآت إيماناً بأن الأمل فيهم بقدرتهم على التفوق بعد التخرج .

٤ - لجنة الجودة:

تقوم بوضع معايير للجودة في التعليم وتطبق في جميع المراحل التعليمية والتي قد يكون منها :

١ - رعاية الطلاب ، وذلك من خلال الاهتمام بهم ورقابتهم وتقديم المساعدة لهم عند الحاجة مع تقييم الحالة النفسية لهم ، ومواجهة الانحراف بالتقويم وليس بالفصل

- المؤدى إلى الضياع والانحراف، ويتم ذلك بالتقييم الدقيق المستمر للأداء التعليمى عن طريق المراقبة والمتابعة حتى يتبين تدهور أو تقدم مستواهم.
- ٢ - توجه باستخدام الانضباط الإيجابى المبني على الاحترام والتقدير والتشجيع للطلاب، للالتزام بالسلوك القويم فى كل مستويات التعليم.
- ٣ - رفع الروح المعنوية وتحفيز كافة العاملين فى حقل التعليم من أدنى الدرجات إلى مراكز التخطيط التربوى، مع رعايتهم المادية وتحفيزهم نفسياً ومعنوياً.
- ٤ - توجيه جميع المديرين للحصول على مؤهلات قيادية مناسبة حتى يقوموا بواجبهم بالأساليب الحديثة الفاعلة.
- ٥ - توثيق علاقة المدرس والمدرسة والطالب والمجتمع، وهنا يمكن الاستفادة من الرموز والقيادات وكبار السن فى لقاءات منتظمة مع الطلاب يتبادلون الحوار فى أمور وطنية تاريخية وثقافية، وعقد سلسلة من المحاضرات الأسبوعية يشترك فيها المدرسون ورجال الأعمال ورجال الدولة ورموز المجتمع، ويتم خلالها تعريف الطلاب بأمثلة حية مؤثرة لمختلف المهن والأعمال لخلق قدوة للمستقبل.
- ٦ - تأكيد أهمية وجود «الحوافز» التى تدفع الفرد إلى الاستمرار فى التقدم ومضاعفة الجهد فى التجويد، وإيجاد أساليب كثيرة للتحفيز فى مجالات البحوث والإنتاج، منها اهتمام الدولة وقيادتها السياسية برعاية العلم والعلماء.
- ٧ - التأكيد على تنمية الابتكار والإبداع فى العملية التعليمية، واكتشاف و تنمية الأفراد ذوى الملكات والقدرات بأسلوب يخصص له موارد كافية لدعم القوى البشرية المختارة فى بوتقة وبيئة تحاكي التفوق.
- ٨ - إن معايير الجودة ترتبط أساساً باحتياجات المجتمع، وهو ما ينعكس على مدى فعالية الخريج وتأثيره فى المجتمع.
- ٩ - الاعتناء بنوعية المدرس وجودة المنهج والانتظام فى الحضور ومدى حصول القائمين على التدريس على رواتب تكفل لهم حياة كريمة لا يتطلعون فيها إلى إعطاء الدروس الخصوصية وتركيز الجهود فى تنمية قدرات الطلاب فى المعامل الدراسية.
- ١٠ - تأكيد الإيمان بجدوى المعرفة و حتمية القدرة على استمرار التعلم والاستزادة منه مدى الحياة، وأن تكون المدرسة جاذبة للمعارف.

- ١١ - التأكيد على أن يوجه التعليم لتنمية مفهوم موجب للذات والإحساس بالبيئة ولقيمة الوقت والمسئولية عن العمل والموضوعية.
- ١٢ - التأكيد على أنه لا بديل للعلاقة العميقة بين المدرس وطالب العلم، حيث يزرع فيه روح المسئولية والحوار و تبادل الآراء، وغيره مما سبق عرضه.
- ١٣ - التأكيد على مشاركة الأسرة بالاهتمام والدعم والتوجيه والانضباط ومن الأسرة يمتد الاهتمام إلى المجتمع ككل.
- ١٤ - التأكيد على وجود وسائل للمحاسبة داخل العملية التعليمية عبر مراحلها المختلفة تقوم بتوقيع العقوبات المناسبة على من يخالف أو يخرج عن الضوابط الموضوعية لحسن سير العملية التعليمية من (طلاب، ومدرسين، عاملين، وأعضاء هيئة تدريس ومدبرين وقادة).

٥- لجنة التقييم:

- ١ - النظر في مدى إعداد الفرد لاكتساب القيم والأخلاقيات المصرية والإسلامية في المجتمع المصرى، وتزويده بالمعلومات والمهارات الأساسية حتى يصبح مهياً للالتحاق بسوق العمل، ومدى اتباع معايير الجودة في التعليم، وإجراء دراسات فى اقتصاديات التعليم، لتحديد إجمالى تكلفة إعداد الفرد بالمقارنة بإجمالى ناتجه فى مرحلة العمل، بهدف التأكد من أن استثمارات الإعداد مجدية وأن عائد هذه الاستثمارات مجدية حتى يمكن للدولة المضى فى سبيل التقدم.
- ٢ - تقع عليها مسئولية الاكتشاف والإنذار المبكر لمواقع التدهور فى بدايته، حتى لا تتفشى المشاكل وتزيد، وتصبح ظاهرة خطيرة يمكن أن تتسبب فى نقل العدوى للمدارس المجاورة، كما تقيم الانضباط داخل المدارس، والالتزام بالكفاءة فى أساليب التدريس، واكتشاف الانحراف، ومدى الالتزام بتحقيق أهداف التعليم.
- ٣ - عمل رصد مؤسسى مبرمج وموجه نحو تقييم رأى المنتجين والمستفيدين والمستهلكين، ويتم ذلك من خلال مراقبة الأسواق المحلية والعالمية، وتحليل تحركات السلع أو الخدمات للتنافس الناجح.
- ٤ - التأكيد من أن المنتج المخرج من العملية التعليمية قادر على اكتساب المعرفة بالتعلم وتقييم مدى زيادة مخزون رأس المال البشرى عن طريق الاستثمار فى التعليم والتدريب.

- تقييم مدى إطلاق القدرة على ابتكار التكنولوجيا وتطبيقها وتطويرها.
- مدى توفير نخبة من الكفاءات ذوى القدرة والكفاءة فى الاستثمار الإنتاجى والخدمى يمكنها شق الطريق أمام الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة ودفعتها للانضباط فى الأداء.
- مدى دعم واستمرار شبكة الترابط الداخلى الحاكمة للتطوير الإدارى حتى تكون التنمية شاملة ومتعاونة فى إطار قوى متكامل، إضافة إلى الترابط الخارجى لمتابعة مستجدات التقدم فى مختلف التوجهات العالمية، كل ذلك لتوفير القدرة على التنافس العالمى.
- * وتقوم اللجنة بإصدار تقارير عن تقييم الأستاذ للطالب، وتقييم الأستاذ وجهده وتقييم المناهج وتقييم احتياج السوق، وتقييم المجتمع للمنتج من الخريجين.

٦ - لجنة السياسة التكنولوجية:

- تهدف هذه اللجنة إلى وضع سياسة تدعم استثمار المورد القومى الرئيس ممثلاً فى القدرات الذاتية العلمية والتكنولوجية، كما تهدف إلى تدعيم هذا المورد وتطويره تحقيقاً لقدرة متزايد من الاعتماد على الذات فى إطار من التعاون الدولى المتكافئ، فتقوم تلك اللجنة بصياغة تصور علمى متكامل وموضوعى يمكننا من القيام بثورة تكنولوجية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة فى مصر مستفيدة بما لدينا من إمكانيات وقدرات تحقق ذلك.
- ١ - وفى سبيل ذلك تقوم اللجنة بإقامة مراكز الامتياز العلمى والتكنولوجى ضمن الشبكة القومية لمؤسسات البحث والتطوير تخصص فى مجالات مختارة من العلوم الحديثة التى أفرزت بالفعل أو ينتظر أن تفرز تكنولوجيات متفرقة، حتى تستطيع البلاد أن تتعامل اليوم مع أحداث الغد، ومن أمثلة تلك المجالات الهندسة الوراثية، البيوتكنولوجيا والإلكترونيات الدقيقة، ونوعيات الطاقة الجديدة والمتجددة، والمواد ذات الخصائص المتفوقة، وتكنولوجيات الفضاء....، وغيرها.
- ٢ - ولقد تم وضع وثيقة للسياسة التكنولوجية القومية لمصر من قبل نلخص أهدافها فى الآتى^(١):

(أ) تنمية القدرات التكنولوجية القومية الذاتية.

(ب) تحديد أولويات التنمية.

(ج) رفع كفاءة الاستخدام للموارد القومية.

(١) د/ إبراهيم بدران، تطلعات لمستقبل مصر.

- (د) تحديد المزيج الأنسب بين التكنولوجيا القومية والمستوردة.
- (هـ) رفع كفاءة العائد من استيراد التكنولوجيا.
- (و) استهداف الاستثمارية لمراحل نقل التكنولوجيا وتطويرها.
- (ز) تدعيم القدرة التنافسية والتصديرية للإنتاج المصرى.
- (ح) استكمال المقومات التشريعية والإدارية.
- (ط) تحديد المسؤولية القومية والإشرافية للحفاظ على التقدم.
- (ي) تأكيد الحماية الذاتية والقيم الأساسية للمجتمع.
- (ك) ترشيد التعاون الدولى لخدمة أغراض التنمية.
- (ل) متابعة التطور العالمى لمنع التخلف.

(م) تقوم اللجنة بإعادة دراسة النظم الضريبية والجمركية والتمويلية والتأمينية ونظم الأجور والحوافز ونظم الإعفاءات والحوافز الاستثمارية (ويعاونها فى ذلك ذوى الشأن) فتلك النظم تمثل أدوات أساسية فى تنفيذ السياسة التكنولوجية القومية، بحيث تكفل زيادة الطلب على التكنولوجيا القومية وجذب التكنولوجيا الفعالة الأجنبية ونقلها واستيعابها وتطويرها مع الأخذ فى الاعتبار دور الموازنات القومية والقطاعية فى توفير التمويل والمواد اللازمة لتدعيم وتطوير القدرات الوطنية.

٣ - تقوم اللجنة بإعادة توصيف وترتيب مهام ووظائف وبرامج الأجهزة المعنية بتطبيق التكنولوجيا وتحقيق الأهداف المرجوة منها على المدى العاجل والمتوسط والطويل الأجل وهو ما سوف يتضمن معالجة برامج هذه المؤسسات والأجهزة ابتداء من مراحل التعليم إلى التأهيل والتدريب، بحيث توفر لهذه البرامج القدرات اللازمة من عماله ماهرة وأخصائيين وفنيين وتكنولوجيين وباحثين ومصممين ومنفذين وإداريين وخبراء ومستشارين، كل ذلك يخدم دعم القدرات المؤثرة فى الأداء العملى والإنتاجى التكنولوجى فى إطار من التكامل الذى تنطلق منه برامج وخطط ومشاريع السياسة التكنولوجية لكل قطاع (العام والخاص و المشترك) آخذين فى الاعتبار احتياج البلاد العربية والأفريقية الصديقة.

٤ - تهدف هذه اللجنة من خلال صياغة السياسة التكنولوجية إلى تنمية متكاملة فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية والأمنية، ومع ذلك فهى قد تعطى أولوية لبعض القطاعات التى تضع معايير لاختيارها مثل (التي تتوفر فيها المواد الأولية وموارد الطاقة اللازمة وحجم الطلب فى السوق المحلية وتوفر قاعدة صناعية قوية وقابلة للنمو

واحتمالات التصدير في نفس الوقت ودعم القدرة على خلق صناعات مساعدة) وطبقا لتلك المعايير يكون من أولويات السياسة التكنولوجية التي تصيغها اللجنة الآتي:

(أ) تصنيع المنتجات والخامات المحلية بدلا من تصديرها في شكل مواد خام.

(ب) توسيع وتدعيم القاعدة الصناعية لقطاع السلع الاستثمارية مثل المحركات والآلات اللازمة للصناعة والزراعة والخدمات معتمدين على قدرتها في فك اختناقات التنمية.

(ج) التركيز على القطاعات التكنولوجية الرائدة مثل احتياجات المواطنين لمنتجات القطاع التكنولوجي كما وكيفا، واعتبارات السياسة الخارجية وما تنطوي عليه من مؤشرات واحتمالات التسويق الخارجى، مثل صناعة الغزل والنسيج، والملابس الجاهزة، والصناعات الغذائية، والدواء والكيمائيات، والصناعات التحويلية.. وغيرها وكذلك تكنولوجيا الاستفادة من المنتجات الثانوية والمخلفات ووحدات ترشيد استخدام الطاقة ومنع التلوث والمحافظة على البيئة.

٥ - توفير المناخ المواتى للتنمية التكنولوجية خاصة بين (فئات الشباب والطلاب) مناخا مناسباً لتقديم العلم والتكنولوجيا ومعايشتهما واستيعابهما مما يتيح أفضل الفرص لتكوين الكفاءات وحفز المواهب.

٧ - لجنة البحوث:

- ١ - تقوم بتوفير مجموعة متكاملة من وسائل البحث تمثل أهم أسس المنظومة التكنولوجية وتوفير الكفاءات متعددة التخصصات لتعمل على تطوير صورة المنتج، وذلك بعد التأكد من جدوى بحوث التطوير والإنتاج.
- ٢ - توفير الأجهزة والبرامج المتفوقة للمعلومات وكذلك أدوات الوسائط المتعددة المطلوبة للتدريب، ثم جعلها موثقة ومتاحة لكل من يطلب منها لينقل ويتعلم بها. ومن هنا فإن هذه اللجنة تقوم بتوفير متطلبات البحوث و تيسير الحصول على المعلومات، وإحكام الاختيار والتطوير والتوجيه ودعم شبكة الترابط بين التعليم والتدريب والبحوث والتطوير والإنتاج والخدمات.
- ٣ - توجيه البحوث فى الكليات عامة والتربية خاصة لدراسة مشاكل المجتمع التى ترتبط بالتنمية البشرية وتحفيز القائمين عليها.

- ٤ - التنسيق مع لجنة التنسيق من أجل الانفتاح فى خطط وأساليب البعثات، تجديدًا لشباب الجامعات، واقتحام المجالات التى تحتاج إليها خطة التنمية (مثل استغلال الصحراء وحسن استعمال المياه وأساليب الزراعة المتقدمة والطاقة المتجددة، وإعادة بناء القرية المصرية، وكذلك الأمراض المتوطنة، والهندسة الوراثية والمواد الجديدة وأنصاف الموصلات ودراسات المعلومات والإلكترونيات والإدارة الحديثة وعلوم المستقبل...).
- ٥ - تقوم بوضع خطط بحثية فى الجامعات ومراكز البحوث لى تتناغم مع التطور الاقتصادى المرتقب.
- ٦ - تدعم الاستفادة بالقدرة الكامنة فى القطاع الخاص وقطاع الأعمال وكذلك الخبرة المكتسبة فى المصانع الحربية لتكون مدرسة لنهضة صناعية منتظرة.
- ٧ - وضع إستراتيجية تحقق الاستفادة القصوى من جميع مراكز البحوث على مستوى الجمهورية والعلماء المصريين فى الخارج والداخل وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مع ضرورة الربط بين تلك المراكز.

٨ - اللجنة المالية:

تقوم بتوفير الموارد المالية للجان المختلفة، كما تقوم باستقبال التبرعات والعوائد التى تعود من عمل اللجان الأخرى.

* قضايا ومفاهيم:

١ - الشهادة:

هل الشهادة هى الهدف من التعليم، أم هى القيمة والقدرة على التعلم واكتساب المعارف والتميز المجتمعى ومدى الإضافة إلى النفس والأسرة والمجتمع والوطن؟

٢ - الكتاب المدرسى والكتاب الخارجى:

مع تغيير المناهج الذى سوف تقوم به لجنة التعليم سيتغير الكتاب المدرسى فى أسلوبه ومحتواه، ليعبر عن المناهج الجديدة ويكون بجوار الكتاب المدرسى الوسائل الإلكترونية الحديثة فى التعلم، وهذا ما يستدعى أن يقوم نخبة من الخبراء والمتخصصين فى وضع كتاب مدرسى يحقق الفائدة المرجوة منه والتنسيق بينه وبين الوسائل الإلكترونية، مما يخفف

معه الكتاب الخارجى ويكون مع ذلك أيضا العمل بنظام الساعات المعتمدة والنوادر العلمية، كما نوهنا سابقا.

٣ - نظام الثانوية العامة:

مع انتهاء أسلوب التدريس القائم على التلقين والتوحيد القياسى وإتباع الأسلوب القائم على الإبداع والابتكار وتنمية الملكات والقدرات الفردية وذلك بعد اكتشافها، سيظهر التخصص المبكر كنظام للتدريس يتفق مع قدرات وميول الطفل بجانب العلوم الأساسية التى يدرسها، ومع مرور سنوات الدراسة يتم التعمق فى التخصص وتأهيل الطالب إلى دخول الكلية التى تتناسب مع تخصصه هذا بجانب استمرار العمل بنظام مكتب التنسيق الذى يحدد مجموع الدرجات المؤهلة للكلية ذات موضوع التخصص، وطبقا للسياسة العامة للدولة فى نوعية وكم الخريجين.

إن هذا النظام القائم على أسلوب التوجه الحر وممارسة الحق فى الاختيار الذى ينبع من ميول الطلاب وإبراز قدراتهم، يتم فيه تحديد التخصص من مرحلة التعليم الأساسى، والتأهيل لدخول الكلية فى مرحلة التعليم الثانوى التى هى حلقة وصل، والتى يتم فيها التوسع فى التخصص والتعمق فيه، وهذا لا يتطلب وجود نظامى العلمى و الأدبى، وفى هذا السياق يتم خلق حوافز وأساليب لجذب الكفاءات إلى كليات العلوم والتربية والهندسة باعتبارهم أهم مصادر مطلوبة لدفع التنمية، ورفع درجات التنسيق لكليات التجارة والحقوق والآداب والمعاهد النظرية.

٤ - الدروس الخصوصية:

يجب التخلص منها بوضع تشريع يحرم بكل حزم إعطاء الدروس الخصوصية وتوقيع عقاب مشدد، يصل إلى الحرمان من مهنة التدريس، وذلك بعد الوصول بالمرتببات التى يتقاضاها القائمون بالتدريس إلى مستوى يكفل لهم توفير مستوى حياة لائق، وإنهاء العمل بنظام مدرس بالحصّة، ويتم وضع برامج تدريبية للمدرسين حتى يتسنى لهم التعامل بالأساليب الحديثة فى التدريس وتغيير أسلوب التلقين، واعتقد أنه مع العمل بالنظام الذى قمنا بتوضيحه سوف يساعد على اختفاء الدروس الخصوصية.

هى قضية قومية لا بد من وجود شيء من التعاون للقضاء عليها منها:

(أ) عن طريق كليات التربية والآداب ومعاهد الخدمة الاجتماعية تلزم كل طالب من أول سنة دراسية بمحو أمية ٢٠ من أفراد المجتمع ، ولا يتم نقله إلى السنة التالية إلا بعد عمل امتحان من قبل الكلية أو المعهد يجتازه هؤلاء (٢٠ كل عام) على أن تتوافر بتلك الكليات أماكن للتدريس والامتحان.

(ب) هو واجب قومى وأدبى يقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدنى والأحزاب بالتعاون مع المحليات.

(ج) تقوم القوات المسلحة بمحو أمية المجندين لديها وذلك من خلال دورات محو أمية.

(د) إن تتوافر لدى قطاع السجون إدارة لمحو الأمية.

(هـ) سوف نتحدث فى مقام آخر من هذا الكتاب عن سلاح الخدمة القومية يتفرع منه فرقة

لمحو الأمية تنتشر فى المحافظات للقضاء على الأمية.

٦ - التعليم الأهلى:

له مزايا منها أنها ترفع عبئا ماليا عن الدولة يمكنها أن تنفقه على شريحة من المواطنين فى التعليم المجانى وتفتح مجالات للتجديد والتطوير فى التعليم، كذلك يساعد فى الإنفاق على استمرار التعليم ورفع المستوى، ذلك الاستثمار المضاف يعتبر جهدا موجها لرفع مستوى الطالب والخريج بأسلوب واضح المعالم يسمح بالتفوق، هذا التعليم (الجامعة الأهلية) يحتاج لمزيد من الدعم والتوجيه والتطوير ووسائل للرقابة من الدولة خاصة رقابة على التعليم الخاص الذى يهدف فى المقام الأول الحصول على أكبر ربح ممكن كعائد من الاستثمار فى التعليم والذى قد تضطر إليه بعض الأسر نظرا لعدم وجود جودة فى التعليم الحكومى وهو ما يمثل ضغط على ميزانية الكثير من تلك الأسر الأمر الذى يستلزم معه بسط مزيد من الرقابة وتحديد لهامش الربح الذى يتحصل من وراء الاستثمار فى التعليم (على مختلف مراحل) وكذلك مراعاة جودة المنتج المخرج.

٧ - التعليم عن بعد والجامعة المفتوحة:

هذا التعليم له مزايا ومنها أنه فى متناول قاعدة عريضة وتكاليفه بسيطة كما أنه موجه للبالغين والكبار الذين يحتاجون للاستزادة من المعلومات، وطلاب ما بعد المرحلة الثانوية الذين لديهم فرصة للاستزادة مع بعدهم عن الجامعات.

ولابد أن يوضع هذا التعليم دائما تحت المراقبة والتوجيه والتقييم وتحليل نتائجه ومدى فاعلية خريجه ، والتحقق من قدرة الأستاذ القائم على هذه المؤسسة وسلوكه والتزامه وقدرته على التطوير والتجويد ، حتى يتم تلاشى أخطار هذا التعليم وتحقيق الفائدة المرجوة منه .

هذا بالإضافة أن يكون هذا التعليم أكثر تخصصا فى المجالات التى يحتاجها المجتمع وتوفير المتطلبات اللازمة لذلك بدلا من أن يقوم على تخصصات تزيد من جيش البطالة .

٨ - التواجد والتوزيع الجغرافى:

(أ) يجب أن تكون المدارس والمعاهد والجامعات موزعة على أقاليم الجمهورية بشكل يلبى متطلبات تلك الأقاليم ومشاكلها وحاجة أبنائها من التعليم .

(ب) يجب ألا يكون هناك انفصال مكانى فى التعليم ، مثل تواجد كليات الزراعة فى المدن الكبيرة وبعدها عن الحقول والمزارع .

(ج) العمل على إنشاء بنية أساسية فى المناطق الصحراوية خاصة سيناء والوادي الجديد ومرسى مطروح والبحر الأحمر وحلايب وشلاتين تحتوى على المدارس والجامعات الأهلية والحكومية وذلك لتعمير تلك المناطق ، ومن ثم يتم تشجيع المشاركة والمبادرات الشعبية فى ذلك من منطلق أن التعليم مهمة قومية يجب أن يشارك الجميع فى انتشارها فى ربوع الوطن .

٩ - المساواة:

وضع نظام حاسم فى الترقيات يتم الالتزام به ولا يجوز تخطيه أو الاستثناء منه خصوصا بعد القضاء على الدروس الخصوصية ، كذلك المساواة بين الرجل والمرأة فى هيئات التدريس تأكيدا لدورها المجتمعى .

١٠ - الإبتعاث الخارجى:

يجب الاستفادة من التغيرات الحادثة فى شخصية المبتعث من خلال دعوته للمشاركة فى إحداث التطوير التعليمى ، بالإضافة إلى أنهم لهم دور يقومون به فى خدمة أوطانهم ، فهم فى الخارج بمثابة (سفراء) ويمثلون قوة ناعمة لمصر وفى المقابل لابد من ضرورة إحياء

دور الأزهر الشريف كأحد المؤسسات الرائدة فى تخريج السفراء والتركيز على إعادة إحياء دوره التنويرى فى العالم بأسره.

هذا بالإضافة إلى أن تعود مصر لدورها الريادى فى قيادة حركة التعليم والتنوير والثقافة والطب والبناء والصناعة وغيرها فى المنطقة.

١١ - كثرة أعداد الطلاب والتوسع فى التعليم:

إذا ما تم تطوير التعليم على النحو السابق وتحديد المسؤوليات والمهام كما بينا، فتكون كثرة أعداد الطلاب لا تؤدى إلى تدهور المستوى التعليمى والحرفى، وحسنا فعل المشرع حين نص على زيادة الإنفاق على التعليم ما يدفع إلى إنشاء المزيد من المدارس والمعاقلة العلمية مع مراعاة ألا يزيد عدد الطلاب فى الفصل الواحد عن ٣٠ طالب ووجود مساحات خضراء فى المدارس والجامعات وأماكن لممارسة الرياضة و الهوايات والنوادر العلمية والمكتبات التى تستوعب ١٠٪ من أعداد الطلاب فى الدورة الواحدة، وأن يكون لكل عضو هيئة تدريس ما يعادل ٨ : ١٠ طلاب..

١٢ - استقلال الجامعة:

(أ) استقلال الجامعة الهدف منه رعاية مجموعة مصالح متكاملة تبدأ برعاية مصالح المجتمع والدولة أولاً، ثم الالتزام برفع مستوى الطلبة ليتحملوا مسئوليتهم، وهذا فى حد ذاته تبعية والتزام لا تنفيه حرية الجامعة فى التصرف فى إدارة الجامعة وأقسامها.

(ب) ومن ثم لا يجوز إطلاقاً فرض السيطرة على الجامعة تحت شعار الاستقلال من قبل آراء أصحاب المصالح أو قوى الضغط من مجموعات مهيمنة داخل الجامعة.

(ج) الجامعة لا بد أن تتمتع بالاستقلال الأكاديمى، ولا تخضع لاتجاه إيديولوجى واحد، لأنها بتعريفها كجامعة تدرس كل الأيدولوجيات من هنا لا بد من توفير الحماية للجامعة من ربط استقلالها بإطارات إيديولوجية، يجعلها تخدم أغراضاً ومواقف سياسية مرفوضة فإن حرية الفكر والقدرة على استيعاب تعدد الآراء والاتجاهات هى وظيفة جامعية تمثل مصدراً للفكر وإثرائه.

(د) ولما أن الجامعة جزء من نظام تعليمي يؤلف وحدة متكاملة ، فلا بد أن تعود لنظام يكون فيه مدرسي المرحلة الأساسية أو الثانوية مرتبطا بالجامعة في تجديد معلوماته باستمرار وتكون الجامعة مسئولة عن تطوير مستواه، وهذا من أدوار الجامعة في زيادة المجتمع^(١).

(هـ) نؤيد الاتجاه المدعّم لضرورة عودة الحرس الجامعي إلى الجامعة، لأنه وسيلة لضبط الأوضاع داخلها، مما يوفر جو من الاستقرار داخلها لسلامة العملية التعليمية ولا يمس استقلالها في شيء.

١٣ - جامعة البحوث:

هي تجربة استحدثت في أمريكا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لاستشراف المستقبل والتقدم، وهي متخصصة في البحوث والتميز فيها، بعد أن فشلت الجامعات الأخرى في أن تضيف الكثير كعائد قومي تعليمي، فجاءت تلك الجامعة موجهة لحل المشاكل بنظرة مستقبلية فرضتها ظروف الحرب الباردة، والتي أبرزت حتمية خلق كتلة علمية متخصصة ومتفرغة من العلماء، وجهت للبحوث العسكرية والتقدم في دراسات الفضاء واستعمالات الذرة والرادار، في نفس الوقت اقتحمت مشاكل المجتمع (مثل الفقر، ونقص الدخل وتدهور الصحة والزراعة والصناعة بعد الحرب العالمية الثانية، وتخصصت أيضا في تكوين وتعليم هيئات تدريس متفوقة، وكذلك تدريب الكفاءات البشرية المتطلعة إلى الرفعة واقتحام المستقبل، كل هذه الأنشطة تدار في نفس المكان وفي نفس الوقت وتبقى الكفاءات المختارة، في خليط موجهة لإشباع حاجات المجتمع الأساسية والسياسية والعلمية والتكنولوجية).

خصائص جامعة البحوث:

- ١ - الإيمان بالقدرة على حل المشاكل بالأسلوب العلمي المتعمق.
- ٢ - البعد عن الارتباط المؤسسي وتحرير العلم من طغيان البيروقراطية الإدارية.
- ٣ - اختيار نوعية متميزة من الطلاب وهيئة التدريس.
- ٤ - توجيه الدراسات المتقدمة في تلك الجامعة لتخريج كفاءات متميزة تعمل في المجالات الآتية:

(١) د/ إبراهيم بدران، تطورات لمستقبل مصر.

هـ (أ) تخرج قيادات لهيئات التدريس قادرة على قيادة العلم والبحوث فى الجامعات الأخرى.

ب) تخرج نوعيات من الباحثين المتميزين ذوى القدرة على الابتكار والاختراع والإضافة وربطهم بمجالات الإنتاج.

ج) تخرج نوعيات من قادة المجتمع الذين يمكنهم تطوير أسلوب الحياة فى كافة المجالات.

هـ - وتقوم الحكومة بتوفير الميزانيات واجتذاب أصحاب الأموال لدعم هذه الكليات بالتبرعات والمساعدات ، كما تقوم بتحديد المتطلبات المستقبلية وتحفيز العلماء لاقتحام الآفاق الحديثة ، الاستفادة بالعلماء فى عمليات صنع القرار وتقييم الواقع والنتائج وقد نتج عن كل ذلك رفع القيمة المجتمعية لصناع العلم والبحث ورجال التعليم ودفعهم وتحفيزهم^(١).

نبذه مختصرة عن تكنولوجيا النانو^(٢):

هذه المواد متناهية الصغر والمعدات الدقيقة تستخدم لإزالة المخلفات السامة ، وأعمال الإغاثة ، وإجراء الجراحات الدقيقة ، ويأمل الأطباء أن تساعد في توصيل الدواء إلى أعضاء بعينها ، حينما نتناول قرص دواء تسرى مادته الفعالة مع الدم فى كافة أنحاء الجسم بهدف وصولها إلى عضو محدد لعلاجه ، إلا أن الدورة التى يسير فيها الدواء كثيرا ما تتسبب فى ظهور أعراض أخرى «الأعراض الجانبية» تلك الأعراض ليست سوى أثر مرور الدواء على أعضاء جسم الإنسان غير تلك التى نتناول الدواء لشفائها ، ويعمل العلماء على استخدام تقنية النانو فى توجيه الدواء إلى العضو المصاب دون غيره فتتلافى الإضرار بأعضاء أخرى.

من جهة أخرى ، يطمح مصممو الكمبيوتر إلى تصنيع أجهزة فائقة السرعة تصمم معالجتها بتقنية النانو ، وتحسين شاشات الكمبيوتر ، حيث تسمح بإنتاج ديود عضوى يعطى صورا أكثر وضوحا على شاشات أخف وزنا وأقل سمكا ، كما يعمل خبراء صناعة النسيج على صناعة ملابس تتحدى الكرمشة ، وتنظف نفسها ذاتيا ، ومع ذلك يحذر

(١) د/ إبراهيم بدران - المرجع السابق.

(٢) لمزيد من المعلومات راجع د/ محمد الخياط - الطاقة لعبة الكبار.

البعض من المخاطر البيئية والصحية وسوء استخدام تكنولوجيا النانو، إلا أن المتحفظين يقولون إنه يمكن تطويرها في إطار من الضمانات والاشتراطات الآمنة، ولقد امتد مجال تقنية النانو لأغراض مكافحة الإرهاب، من خلال إنتاج حساسات نانوية يمكنها تعقب الأفراد واكتشاف المفرقات والأسلحة الكيميائية والسامة. واتصالا بتكنولوجيا النانو تأتي خلايا الوقود لاستخدامها في صناعة السيارات ليخرج بخار ماء يتكاثف بدلا من سحابات الدخان^(١).

إن هذه التقنية تبشر بقفزة هائلة في جميع فروع العلوم والهندسة، وكذا مجالات الطب الحديث والاقتصاد العالى والعلاقات الدولية وحتى الحياة اليومية للفرد العادى فهى ببساطة ستمكننا من صنع أى شىء نتخيله وذلك عن طريق صف جزيئات المادة إلى جانب بعضها بشكل فريد وبأقل كلفة ممكنة، فلنتخيل حواسب خارقة موضوعة على رؤوس الأقلام والدبابيس، وأسطولا من الروبوتات الثانوية الطبية يمكن حقنها فى الدم أو ابتلاعها لعلاج - بإذن الله - الجلطات الدموية والأمراض المستعصية. إن إدراج مبادئ توجيهية تراعى الأخلاق والدين، يمكن أن يسمح لنا باستخدامها فى إطار من الطمأنينة والثقة، بهدف إيجاد عالم أفضل من أجل تلبية المطالب والاحتياجات الأساسية مثل الغذاء الكافى والمياه الصالحة للشرب، والبيئة النظيفة والسكن والرعاية الطبية والسلامة العامة.. وغيره الكثير التى أوجدتها تكنولوجيا النانو.



(١) وخلايا الوقود عبارة عن بطاريات ضخمة تعطى الطاقة طالما أنها تزود بالوقود، تعمل أغلب تقنياتها بدمج الهيدروجين مع الأكسجين لإنتاج الكهرباء فى حين أن الانبعاثات الناتجة عن هذا التفاعل لا تعدو عن الماء والحرارة، وإذا استخلص الهيدروجين من مصادر أحفورية كان ذلك مصدرا لانبعاثات ضارة، أما إذا نتج من مصدر متجدد، أطلق عليه هيدروجين نقى، أى لا ينتج عنه انبعاثات ضارة أو ملوثات.

المفتاح الرابع

الرعاية الصحية

- ١ - لا شك أن الرياضة والاهتمام بالبيئة هما جناحي الصحة الوقائية التي يجب أن تهتم بهما الدولة، فذلك يوفر عليها الكثير من الإنفاق الحكومي على الصحة ويحقق مقولة الوقاية خير من العلاج.
- ٢ - وفى هذا الصدد يجب أن تتولى وزارة الصحة من خلال مركز المعلومات وأجهزة الرصد الطبى التابعين لها رصد وتحليل والتنبؤ بالمسارات المختلفة للأمراض والأوبئة والكوارث، وإعداد الخطط الملزمة لكافة وحدات العمل الطبى العامة والخاصة لمواجهة الأزمات وفقا لخطط استراتيجية موضوعة للطوارئ ومواجهة الأزمات.
- ٣ - يجب أن تتولى الوزارة التنسيق بين كافة هيئات ووحدات العمل الطبى وتكون لمعاييرها الموضوعية قوة إلزامية، ومن خلال المجلس الأعلى للصحة الذى يشارك فيه كافة مكونات العمل الطبى العامة أو الخاصة أو النقابية.
- ٤ - لقد نص المشرع «فى دستور ٢٠١٤م» على زيادة الإنفاق على الصحة، لعل ذلك أن ينعكس على مستوى تقديم الخدمات الصحية وتوفير مؤسسات علاجية تليق بالمستوى الإنسانى وتأمين طبى يشمل جميع المصريين.
- ٥ - يجب تفعيل الجهات الرقابية فى أداء أدوارها.
- ٦ - عمل دائرة كمبيوتر تربط بين المستشفيات (نظام ربط إلكترونى بين المستشفيات - نظام إحالة).
- ٧ - ضرورة إلزام الأطباء بعمل تقرير كامل ومفصل يقدم لكل مريض فيه تشخيص حالته والدواء وتوصيات الطبيب (نظام التسجيل).
- ٨ - يجب عمل خطوات استرشادية علاجية فى كل المستشفيات.
- ٩ - إصدار قانون للمحاسبة المهنية للأطباء تغلظ فيه عقوبة الإهمال.
- ١٠ - زيادة وحدات العناية المركزة وحضانات الأطفال بالمستشفيات.
- ١١ - تفعيل المراقبة على الصيدليات فى (صلاحيات الأدوية وأسعارها).

١٢ - تعظيم قيمة أن العمل الطبى هو فى المقام الأول والأخير رسالة ولا يهدف للربح بأى شكل من الأشكال والطبيب يعرف ذلك حتى قبل التحاقه بهذه التخصصات ، وعلى الجانب الآخر على الدولة أن تعمل على تحسين أحوالهم.

جانب من الرعاية الصحية فى الحضارة الإسلامية:

من أهم مظاهر رقى الشعوب وتقدمها درجة اهتمامها بالرعاية الصحية لمواطنيها ، ولقد تعلم الغرب من المسلمين كيف تكون الرعاية الصحية ، وهنا أقوم بسرد قصة أوردتها الكاتبة «سجريد هونكه» فى كتابها «شمس الله تشرق على الغرب - فضل العرب على أوروبا» لنعرف كيف يجب أن تكون الرعاية الصحية.

كتبت الدكتورة «سجريد هونكه» تحت عنوان «مستشفيات وأطباء لم يرى العالم نظيرهم»^(١) حاكية على لسان أحد المرضى من الفرنجة فى مستشفى إسلامى أيام العصر الذهبى للمسلمين ، يقول المريض فى رسالة إلى والده: «والدى العزيز، أنك تسأل عما إذا كنت تحضر لى نقودا عند زيارتك ، والواقع أننى عندما أغادر المستشفى تصرف لى إدارته كسوة جديدة وتسلمنى خمس قطع نقود ذهبية أنفق منها عقب خروجى من المستشفى مباشرة حتى لا أضطر إلى العمل وأنا فى حاجة إلى الراحة للنقاها».

ويضيف المريض: «ولما زارنى صباح اليوم كبير الأطباء ومعه مساعدوه والمرضون وكشفوا على ، أملى على طبيب القسم شيئا لم أفهمه ، وقد شرح لى بعد ذلك أننى قد أغادر السرير غدا وأترك المستشفى قريبا ، والواقع أننى لا أريد مغادرة المستشفى ، فكل شىء هنا فى غاية النظافة والجمال ، فالأسرة وثيرة وأعطيتها من القماش الدمشقى الأبيض وعليها أخرى هشة ناعمة كالقطيفة ، وفى كل غرفة ماء جار وبها تدفئة تستخدم شتاء ، أما وجبة الطعام فغالبا ما تتكون من الطيور أو شواء الضأن لأولئك الذين تحتمل صحتهم مثل هذا».

تضيف «سجريد هونكه» معقبة على هذه الرسالة : «فالحالة كما يصورها الخطاب نستطيع أن ننسبها إلى القرن العشرين الذى كثيرا ما نشيد به . والواقع أن هذه الرسالة تصور مستشفى من المستشفيات الكثيرة التى كانت منتشرة فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى قبل ألف عام من الهيمالايا إلى البرنات».

فالمطروح هنا أن نحاول الوصول بمستشفياتنا إلى مستوى عال من الرعاية الصحية ، وكما اطلعنا فهو ليس بغريب علينا.

(١) شمس الله تشرق على الغرب - سجريد هونكه.

التنمية البشرية

لا تقف التنمية البشرية عن حد توفير الصحة والتعليم بالمعنى المتعارف عليه، فإصلاح الصحة، وإصلاح التعليم، هي سياسات تدخل ضمن الإصلاح المؤسسي. أما التنمية البشرية، فهي ما فوق ذلك من إكساب مهارات تعليمية وعلوم تكميلية إضافية، فوق ما تعلمه عبر مراحل التعليم المختلفة، وهذا ما يستوجب إنشاء مؤسسات متخصصة مؤهلة لذلك.

أما عن التنمية البشرية في الصحة، فهي ما زادت على أن يكون الفرد ممتعا بصحة علاجية جيدة وتتمثل في ممارسة الرياضة بأنواعها، ولعل أهمها السباحة والرماية وركوب الخيل، وهي ما أمرنا به رسولنا الكريم ﷺ في قوله تعالى: «علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل» والتي يجب أن يتوافر مراكز لكل منها على مستوى عال في مصر.



المفتاح الخامس

الأمن

نتيجة حتمية للثورات أن يعقبها الكثير من المشاكل والاضطرابات والتي تظهر ملامحها بوضوح فى الأمن والاقتصاد، ولا شك أن الدولة قطعت شوطا كبيرا وتحسنا ملحوظا فى الناحيتين، ولكن نحتاج إلى مزيد من الجهد والعمل من أجل الوصول إلى الأوضاع المنشودة من الاستقرار الأمنى الذى يساعد على التقدم الاقتصادى...، ومن هذا المنطلق أرى ضرورة وضع مجموعة من الأدوار يقوم عليها الأمن الداخلى وترتكز على الآتى:

أولاً: دور الشعب:

إن رجل الشرطة هو أحد أبناء الشعب ووظيفته حماية الشعب وحماية مصالحه وقد يدفع حياته ثمنا لذلك، الأمر الذى يتطلب المزيد من الإيجابية والتعاون من جميع أفراد الشعب لأداء هذا الدور، فالشعب هو مصدر الدفع المعنوى لرجل الشرطة، كما أنه صاحب المصلحة الأولى والأخيرة فى الحفاظ على حياته وأملاكه سواء كانت عامة أو خاصة، فالأولى بالشعب أن يرعى مصالحه وأملاكه ويرعى من يدافع عنها، "رجل الأمن" وهنا تتحقق مقولة احتضان الشعب للشرطة، فالأمن مسئولية تقع على عاتق الجميع، وإحقاقا للحق، فإن الكثير من الشعب المصرى قد وعى ذلك فظهرت مواقف جلية واضحة فى الكثير من المواقف التى عاون فيها الجيش والشرطة.

ثانياً: دور الإعلام:

الإعلام بوسائله المختلفة مقرؤة ومسموعة ومرئية له دور مهم ويؤثر بفاعلية فى دعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات، كما أنه أداة جوهرية فى التوعية بالأخطار الداخلية والخارجية.

كما أن للإعلام الدينى أيضا دور من خلال ما يبثه من قيم وأخلاقيات تحافظ على رعاية الحقوق والمصالح والوطن وترفض العنف والإرهاب وترويع الأمنين، لذلك يجب أن يتم وضع معايير اختيار القائمين على الإعلام بعناية، وهنا يظهر بوضوح دور الأزهر الشريف

فى ذلك؁ فهو عليه دور ثقيل نحو استكمال المشوار فى الأءاء التئويرى والإشعاع الءينى والعمل نحو التماسك والتلاحم فى نسيج الأمة.

ثالثا: تفعيل دور الوزارات والمؤسسات: فى فرض السيطرة وبسط الأمن داخلها؁ فهذا دور القيادات التى تديرها وليس دور الشرطة؁ أما عن الجامعات فواجبها أن تقوم بهذا الدور؁ وإن كنا نفضل عودة الحرس الجامعى إليها.

رابعاً: تفعيل الجهاز الأمنى:

- ١ - التءريب المستمر لرفع الكفاءة للجنود والضباط؁ والعقيدة التى تحكم العمل الأمنى دائماً هى حماية الوطن وخدمة المواطنين.
- ٢ - التعريف الءائم بحقوق الإنسان وأءاء المهام الأمنىة ءون المساس بها؁ ولا شىء يعلو فوق المصلحة الوطنىة.
- ٣ - توفير الءعم المادى والمعنوى لرجال الأمن.
- ٤ - يجب الاعتماد فى العمل الأمنى على المعلومات والتكنولوجيا وهو ما يتطلب وضع خرائط معلوماىة يقوم عليها العمل الأمنى؁ واستعمال التكنولوجيا؁ مثل (وضع كاميرات المراقبة؁ والاعتماد على الريبوت فى حالة تفكيك المتفجرات؁ ووضع أجهزة استشعار عن بعد أمام المنشآت الحىوىة..)
- ٥ - وضع قوانين محددة وحاسمة لرجل الأمن ءون تهاون أو تجاوز بمعنى أن يعرف بكل ءقة ما هو محظور عليه وما هو مسموح به (غطاء قانونى)؁ وهذا ما يؤهله بأن يكون له رء فعل سريع وحاسم فى المواقف المختلفة؁ وهذا بمثابة تأمين لرجل الشرطة نفسه؁ بجانب تزويده بالمعءات الحديثة.
- ٦ - تفعيل دور الإدارات الرقابىة والتفتيش والتأكد بصورة شخصىة من وزير الءاخلىة ومساعدىه بقيام هذه الإدارات بالمهام المنوط بها؁ وتوقيع أقصى الجزاءات على المقصرىن؁ مما يعكس بءوره على جهاز الشرطة بكامل قطاعاته وإءارته وأقسامه بأءاء مهامهم ووظائفهم؁ وأيضاً توقيع أقصى العقوبات على المخالفىن والمقصرىن؁ مما يقضى على أى نوع من التءاعس أو الاستهءار أو التكاسل أو الفساد؁ فلا بء أن يتسم هذا الجهاز بءاخله بالحزم والشءة؁ حتى يستطىع أن يطبق الالءزام بالقوانين وضبط الشارع وفرض الأمن.

٧ - إيقاف معهد أمناء الشرطة - ولو مؤقتا - والاكتفاء بالعدد الموجود الحال مع ضرورة إعادة تأهيلهم وتدريبهم وبتر الفاسدين منهم، ومنع الجمع بين وظيفته الأمنية وأى وظيفة أو عمل آخر، لتحقيق الاستفادة القصوى منهم غالبية الوقت، فهؤلاء هم الفئة الأخطر لاتصالهم المباشر بالناس معظم الوقت وإمكانهم تكوين علاقات معهم، قد تأنى فى بعض الأحيان على حساب العمل.

٨ - إعادة توزيع أمناء الشرطة والضباط فى القطاعات والمحافظات والأقسام والمراكز والمديريات، بحيث تتناسب الأعداد الموجودة مع ما تحتاجه المنطقة بالفعل على حسب حيويتها وأهميتها والمهام والمشاكل الموجودة بها.

٩ - وضع البحوث والدراسات الشرطية والأمنية موضع التطبيق الفعلى والممارسة العملية بدلا من الاكتفاء بالتعليم النظرى فقط، لنجد رجل شرطة متحضر يعرف جيدا المهام الموكلة إليه، وأفضل الأساليب المتبعة للقيام بها.

ولا شك أنه بمرور الوقت وبمزيد من الجهد واتخاذ القرارات الصائبة تتجه الأمور نحو الهدوء والأوضاع فى مزيد من الاستقرار، وتقل حدة التوتر وتنكمش دوائر الإرهاب، وتفرض الأجهزة الأمنية سطوتها.

أما عن سيناء أرض الفيروز، وبوابة مصر الشرقية والتي عانت الكثير من الإهمال والتفريط والتخاذل والتواطؤ والتآمر من بعض ولاة الأمور ومن يمسكون بمقاليد الحكم، والذى كانت فاتورته باهظة الثمن وكأننا نرفض بمنتهى الخزى أن تعيش سيناء تلك البقعة المضيئة من أرض مصر بدون وجود أعداء، ليظهر كالعادة الجيش المصرى العظيم مدافعا ومحورا ويعاونه فى ذلك من يتمتعون بالوطنية من أبناء القبائل السيناوية والأمن المصرى. والأمن فى سيناء مرتبط ارتباط جذرى بالتنمية وكثرة العمران التى هى ضرورة محتمة تقع على عاتق القيادة السياسية وضمن أولوياتها.



المفتاح السادس

الإعلام

لقد نص المشرع فى دستور ٢٠١٤م على إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام وذلك لصيانة وحفظ حرية الإعلام، مع ضمان تفعيل المراقبة الوطنية، وكذا حدد اختصاصات المجلس.. واقترح لضمان أن يقوم هذا المجلس بدوره أن يتفرع عنه عدة لجان منها:

١ - لجنة القيم:

من مهامها توجيه المسار القيمي داخل المجتمع المصرى نحو الاتجاهات الإيجابية، وذلك فى جميع المنابر الإعلامية بأنواعها، والتركيز على السلوكيات وآداب المعاملة واحترام الآخر والحوار البناء وقواعد الإيمان الصحيح، والتركيز على الإيجابيات فى سلوكيات المجتمع المصرى ومحاولة إظهارها وانتشارها والتوسع فيها إعلاميا (كالأفلام والمسلسلات والبرامج)، فذلك يضح مزيد من الطاقة الإيجابية فى المجتمع، ومعالجة السلبيات فى نطاقها الضيق دون إغفالها أو التعتيم عليها وإقرار صيانة الحقوق والحريات العامة.

كما تقوم اللجنة بالعمل على تعزيز الثقافات المجتمعية مثل (الترشيد فى الاستهلاك - وحماية القيم والمحافظة على الوقت والموضوعية، وأهمية المشاركة المجتمعية والإبداع والابتكار والمحافظة على المال العام والخاص، وغيرها من الثقافات المؤثرة على قدرة المجتمعات على النمو).

٢ - لجنة التقييم والأمان الاجتماعى:

حين تغيب ثقافة التقييم نفتقد إلى الموضوعية، ونخرج عن الأطر الإعلامية السليمة ويظهر الانحراف، وهذا بمثابة إهدار ثقافى واستنزاف مجتمعى، من هنا كان دور لجنة التقييم هام فى سبيل دعم الأمان الاجتماعى وذلك من خلال تقييم كل ما يتداول فى وسائل الإعلام بأنواعها واختلافها.

ويتمثل الدور الأساسي للجنة التقييم والأمان الاجتماعي في معالجة و مقاومة الجوانب السلبية للثقافات والسلوكيات الإعلامية في المجتمع سواء كان ذلك من خلال تقديمها أو تداولها أو الاستعمال الخاطيء.

فكل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية التقليدية منها والحديثة إذا حادت عن أداء دورها في نشر الوعي والتعليم والتثقيف والنقد الموضوعي البناء، أو تم استغلالها بسوء تكون قد أخلت بالأمان الاجتماعي وتقع تحت مساءلة لجنة التقييم والأمان الاجتماعي، والتي يجب أن يخولها القانون سلطة توقيع عقاب واتخاذ ما تراه من إجراءات تناسب ذلك وفي هذا السياق أقترح نقل القابضة الإلكترونية من وزارة الداخلية إلى تلك اللجنة.

٣ - لجنة دعم ونشر الثقافة:

تعمل تلك اللجنة على التنمية الثقافية في المجتمع من خلال إنشاء المزيد من المكتبات العامة في كل ربوع الجمهورية والتوعية بأهمية القراءة وتشجيع حركة التأليف والنشر والترجمة، وتوفير الكتاب بسعر مناسب للغالبية العظمى، وتحديث وتطوير قصور الثقافة وتوفير الدعم اللازم للقيام بأعمالها، والمساهمة في ترميم وتطوير الآثار خاصة في المحافظات، وإقامة المعارض والمهرجانات السياحية..

٤ - لجنة إنشاء دور العبادة:

تختص اللجنة بهذا الملف بداية من شروط إقامتها والنظر في القوانين التي تحكم إنشائها مروراً بمواصفاتها - بما يليق بقدسيتها وحسن أداء دورها، فلقد يلجأ البعض إلى إنشاء المساجد لمجرد التوظيف فيها دون أن تخدم حيز عمراني معين، وكذلك القيام على تطوير المساجد القائمة وعمل الصيانة الدورية للمساجد والكنائس الأثرية. (ومن هنا فإن الأوقاف والأزهر والكنيسة لهما دور في ذلك).

ولا يقتصر المجلس الأعلى للإعلام على تلك اللجان فبالطبع يتم الإضافة إليه من لجان أو الحذف منه أو دمج بعضها طبقاً لما يترأ للقائمين على الأمر في مصلحة قيام الإعلام بدوره وتنظيمه.

على الأزهر الشريف أن يقوم بدوره التنويري والعالمي عن طريق دعمه في فتح فروع له في معظم دول العالم الإسلامي كما يمكن أن تقدم منحا لطلاب هذه الدول للدراسة في

الأزهر، وبالتالي تتكون علاقات تآلف بين مصر وشعوب هذه الدول فنكون قد خدمنا ديننا
وكونا علاقات جيدة تمثل عمقا استراتيجيا بيننا وبين تلك الدول يمكن أن تستخدم لتحقيق
تفاعل ودعم السياسات الخارجية.



المفتاح السابع

الجهاز الإدارى

لا شك أن الجهاز الإدارى بصورته الحالية وتنظيمه لا يستطيع أن يقود الدولة نحو التقدم أو حتى تحقيق الدعم والمعاونة للقطاع الخاص فى ظل ما يشوبه من بيروقراطية وقيود إجرائية، وضعف رقابة، وروتين وانعدام الكفاءات فى القيادة والإدارة، وفساد ومحسوبية وبطالة مقنعة، الأمر الذى يستوجب معه إعادة هيكلة للجهاز الإدارى بدءاً من إعادة ترتيب شكل القطاع الحكومى من حيث عدد ونوعية الوزارات والأجهزة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها، وكذلك إعادة ترتيب السلطات والصلاحيات الإدارية الممنوحة لها، واللازمة لتسيير النشاط الحكومى. وذلك فى ضوء مدى توافق أو تعارض أو تداخل اختصاص كل وحدة مع اختصاص الوحدات الأخرى، أو مدى الحاجة إلى الوحدة الإدارية أصلاً، وما يستتبع ذلك من إعادة هيكلة للموظفين، ووضع نظم لتقييم أداء الأجهزة الحكومية، ويشمل كذلك إعادة ترتيب هياكل الأجهزة الرقابية، وكذلك الأجهزة المساعدة وتحديد دورها، وإعادة تعديل هيكلها الإدارى بالإضافة أو الحذف أو الدمج، وكذلك إعادة تعيين اختصاصاتها، وأثر ذلك على ترشيد الإنفاق الحكومى وأداء الأهداف المنوطة بها فى التنمية والتقدم، الأمر الذى يترتب عليه تحديد وضبط الاختصاصات الوظيفية بدقة، وأيضاً ضبط الإنفاق الحكومى، وتحديد العمالة والموظفين الفائضين عن حاجة تلك المؤسسات.

فإعادة الهيكلة إذن الهدف منها:

- ١ - تقليل عدد الوزارات إلى أقصى حد ممكن، وعلى الرغم من أنه تم تقليصها بالفعل فإنه يمكن تقليل عددها إلى أكثر من ذلك ولا يؤثر ذلك على سير عملها، بل يسهل من عملية اتخاذ القرار والسرعة فيه وسهولة التنسيق بين الوزارات بالإضافة إلى تقليل النفقات.
- ٢ - تقليل حجم وحدات الجهاز الإدارى وتخليصها من مهامها ووظائفها غير الجوهرية، وتخليصها من الإدارات التى تمثل عائق ولا تقوم بأى ادوار تذكر، وتركيزها على

رسالتها الحقيقية والأهداف والأدوار التي أنشأت من أجل أن تؤديها فى المجتمع ، وليس من أجل أن يتم تخزين فيها أكثر عدد من الخريجين على حساب أداء المهام والواجبات .

٣ - أن تتمتع تلك المؤسسات بالمرونة ، والبعد عن الشكلىة والجمود ، وأن تقوم على الإبداع والتطوير والابتكار والتكيف مع الظروف المستجدة بما يحقق الأهداف التى دعت إلى إنشائها .

٤ - أن تقوم تلك المؤسسات على اللامركزية الإدارية ، القائمة على التنظيم الشبكى ، وهو الأمر الذى يستوجب رفع كفاءة الإدارة المحلية وتعزيز شفافيتها وتفعيل المراقبة عليها حتى بعد قيامها على اللامركزية حتى لا نكون نحل بيروقراطية محل أخرى .

٥ - تبنى نظم مبسطة وعادلة للأجور والمرتبات داخل تلك المؤسسات والتطبيق الفعلى لنظام الحد الأدنى والأقصى للأجور دون أى استثناءات ولا داعى للخوف من هروب الكفاءات «مصر لا تقف على أحد» ، وإن كان لابد فهو حقا اختبار حقيقى للوطنية .

٦ - إعادة النظر فى القوانين المنظمة لعمل تلك الوحدات وتوحيد الجهة المسئولة عن جميع الشركات .

٧ - تفعيل العمل بالحكومة الإلكترونية ، لسرعة إنجاز الأعمال والمهام ، وما يترتب على ذلك من تحقيق مزايا .

٨ - يجب أن يكون تعيين القادة ورؤساء القطاعات ومديرى الأقسام ومديرى الإدارات على أساسيين :

أولا : الكفاءة

ثانيا : القدرة على القيادة :

ويتم عمل اختبار فى ذلك عن طريق (إدارة من القادة) يعاونها الجهة الرقابية التى تخضع لرقابتها المؤسسة ، وفى سبيل ذلك اقترح أن يتم عمل دورات فى القيادة لمن يشغلون تلك الوظائف .

فلاختيار على هذا الأساس يعزز القدرة على اتخاذ القرار المناسب والتعامل بشكل محترف مع الأحداث والقدرة على التطوير بجانب المهارة فى أداء الأعمال ، وبالتالى المرود سيكون أفضل ، وهو ما يؤسس أيضا لفكر تكوين صف ثانى وثالث ورابع من القيادات . والتخلى عن نظام الترقيية بالأقدمية .

٩ - ضرورة وجود شاشات إلكترونية داخل وحدات الجهاز الإدارى تبرز مهام المؤسسة بشكل عام وهدفها ومهام الإدارات وتوعية الموظفين بأهمية ما يقومون به ، وتوعية المتعاملين بأساليب وطرق التعامل.

١٠ - النظر فى إمكانية نقل بعض الوزارات من القاهرة إلى خارجها وبعض مرافق الدولة وأيضاً مجلس الشعب مع الحفاظ على عدم تفريغ القاهرة سياسياً كعاصمة عريقة لمصر.

١١ - تقليص الأجهزة الحكومية والإدارات التى تقوم أو تؤدى نشاطات أو اختصاصات متشابهة أو متقاربة وذلك بالدمج أو الإلغاء ونتيجة لإعادة الهيكلة سوف يترتب على ذلك توفير فى موظفين وعمال ، يتم الاستعانة بهم فى أماكن أخرى تكون فى حاجة إليهم ، ويتم ترحيل الفائض بعد ذلك إلى المشاريع الجديدة ، وشركات قطاع الأعمال الجديدة ، وهو الأمر الذى يستوجب البدء فى تلك المشاريع تزامناً مع إعادة الهيكلة ، فيصبح هؤلاء الموظفين والعمال أكثر إنتاجاً ولا يمثلون عبئاً على الدولة ولا بطالة مقنعة ، بل مصادر دخل ، ويصبح الجهاز الإدارى أكثر يسر وسهولة فى أداء مهامه و يتحول من جهاز توظيفى إلى جهاز وظيفى .

١٢ - إنشاء شركة مساهمة (قابضة) ، تقوم بإعادة هيكلة الشركات التابعة للدولة ، وتفعيل وتطبيق مبادئ الحوكمة من قبل الجهات الرقابية .
تفعيل آليات المراقبة على كل أجهزة الدولة ووحداتها التابعة .



المفتاح الثامن

مكافحة الفساد

«الهيئة التنفيذية للجودة والإتقان»

فى الأحوال العادية والطبيعية، كلما قلت أخلاق التدين، قل الوازع لدى الناس الذى يردعهم، وبالتالي كثرت الشرور والمفاسد، وظهرت الفتن، وانعكس ذلك على الأمن الإنسانى، وأدى إلى اختلال البنيان المجتمعى وعجزه عن النهوض وصنع التقدم، هذا يحدث فى الأحوال العادية، فما بالناس بطبيعة الأمور فى أعقاب الثورات، وما يصاحبها من اهتزاز واضطرابات..).

قال عمر رضي الله عنه «من لم يؤدبه الشرع لا أدبه الله» حرصا على أن يكون الوازع لكل أحد من نفسه، «ولكن الإنسان أصله ابن عوائده ومألوفه، لا ابن طبيعته ومزاجه، فالذى ألفه فى الأحوال حتى صار خلقاً وملة، وعادة تنزل منزل الطبيعة والجبلة»^(١).

وفى علم الاجتماع، تعديل السلوك الاجتماعى يكون بالثواب والعقاب والقوة، ولأن القدوة قد تظهر على استحياء فى ظل مجتمع يموج بالفتن وتصلب الآراء والسعى نحو تحقيق المكاسب الذاتية بشتى الطرق، فلقد اشتدت الحاجة إلى تدشين الهيئة التنفيذية للجودة والإتقان تعمل على القضاء على الفساد بشتى صورته، ومحاربة الاعتداء على الإنسان وحفظ كرامته وصيانة الحقوق والحريات التى يكفلها الدستور والقانون ورفع الضرر والمعاناة عن أفراد المجتمع.

وتتشكل هذه الهيئة من خبراء ومتخصصين فى جميع المجالات لهم صفة الضبطية القضائية، بالإضافة إلى مجموعات عمل وقيادات من وزارة الداخلية، حتى يجتمع لها أيضا صفة تنفيذ القوانين، وأعضائها ممن يتصفون بالعلم والصدق والعدل، وفى حالة انعقاد مجلس الشعب تضم هذه الهيئة بعض الأعضاء.

(١) مقدمة ابن خلدون.

ويتفرع عن هذه الهيئة عدة لجان منها:

١- لجنة جودة الإدارة والخدمات العامة:

تقوم هذه اللجنة بمتابعة تنفيذ القوانين داخل الجهاز الإدارى وحسن أداء الأعمال والخدمات وضبط المخالفات وشتى أنواع الفساد، كما تقوم بتوجيه أسئلة مباشرة للجمهور المتعامل مع الجهات الخدمية تقيس مدى جودة الخدمات المقدمة ومدى مهارة الموظفين فى أدائها واتباع الذوق وأسلوب راقٍ فى التعامل.

٢- لجنة جودة المواصفات:

وهى تقوم بالرقابة على أصحاب الصناعات والحرف وذلك لضمان جودة الإنتاج وتطبيق الالتزام بالمواصفات التى تضعها الدولة والالتزام بالأماكن المخصصة لهم.

٣- لجنة مراقبة الأسواق:

هى تكفل حرية حركة السوق وتوفير الظروف المناسبة لممارستها دون إساءة استخدامها وتراقب المعاملات من حيث الأسعار، وتمنع الربح الفاحش من التجار، وتعمل على تطبيق القوانين التى تصدرها الدولة لضبط حركة التعامل التجارى الداخلى. وتطبيق التزام الباعة الجائلين بالأماكن المخصصة لهم.

٤- لجنة جودة التكافل:

تراقب على عمل الجهات الأهلية والمنظمات الحقوقية، ومدى التزامها بقوانين الدولة والأهداف التى قامت من أجلها وكذلك النقابات المهنية (خاصة الأطباء) فإذا صلحت النفوس استقامت الأعمال.

٥- لجنة مكافحة الانفلات الأخلاقى:

تقوم هذه اللجنة بالقضاء على كل ما يمس الأخلاق والذوق العام والحريات الخاصة فى الشارع المصرى.

٦- لجنة التكريم وتحفيز الإبداع:

تقوم هذه اللجنة بالتكريم فى بعض المواقف للنماذج التى تراها تدفع إلى مزيد من التعاون والإيجابية، كما تقوم بعمل مؤتمر جماهيرى وحفل تكريم سنوى على مستوى

الجمهورية تكرم فيه أفضل وزير - أفضل محافظ - أفضل قائد مؤسسة - أفضل مدير قطاع أو قسم - أفضل موظف - أفضل ضابط داخلية - أفضل ضابط جيش ترشحه وزارة الحربية - أفضل أسرة - أفضل قناة تلفزيونية - أفضل مذيع - أفضل عمل فني يدعو للقيم - أفضل مشروع استثماري - أفضل مشروع متوسط - أفضل مشروع صغير - أفضل ابتكار - أفضل محافظة - أفضل قرية - أفضل طبيب - أفضل مهندس - أفضل جمعية خيرية - أفضل جمعية حقوقية - أفضل حزب سياسي - أفضل فكرة - أفضل إنجاز - أفضل سفير مصرى - أفضل سفارة - أفضل مكتب تمثيل تجارى - أفضل مكتب استعلامات فى الخارج - أفضل عالم - أفضل باحث - أفضل رجل دين - أفضل عمل إنسانى - أفضل معلم - أفضل حرفى.... وهكذا كما تقوم بعمل تكريم رمزى للمجلس الاستشارى للإدارة، والذي سوف نتحدث عنه فى موضع لاحق.

من هنا فإن هذه الهيئة من الممكن أن تضم تحتها كل الجهات الرقابية التى تقوم بنفس الأعمال، فمن ناحية تتوحد هذه الجهات داخل الهيئة، فيسهل القيام بعملها ومن ناحية أخرى تتحقق لها صفة التنفيذية، فتكون الرقابة مفعلة.

وعلى ذلك فهذه الهيئة يمكن أن يحدد لها القانون توقيع غرامات فورية على بعض المخالفات التى تضبطها تتفق مع جسامه الضرر الواقع من ارتكابها، هذه الأموال المحصلة يخصص جزء منها للمرتبات وجزء لإقامة حفل التكريم السنوى والباقي يذهب إلى خزانه الدولة.

وتقوم هذه الهيئة بتقديم تقرير شهرى عن أعمالها إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الشعب.

هذه الهيئة ليست وسيلة للتسلط على الناس وتتبع صغائرهم لكنها وسيلة لضبط سلوك الخارجين على القانون والمستغلين لحوائج الناس والمعتدين على حقوقهم، وضبط مخالفات يصعب على الدولة ضبطها بالشكل الحالى، كل ذلك فى ظل جو من الحرية فى التعامل والتجارة والمعاملات ولكن وفقا للضوابط والقوانين والمعايير (فلا غش، ولا خداع، ولا تدليس، ولا رشوة، ولا مماطلة، ولا فساد ولا استقطاع، ولا استغلال، ولا تحرش، ولا إهمال...) وجميعها مما نهت عنه تعاليم الديانات السماوية التى نعتنقها.

والله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة ولا ينصر الدولة الظالمة ولو كانت مؤمنة.
وأخيرا فإن عمل هذه الهيئة «ميدانى» يتطلب التعاون من جميع أفراد المجتمع،
وأن يقوم جميع أبناء الدولة بأعمال هذه الهيئة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن الدولة،
فهو تعاون من أجل تدارك المصالح ودفع الأضرار وهذا هو صلب المدنية.



الخدمة القومية

★ مقترحان للدراسة:

الاقتراح الأول: إنشاء المجلس الاستشارى للإدارة:

ويضم (كل الحكماء والشيوخ الوطنيين، والقيادات، وكبار المديرين فى جميع التخصصات والوزراء السابقين، والكفاءات الكبيرة فى السن) كل هؤلاء ممن يتمتعون بالوطنية، وهذا التشكيل يتكون من قسمين: الأول: ممن يبلغون سن المعاش سنويا يتم تكليفهم بالانضمام إلى هذا المجلس لمدة سنة على الأقل بعد نهاية الخدمة مباشرة، بدون أجر، وهذا التكليف هو نوع من أنواع رد ولو جزء بسيط للوطن والتضامن من أجل مستقبل الأجيال القادمة.

أما عن القسم الثانى من المجلس فهو تطوعى للقدامى من الحكماء والعظماء والفئات السابقة من الكفاءات، وكذلك القضاة ومشايخ القانون، فهذا لهم بدون مقابل أيضا ولكنه تشريف فى حب الوطن.

هذا عن تكوينه، أما وظيفته، فهى تقديم النصح والمشورة لكل أجهزة الدولة وهيئاتها وقطاعاتها وشركاتها ومرافقها، فهم بذلك يساهمون فى اتخاذ القرار ويقدمون للوطن رؤيتهم وخبراتهم وفكرهم، مما يساهم فى تطوير العمل داخل جميع مؤسسات الدولة، كما أنهم يطلقون أفكارا للتحفيز، والتوعية بأهمية أداء الدور الاجتماعى بالنسبة للمؤسسات والشركات فى القطاع العام والخاص، ويطلقون مبادرات العمل التعاونى والتضامن من أجل توفير التمويل للمساهمة فى بناء الوطن، وهؤلاء منوط بهم ذلك لأنهم قدوة المجتمع وتاج فوق رأسه.

كما أن هذا المجلس يعتبر تمهيدا لتوفير الأموال التى تنفق على المستشارين وبعض الخبراء، أما عن مقر هذا المجلس فمن الممكن استغلال مقر مجلس الشورى، والذى لم يعد له وجود بإتمام الدستور.

ينعقد هذا المجلس بشكل رسمى يومان فى الأسبوع، ويتم الربط المباشر بينه وبين أجهزة وهيئات الدولة (وكل ذلك متروك للدراسة).

على أن يتم تكريمهم بشكل رمزي بسيط في الحفلة السنوية التي تنظمها الهيئة التنفيذية للجودة والإتقان، ويتم توجيه لهم الشكر والعرفان على ما قدموه من آراء وخبرات وأفكار وتحفيزهم على مواصلة تقديم العطاء والعون والمشورة، ويتم في هذه الحفلة أيضا تسليم الراية من المكلفين إلى الدفعة السنوية من الخريجين الجدد على المعاش وتعريف الناس بهم.

وهذا المقترح يستتبع عدم التجديد في الوظائف بعد السن الذي حدده القانون للخروج على المعاش، وإعطاء فرصة للجيل الأصغر لتولى دفة القيادة.

الاقتراح الثاني: سلاح الخدمة القومية:

يتم عند التجاء الشباب إلى مناطق التجنيد أن البعض منهم يجند في الخدمة العسكرية والبعض الآخر يحصلون على تأجيل، هؤلاء لا بد وأن يحولوا مباشرة إلى الخدمة القومية، وهذا ليس من قبيل التعبئة العامة للحرب، بل التعبئة العامة للبناء، وذلك يحقق الآتي:

١ - ينال جميع المجندين خيرية الانتماء إلى الجندية المصرية.

٢ - يتم استثمار هذه الأعداد الهائلة في المشاريع الكبرى في الصحراء واستصلاح الأراضي وإنشاء المصانع وتنمية الحدود، ومجمعات الطاقة الشمسية، ومحو الأمية والتشجير، وغيرها من المشاريع والأعمال، كل ذلك ضمن التخطيط الموضوعي للتنمية في البلاد، وبما يتناسب مع قدرات تلك الأعداد، وتكلفة المهام التي يقومون بها.

٣ - إن هذا يعزز إحساس الدفعات المخرجة من سلاح الخدمة القومية- كما في الخدمة العسكرية - بالانتماء للوطن، لأنه بانيه.

٤ - ذلك يعد بمثابة التقاط الأنفاس حتى يتم استيعاب بعض الأعداد المخرجة سابقا وتعيينها وذلك يعمل على إيجاد توازي لإقامة المشاريع الجديدة.

٥ - هو أيضا يعمل على إعطاء الدولة مهلة تمكنها من إعادة هيكلة التعليم وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، وإعادة التقييم للشركات التي تساهم فيها الدولة لإصلاحها.

٦ - يحقق سياسة المساواة بين جميع المرشحين للتجنيد.

٧ - يوسع من قاعدة الجنود المصريين الذين قد يتم الاستعانة بهم في أي لحظة فمصر محاطة دائما بالأخطار.

٨ - يتفرع عن هذا السلاح عدة فرق منها:

- (أ) فرقة التشجير - مهامها زرع مليار شجرة فى كل محافظة والتركيز على زراعة النخيل والزيتون ونبات الصبار خاصة فى المحافظات الحدودية.
- (ب) فرقة معالجة البيئة: مهامها الاهتمام بنظافة الشوارع والميادين على مستوى الجمهورية والمظهر العام للشوارع والواجهة الحضارية.
- (ج) فرقة محو الأمية: مهامها القضاء على الأمية فى البلاد.
- (د) فرقة الحرفيين: وهذه يجب أن تحتوى على العدد الأكثر وتضم أصحاب المهن والحرف والصنائع، ويتم استخدامهم فى أعمال المقاولات والإنشاءات والتصنيع.
- (هـ) فرقة أطفال الشوارع: تجمع أطفال الشوارع على مستوى الجمهورية، وتأهيلهم للانضمام إلى فرقة الحرفيين، ويتم فصل العنصر النسائى منهم وتأهيلهم للعمل فى المشاغل والحياسة والأعمال التى تناسبهم.
- (و) وهكذا يتم تنويع الفرق على حسب أعمال البناء والتنمية وما يناسب قدرات هؤلاء الأفراد.
- ٩ - تقوم هذه الفرق بعملها بالتنسيق مع الوزارات والهيئات المنوط بها القيام بنفس الأعمال.
- ١٠ - يساعد سلاح الخدمة القومية فى إنجاز بعض المشاريع والتوسعات وتنمية الحدود وإعادة توزيع الانتشار السكانى، ويساعد فى القضاء على البطالة، وبه نبني جنودا فى البناء، وذلك أيضا يكسب المجندون، نوع من الخشونة والصلابة والبسالة والذين بهم يتجدد شباب الدولة.



المفتاح التاسع

القضاء

إن مصر تمتلك مؤسسات قضائية عريقة، منوط بها تحقيق العدل، والقوانين هي وسيلة القضاء لتحقيق هذا العدل، ولكن قد يضيع العدل لأسباب كثيرة منها قصور القوانين وثغراتها الأمر الذى يستدعى إما معالجة هذا القصور وتلك الثغرات، أو أن تقوم المنظومة القضائية كلها على التوسع فى السلطة التقديرية للقاضى، فيستطيع القاضى أن يكمل نقص القانون بعدله وحكمته.. وهو الأمر الذى يتوقف على الدقة فى اختيار أعضاء القضاء وتطبيق المعايير الموضوعية فى الاختيار بعيدا عن الوساطة والمحسوبية، ولو علم من يتقدم لهذا المنصب حقيقة خطورته ما أقدم عليه أحد، فحين يقول تعالى ﴿وَاللَّهُ يَفْضِلُ بِالْحَقِّ﴾ [سورة غافر: آية ٢٠]. فكان القاضى نائب عن الله فى حكمه وفتواه، يقول الإمام الغزالى: «أنه أفضل من الجهاد، لأن طباع البشر مجبولة على التظالم، وقل من ينصف من نفسه، والإمام (أى الحاكم) مشغول بما هو أهم منه، فوجب من يقوم به، فإن امتنع الصالحون له منه أثموا، وأجبر الإمام أحدهم».

وتلك السلطة التقديرية هي ما يسمى بالاجتهاد فى الإسلام، وهو أن يعمل القاضى عقله فى الأمور التى ليس فيها نص من القرآن أو السنة أو القياس أو الإجماع، فعندئذ يجتهد القاضى برأيه، وله أجر الاجتهاد، إذا كان من أهله مالكا لأدواته.

كما أن الحقوق أيضا تضيع نتيجة لأن العدالة الناجزة أصبحت بطيئة ودخل فيها التطويل، والمماطلة، فتحولت بذلك إلى ظلم بين، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى الكم الهائل من القوانين وتشعبها وتداخلها وتعديل القوانين الإجرائية بتحديد مدة معينة يتم خلالها البت فى القضايا على حسب نوعيتها ودرجاتها ولا يجوز مخالفتها تعمل تلك المدد على تقصير أمد البت فى القضايا وضرورة الالتزام بها من قبل الأطراف المختلفة.

وندرك تماما أن هناك الكثير من القضايا التى تحتاج إلى الكثير من الوقت والمجهود من القضاء من أجل التمهيص والتدقيق والتداول لإصدار الأحكام ولكن البعض من الخصوم قد يستغل عدم الالتزام بمدد محددة للبت فى القضايا من أجل التسويف والمماطلة،

مما يتقرب في جدران العدالة، وفي المقابل إذا ما اعتاد القضاة وأطراف القضايا وكل ما يتعلق بها على الالتزام بضرورة البت فيها خلال مدة محددة سيتوفر الوقت للفحص والإمعان والتدقيق، وإحضار الأوراق والشهود والمعائنة، والإعلام .. إلخ) وفي سبيل ذلك فلتقوم الدولة بزيادة عدد القضاة في الدوائر والمحاكم إذا دعت الضرورة إلى ذلك وهذا بالطبع يستدعي زيادة في النفقات، ولكنها من قبيل الضرورات فلا بأس في ذلك، لأن تلك المنظومة برمتها هدفها العدل والإنصاف، فيجب أن يتوافر لها ما يعينها على ذلك من حسن التدبير والتنظيم، والتصرف وصياغة القوانين والتشريعات.

ولا شك أن السرعة في تنفيذ الأحكام تنطوي على شيء من العدالة، إما أن تقوم الجهة المسئولة عن ذلك بأداء هذا الدور على أسرع وجهه وبكل التزام، أو أن يتم دراسة إنشاء هيئة تنفيذية تابعة للقضاء وظيفتها سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء.

— بحث إنشاء أكثر من مصلحة طب شرعي في القاهرة والجيزة لعدم تعطيل السير في التحقيق، وكذا سرعة إنجاز تقارير الخبراء والرقابة الشديدة عليهم، وأن يتم الاعتماد على الكمبيوتر داخل المؤسسات القضائية، فإن معاونين للعمل القضائي (كالمطب الشرعي والخبراء والمحضرين) عليهم عامل كبير في سرعة إنجاز القضايا أمام النيابة وفي المحاكم.

— هناك بعض المشكلات التي يجب ألا تثار أمام القضاء لعدم تعطيل العدالة وحيث يجب أن تقوم بحلها الجهات الإدارية.

— تفعيل دور العمدة والمشايخ ورؤساء الأحياء في حل المشاكل التي تقع في نطاقهم والتي لا تستدعي إثارتها أمام القضاء، وترسيخ مفهوم اللجوء إلى العمدة أو رئيس الحي لدى المجتمع في حل المشاكل قبل إثارتها أمام القضاء.

تفعيل دور المجالس العرفية والتوسع فيها والإشراف على عملها من قبل الدولة، لأنها ترفع عن كاهل القضاء الكثير من القضايا.



المفتاح العاشر

التنمية الاقتصادية

مقدمات ومفاهيم:

أولاً: الهدف من الاقتصاد:

إن الإنجازات الحكومية والمؤشرات الاقتصادية ومستوى الاستثمار الوطنى والأجنبى المباشر وغير المباشر واحتياطيات النقد الأجنبى ، والدعم ومعدل النمو وكل ما تملكه الدولة من مقومات اقتصادية، لا قيمة له ما لم ينعكس على المواطن فى حياته اليومية من تشغيل وتعليم ومستوى معيشى يليق بالمصريين ، ومن هنا فإن المؤشرات الاقتصادية تقاس بمدى انعكاسها على التقدم فى نوعية الحياة التى يعيشها المصريون، والتى لا يمكن اختصارها فى تحسن بعض المؤشرات الكمية كمعدل الاستثمار الخاص، ومعدل النمو الاقتصادى، فهى يجب أن ترتبط بنظام عادل فى توزيع الدخل القومى، ومدى استفادة كل من يعيش على أرض الوطن من ثمار النمو الاقتصادى، والعمل على إزالة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والنجاح فى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتأكيد حق كل مواطن فى أن يرتقى السلم الاجتماعى وبنال الوظيفة والمكانة التى يستحقها وفقاً لقدراته، وإمكانياته واجتهاده وليس لسبب آخر، وكذلك مدى توافر الحقوق الاجتماعية الأساسية للمواطنين كالحق فى الرعاية الصحية والتعليم والتأمين الاجتماعى، ومدى توافر المرافق الأساسية التى لا غنى عنها للحياة المعاصرة كالمياه النقية والصرف الصحى والبيئة النظيفة والسكن اللائق، والمواصلات والخدمات العامة، مع أن يقترن بذلك الجودة وعدم وجود بيروقراطية وإجراءات مرهقة، هذا بجانب فرض النظام وإنفاذ القانون على الجميع دون تهاون أو تجاوز فى ظل عدالة ناجزه وشفافية كاملة، وهذا ما يقربنا من مفهوم الرفاهة الاجتماعى المحقق من النمو الاقتصادى. فالتنمية الاقتصادية إذن يجب أن تهدف إلى تحقيق الآتى :

١ - تحقيق مجتمع قوى، يتوافر فيه عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والحضارية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، وكل ذلك مرتبطاً بتنمية محور التنمية وهو الفرد.

- ٢ - تحقيق وفرة في الإنتاج المتنوع وعدالة في التوزيع ، أى تحقيق تمام الكفاية لكل فرد.
- ٣ - تحقيق التوازن النفسى لأفراد المجتمع نتيجة للإشباع المادى لحاجاتهم من ناحية والشعور بالرضا والسعادة لتحقيق الذات من ناحية أخرى.

وإذا أردنا تحقيق ذلك فيجب العمل على :

(أ) تغيير فى السياسة الاقتصادية الحالية بهدف عدم تعطيل الموارد الإنتاجية بالاكتناز مثلا ، أو سوء استغلالها مثل استثمار المال عن طريق الربا بما يتعارض مع مكانة عنصر العمل ، وإعطاء رأس المال دور فى التحليل والممارسة الاقتصادية أكبر مما يجب أن يكون له .

(ب) توفير موارد الإنتاج وتعبئتها واستثمارها فى إطار تفاعل ديناميكى بين الدولة وأفراد المجتمع ، استنادا على الجهود الفردية الاختيارية الموجهة ، لتحقيق التنمية فى إطار عادل لا يترك للنوايا الطيبة للأفراد فقط ، بل هو مسئولية الدولة ، حيث أن للدولة الحق فى التدخل باستخدام أدوات وضوابط محددة لتنظيم سلامة النشاط الاقتصادى ، وتهيئة المناخ المناسب للعمل والإنتاج ، وتشجيع الاستثمار وعدالة التوزيع ، وهذا ما يستدعى تدخل الدولة فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى .

(ج) يتم تنمية العنصر البشرى عن طريق تراكم رأس المال الاجتماعى الذى يشمل كل ما يساهم فى تنمية الإنسان وقدراته ورفع كفاءته الإنتاجية وضمان حد الكفاية من الدخل لكل فرد فى المجتمع ، وتوفير مشروعات البنية الأساسية فى الدولة من طرق ومواصلات ومصادر طاقة وشبكات رى وغيرها من المشروعات اللازمة لكافة القطاعات الإنتاجية .

(د) وعدم الاكتناز يتحقق بالتشغيل الكامل لرأس المال ، بحيث يتم توجيه كل المدخرات للإنتاج والاستثمار ، ويساعد على ذلك التخفيض المتدرج للفائدة حتى إلغائها مع توفير بيئة مناسبة من الاستثمار وإقامة المشاريع ، وفتح آفاق جديدة وآليات للعمل والإنتاج .

ومن هنا أيضا يتحقق مشاركة رأس المال فى النشاط الإنتاجى الحقيقى ، وعدم استخدامه لمجرد الحصول على العائد من الاكتناز كل ذلك فى إطار تخطيط اقتصادى يقوم على فكر الأولويات و التحرر من التبعية وترشيد الاستهلاك والاستخدام الأمثل للموارد لزيادة الإنتاج والتوجيه والمراقبة ، و لنعلم دائما أن الله جعل حاجات الناس أكبر دائما مما

يتصورون أنهم يملكون من موارد (الندرة النسبية للموارد)، فذلك من خصائص الوجود المادى للإنسان، حتى يكون لديه دائماً الحافز على العمل واستخدام قدراته لإعمار الأرض واستثمار مواردها لإشباع حاجاته.

ولنعلم أيضاً أن قوة الدولة لا تقدر بما لديها من نقود، بل بقدرتها على الإنتاج، الذى هو مصدر للأموال والدخول وتنمية الثروة.

ثانياً: أنواع الإنفاق وتأثيره على الاستثمار والتنمية:

ينقسم الإنفاق إلى ثلاثة أنواع وهى:

(أ) الإنفاق الاستهلاكى:

هو ترجمة لحاجات الأفراد فى صورة طلب فى السوق. وبناءً على تلك الحاجات تتحدد أولويات الإنتاج، وتوزيع الموارد الإنتاجية بين الاستخدامات المختلفة، وتتحدد تلك الأولويات على أساس الضرورات، والتي تمثل فى الأصل حاجات أصحاب الدخل المنخفضة إلى جانب الحاجات الضرورية لأصحاب الدخل المتوسطة والدخول المرتفعة، وهذا هو ما يدفع الدول إلى تبني إستراتيجية لتوجيه الإنتاج إلى توفير تلك الحاجات.

«فالإنفاق الاستهلاكى هو الطلب الذى تعززه القوة الشرائية، ويؤثر فى القرارات المحددة لمعدل تراكم رأس المال، وهى القرارات الخاصة بتوزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار أى الاستهلاك المؤجل، فهو يؤثر بالطبع على مستوى التشغيل ومستوى الدخل القومى الإجمالى إلى جانب الإنفاق الاستثمارى^(١)».

(ب) الإنفاق الاستثمارى:

هو ذلك الجزء من الدخل الذى لا يستخدم مباشرة فى إشباع الحاجات، بل يستخدم فى إنتاج أموال أخرى استهلاكية واستثمارية، وبالتالي فهو يشكل مصدراً أساسياً للتوسع فى الطاقة الإنتاجية، وترتبط تبعاً لذلك، طبيعة وسرعة النمو الاقتصادى بحجم التراكم الرأسمالى، والذى يحدده الإنفاق الاستثمارى^(٢)، ونظراً لثبات الميل للاستهلاك فى المدى

(١) د/ عبدالفتاح قنديل. اقتصاديات التخطيط.

(٢) د/ عبدالفتاح قنديل. الدخل القومى.

القصير فإن حجم الاستثمار هو المحدد الرئيس لحجم التشغيل والدخل القومي، والإنفاق الاستثماري هو الجانب الإيجابي من دورة الدخل حيث يشترك بموجبه الفرد بجزء من دخله في العملية الإنتاجية بهدف الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

وكلا النوعين السابقين متكاملان، فالإنفاق الاستهلاكي هو الدافع الأساسي للإنتاج، وبالتالي فهو يشكل حافزا للإنفاق الاستثماري فالزيادة المتتالية في الإنفاق الاستهلاكي تؤدي إلى زيادة متتالية في الاستثمار، وهذا ما يعرف بالاستثمار المولد والذي ينتج عن النمو الداخلي للنظام فالزيادة في الإنفاق الاستهلاكي تستتبع توسعا في الإنتاج وبالتالي تستلزم زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي تستمر الحركة التراكمية نتيجة لتداخل الاستثمار المولد والاستهلاك المولد، وتؤدي إلى النمو الاقتصادي.

(ج) الإنفاق الصدقي:

وهو حق الله وحق المجتمع في مال الفرد لقوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ [سورة النور: آية ٣٣].

ويقوم الإنفاق الصدقي على مبدأ الاستخلاف، والتكافل الاجتماعي، كما هو دليل واضح على تكامل الجانب المادي والجانب الروحي والأخلاقي في النظام الاقتصادي. ويشمل الإنفاق الصدقي نوعين من الإنفاق، الأول: محدد وثابت ودائم وواجب وفرض وهو الزكاة، ومقداره محدد تبعا لأنواع المال، وأداؤه ثابت في وقت معين من كل عام، كما أنه واجب دائم الأداء لا يرتبط باحتياج أو عدم احتياج المجتمع إليه، حيث يجب أدائه من كل من يملك النصاب بشرط حولان الحول، والزكاة هي الحد الأدنى للإنفاق الصدقي، وقد تكفي حصيلتها لمجابهة احتياجات المجتمع إذا لم يقصر الأفراد في أدائها.

أما النوع الثاني: من الإنفاق الصدقي، فهو الإنفاق الواجب للصالح العام، وهو غير محدد وغير ثابت وغير دائم، ويفقه الفرد من تلقاء نفسه، وقد ميز الله في آياته بين الزكاة ومصارف الإنفاق الصدقي الأخرى في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى﴾ [سورة البقرة: آية ١٧٧].

وعن علي عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله عز وجل فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفى الفقراء، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا (أى الفقر والشدة) فمنع الأغنياء، وحق على الله تبارك وتعالى أن يعذبهم ويحاسبهم».

ويلعب الإنفاق الصدقى دورا هاما فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة، وفى دفع النشاط الاستثمارى، وذلك بالطرق التالية:

١ - يمكن استثمار جزء من الإنفاق الصدقى مباشرة بإقامة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات الضرورية، وخلق فرص عمل جديدة، ومن هذه المشروعات إقامة المستشفيات والمدارس، كذلك يمكن توفير أدوات الإنتاج اللازمة لغير القادرين لحثهم على الإنتاج، أى تقديم الصدقة فى صورة سلع إنتاجية وبذلك إيجاد مصدر للدخل لهم، وهذا يكون بديلا للدعم الذى تموله الدولة.

٢ - يؤدى الإنفاق الصدقى إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة ذات الميل الحدى للاستهلاك المرتفع، وينعكس ذلك على النشاط الاقتصادى عن طريق مضاعف الاستثمار^(١).

* دور الدولة فى مجال الإنفاق:

للدولة دور مهم فى مجالات الإنفاق الثلاثة، حيث تقوم بالإنفاق الاستهلاكى فى صورة نفقات مباشرة لشراء منتجات مختلفة، كما تقوم بنفقات استثمارية بإقامة مشروعات المنافع العامة، أو رأس المال الاجتماعى، وأخيرا فإن الدولة فى مجال الإنفاق الصدقى مسئولة عن مراقبة أداء الزكاة، مما يستوجب على الدولة أن تخصص جهاز أو آلية وظيفتها مراقبة أداء الزكاة وتحصيلها وكان يقوم بهذا الدور «بيت المال» حيث كان يختص بجباية الزكاة وتجميع أموال الصدقة وإنفاقها فى مصارفها المحددة.

أهمية الزكاة:

تعتبر الزكاة مصدرا أساسيا للتمويل ونظاما محكما للتأمين والضمان الاجتماعى، وأداة من أدوات الحث على الإنتاج وتوزيع الثروة وتداولها بين أفراد المجتمع.

(١) أميرة عبد اللطيف مشهور. الاستثمار فى الاقتصاد الإسلامى.

١ - الزكاة تحارب الاكتناز:

تمثل الزكاة مصادرة تدريجية للأموال المكتنزة الصالحة للنماء حيث أن استقطاع ٢,٥٪ من الأموال التي تزيد عن حد النصاب يؤدي إلى استقطاع ١٠٪ من الأموال المكتنزة في أقل من خمس سنوات، وثلاثها في أقل من سبعة عشر عاما^(١).

بل إن الزائد عن حد النصاب يذهب زكاة في نحو أربعين عاما، وبالتالي تمثل الزكاة أداة فعالة لدفع الأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الاستثمار.

٢ - الزكاة تحث على الادخار واستمرار الاستثمار: فإذا افترضنا أن مشروعاً رأسماله ١٠٠ جنيهاً، ومعدل ربحه السنوي هو ١٠٪، أي أن دخل المشروع في نهاية العام هو عشرة جنيهاً فإن مقدار الزكاة الواجب على الأرباح المتحققة هي ٠,٢٥ جنيهاً، وبالتالي فإن نسبة الزكاة إلى الدخل السنوي هي ٢٧,٥٪. ولذا يتعين على المشروع ادخار ما يزيد عن ربع دخله لأداء الزكاة وإلا اضطر إلى استقطاعها من رأس المال، وبالتالي فإن قرار توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك يجب أن يراعى هدف المحافظة على رأس المال المشروع وهو ما يؤدي إلى رفع معامل الادخار بالنسبة للدخل، وبالتالي رفع معامل الادخار الإجمالي^(٢).

وتؤدي الزكاة إلى الحث على الاستمرار في الاستثمار حفاظاً على رأس المال من النقصان فسوف يتجه أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار مدخراتهم حتى لو انخفض معدل الربح المتوقع عن نسبة الزكاة أي عن ٢,٥٪ بشرط أن يكون معدل الربح المتوقع أقل من ٢,٥٪ حيث يكون مقدار المال المتبقى بعد استثمار المدخرات أكبر من المال المتبقى بعد إخراج الزكاة لو تركت المدخرات بدون استثمار، فاستثمار المال يؤدي إلى إخراج الزكاة من ثمار المال، أو عائد الاستثمار، بدلا من استقطاعها من رأس المال نفسه كما أن انخفاض نصاب الزكاة، يؤدي إلى دفع المدخرات الصغيرة أيضاً للاشتراك في الإنتاجية واستثمارها حتى لا تستقطع الزكاة المستحقة عليها من أصل المال^(٣).

٣ - الزكاة تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل وزيادة التشغيل: حيث تمثل الزكاة تياراً نقدياً دائماً التردد بين من يملكون ومن لا يملكون، مما يجنب الاقتصاد مخاطر الرقود ويعمل على زيادة التشغيل، فالزكاة أداة لإعادة توزيع الثروة لصالح الطبقات الفقيرة.

(١) د/ محمد محمد الرزاز الزكاة كوسيلة لتمويل المشروعات.

(٢) محمد منذر قحف. الاقتصاد الإسلامي.

(٣) د/أميرة عبد الطيف. المرجع السابق.

٤ - استخدام الزكاة للحث على الاستثمار وحماية المستثمرين:

حيث لا يشترط توزيع الزكاة على مستحقيها نقداً، بل يمكن أداؤها في شكل مواد استهلاكية أو إنتاجية ذلك أن مقدار العطاء يكون بالقدر الذى يذهب بالفقر ويقضى على أسبابه، أى يحقق قوام العيش^(١).

وفى ذلك يقول النووى: فإن كانت عاداته أى الفقير الاحتراف أعطى ما يشتري به حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت، وبالتالي تستخدم الزكاة فى تشغيل طاقة إنتاجية معطلة.

كما تمثل الزكاة دافعا للاستثمار وأداة لحماية المستثمرين، لما توفره من ضمان لرؤوس الأموال المستثمرة، حيث يمكن استخدام سهم الغارمين، فى تعويض المشروعات التى تتعرض لضائقة أو كارثة، مما يدفع المستثمرين إلى القيام بمشروعات معينة ترتفع نسبة المخاطرة فيها ويحتاجها الاقتصاد القومى^(٢).

٥ - الزكاة أداة لتمويل التنمية الإقليمية:

حيث تعتبر إعادة توزيع الدخل بين الأفراد من الآثار المهمة للزكاة وهو هدف تنشده كل النظم الاقتصادية، وتتسم الزكاة بالمحلية، أى أنه لا يجوز نقل حصيلتها من مكان جمعها حتى يكتفى أهل هذا المكان تماما.

ولا يسقط شرط توزيع الزكاة فى مكان جبايتها إلا إذا اكتفى كل من فيه، أو فى حالة زيادة حاجة إقليم عن حاجة هذا المكان وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل توزيعاً حقيقياً، حيث أن ضيق منطقة التوزيع تؤدي إلى ضبط وإحكام هذا التوزيع، كما أن اشتراط الموازنة الحقيقية بين إقليمين قبل نقل الزكاة يؤدي إلى عدالة التوزيع على أساس تفضيل المكان ذى الحاجة الأكثر إلحاحاً وهذا ما يمثل مساهمة فعالة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ - الزكاة والضرائب التصاعدية

إلى جانب طبيعة الزكاة كفريضة واجبة، وسننها الشرعى، فإن الزكاة تفرض على بعض الدخول وكل الأموال القابلة للنماء، مما يجعل وعائها أوسع من وعاء الضرائب التصاعدية

(١) النووى - المجموع.

(٢) د/ أميرة مشهور. المرجع السابق.

التي تفرض عادة على الدخول دون الثروات، كذلك فإن حصيللة الزكاة توزع مباشرة على الفقراء، فينعكس ذلك على الميل للاستهلاك، أما حصيللة الضرائب على الدخل فلا تعود مباشرة على أصحاب الدخل المحدودة، ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب التصاعدية تؤدي إلى آثار سلبية على الاستثمار حيث تفرض عادة بمعدلات مرتفعة على العائد من الاستثمارات، مما قد يؤدي إلى اتجاه المدخرات من الاستثمار المنتج إلى الإقراض الربوى، بينما تفرض الزكاة على الأموال العاطلة والقابلة للنماء مما يدفع الأفراد إلى استثمارها لتفادي تأكلها مع مرور الزمن، كذلك فإن تحديد مصارف الزكاة بوضوح يؤدي إلى تيسير عملية التخطيط الاقتصادي من أجل التنمية، إلى جانب أن ثبات فئات الزكاة الواجب أدائها على الأموال المختلفة يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، وهذه الفئات نسبية وليست تصاعدية، وبالتالي هي أقل وطأة بالمقارنة بالضرائب التصاعدية وهذا ما يضيف ميزات للاستثمار، يدفع إلى العمل والإنتاج لأصحاب المدخرات^(١).

ومن هنا اقترح إصدار تشريع ينص على العمل بالزكاة بدلا من الضرائب التصاعدية التي نص عليها الدستور وتفعيل لجنة لمراقبة أدائها، حيث أن الزكاة ليست منحة من احد ولا طلب تبرع أو معونة، بل هي نظام اقتصادي كامل متكامل تقتضى العمل به المصلحة الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية، ومن هنا فهي تسرى على كل أبناء الدولة.

٧- الزكاة و التكافل الاجتماعي:

مبدأ التكافل الاجتماعي هو من أسس الزكاة التي تعتبر أداة رئيسة لإرساء العدالة الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ويهدف التكافل الاجتماعي إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأخلاقية المناسبة لإقامة حياة كريمة لمواطني الدولة، ويحدث ذلك عن طريق التفاعل القائم على التعاون والترابط والتكاتف وهذا هو المبدأ الذي يجب أن يجمع أفراد الدولة كافة، وهذا ما يعنى كفالة الناس بعضهم، وأن يكون كل فرد قادر كفيلا في مجتمعه، يعاون الآخرين ويمدهم بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد، ورفع الضرر، ثم في المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة، وهذا ما يؤكد مبدأ الاستخلاف وما ينتج عنه من مسئولية الفرد

(١) د/ محمد الفجرى - مسئولية الدولة في تحصيل وتوزيع الزكاة.

عن مراعاة مصلحة الآخرين والعمل على تحقيقها، إلى جانب تحقيق مصلحته الذاتية، ذلك فإن تفاوت الأفراد في المجتمع سبب مباشر لفرض هذا المبدأ حتى يقوم الأفراد بتناول المنافع واستكمال جوانب العجز في إشباع حاجات الآخرين، قال تعالى ﴿أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُلْحِرِيًّا﴾ [سورة الزخرف: آية ٣٢].

ومن ناحية أخرى، فإن تعدد حاجات البشر وتنوعها يؤدي إلى صعوبة إشباعها فردياً، ولذا فإن التكافل الاجتماعي يؤدي عملية استيفاء الحاجات بين أفراد المجتمع، فهذا المبدأ يدعو إلى أن يرتقى سلوك الفرد فوق الدوافع الذاتية، ويعمل على تحقيق المصلحة العامة. والتكافل الاجتماعي يجد مصدره ودوافعه من التدين الذاتي والضمير الديني أو إنفاذ القانون وتطبيقه، ومن هنا فالدولة مسئولة عن رعاية تطبيق هذا المبدأ، حيث أنه جزء من نظامها ويدخل في حدود صلاحياتها.

وأساس التكافل الاجتماعي هو التبرع أو التطوع، سواء قام به الأفراد أو الدولة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات الخيرية، ويتنوع التكافل الاجتماعي تبعاً للمجال الذي يخدمه، حيث يشمل تعاون أفراد المجتمع في كافة نواحي الحياة عملاً بقول رسول الله ﷺ عن ابن عمر رضي الله عنهما «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» فهناك التكافل العلمي، والتكافل السياسي والأمني والتكافل القانوني، والتكافل الأخلاقي، أما التكافل الاقتصادي فيعتبر أحد وسائل تحقيق الكفاية في المجتمع».

وما يستتبع كل ذلك من التعاون للحفاظ على ثروات الأفراد والمجتمع من التبدد والضياع وسوء الاستعمال، ومن ثم يستوجب كل ذلك على الدولة دفع الناس إلى التكافل والتعاون وواجب عليها أيضاً حماية مصالح الناس من الغش والاحتكار وكل ما يؤدي إلى ضرر ووضع نظاماً محكماً للرقابة لمتابعة تنفيذ تلك التعاليم والمبادئ.

لما كان هذا هو حقيقة التكافل الاجتماعي والأصل فيه إذن لما لا يتحول نظم التأمين الاجتماعي الذي نعيشه الآن، والذي يهدف إلى مواجهة ظروف المعيشة من قلق وعدم استقرار ومخاطر غير متوقعة، والذي يقوم على أساس ربوي لتنمية الأموال المجتمعة في شركات التأمين، إلى تطبيق نظام التكافل الاجتماعي بالمعنى الذي عرضناه مع إضافة

عليه النشاط الاستثماري، وذلك بهدف خدمة أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة، وهم يمثلون الأغلبية إلى جانب أصحاب الدخول المرتفعة، ولمواجهة المخاطر غير المتوقعة في النشاط الاستثماري، وذلك بإقامة مشروعات استثمارية للتكافل، يتكون رأس مالها من حصص تستقطع من عائد استثمار المدخرات في مصارف لا تقوم على النظام الربوي (وسوف نستعرضها فيما بعد) مع موافقة أصحاب رؤوس الأموال المودعة في المصارف، ويتم استثمار هذه الأموال وتقديم المساعدات المالية للمستحقين في المجتمع، وعائلات من يتوفى من المشتركين في هذا النظام.

وتصرف هذه المعونات من أرباح استثمار أموال التكافل كما يمكن إقامة مؤسسات للتكافل تطرح أسهم رأس مالها للاكتتاب ويتم إنشاء مشروعات للخدمة العامة بهذه الأموال، تعود بأرباح على المساهمين فيها، وتستخدم نسبة من الأرباح في الصرف على مجالات التكافل المختلفة^(١).

فهذا النظام يؤدي إلى تطبيق عملي للتكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، كما يعتبر وسيلة لاستثمار الأموال وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا: السياسة الاقتصادية:

★ أولا: الفائدة وانعكاساتها على الاقتصاد والاستثمار:

وظيفة النقود أنها وسيط للمبادلة ومقياس للقيم بهدف تيسير المعاملات والتبادل الاقتصادي، بينما تأتي الفائدة لتخرج بها عن تلك الوظيفة، مما يتناقض ذلك مع الأسس الاقتصادية السليمة، بحيث تؤدي إلى تمييز رأس المال على سائر عناصر الإنتاج، باستحقاقه لعائد أو فائدة دون مساهمة فعلية في العملية الإنتاجية بالعمل أو التعرض لمخاطرة أو الإنتاج الفعلي، ويتحمل عبئ أداء الزيادة (الربوية) أفراد المجتمع، وبذلك تتركز الثروة في أيدي طبقة محدودة من المجتمع، فتصبح هي المتحكمة في رأس ماله وهو من العناصر اللازمة للاستثمار، ومن هنا يتضح أن الربا يؤدي إلى تعطيل جزء من الأيدي العاملة في المجتمع وهم مجموعة المرابين الذين يشكلون طبقة طفيلية غير منتجة تعيش على جهد الآخرين وكسبهم، دون أن تساهم فعليا في الإنتاج، وهذا يؤدي إلى تعطيل جزء من الطاقات الاقتصادية وبالتالي عملية التنمية.

(١) د/ أميرة مشهور. المرجع السابق.

ويستتبع ذلك سوء تخصيص رأس المال بين الاستثمارات المختلفة، ذلك أن رأس المال يتوجه أساسًا في ظل التعامل الربوى إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، التي تحقق أقصى فائدة في المدى القصير، وهي الاستثمارات الخاصة بقطاع الاستهلاك بصفة عامة، والاستهلاك الترفي بصفة خاصة، ويرجع ذلك إلى أن المرابي يعمل على توجيه أمواله للقروض قصيرة الأجل، على أساس أنها ذات فائدة مرتفعة نسبيًا، وتقل فيها المخاطرة، كما أنها سريعة التحصيل، ويؤدي تركيز الاستثمارات على إنتاج السلع الاستهلاكية، والكماليات بصفة خاصة، إلى إهدار الموارد الإنتاجية للمجتمع، وعدم بناء اقتصاده، فالتنمية الاقتصادية تقتضى توجيه جزء من رؤوس الأموال إلى الاستثمارات طويلة الأجل، مع مراعاة التشغيل الأكفاء لعناصر الإنتاج بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية في المجتمع ومن ناحية أخرى فإن سوء تخصيص رأس المال بين الاستثمارات المختلفة يستتبع أيضا عدم استيفاء الإنتاج لاحتياجات المجتمع من السلع والخدمات الأساسية.

كما يؤدي التعامل الربوى إلى رفع أسعار المنتجات بسبب إضافة فوائد القروض إلى تكاليف إنتاج السلع، وينتقل بذلك عبء هذه الفوائد إلى المستهلكين، فتضعف القدرة الشرائية للأفراد، وينخفض تبعًا لذلك الطلب على أموال الاستهلاك، هذا بالإضافة إلى اتجاه المنتجين إلى تخفيض أجور العمال لخفض تكاليف الإنتاج مع ارتفاع سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة انخفاض القوة الشرائية، وانخفاض السيولة النقدية مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى صعوبة تصريف المنتجات، وظهور الركود الاقتصادى أو ظاهرة الكساد. وينعكس ذلك على الإنتاج في صورة انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال نتيجة لانخفاض الحصيلة المتوقعة للاستثمار وبالتالي تبدأ الاستثمارات في الانخفاض التدريجى، مما يستتبع انخفاض في حجم التشغيل وزيادة البطالة، وانخفاض الأجور مرة أخرى، وانخفاض الطلب الفعلى، وزيادة الانكماش الاقتصادى، ومع انخفاض مستوى التشغيل ينخفض الطلب على القروض الإنتاجية، فيبدأ سعر الفائدة فى الانخفاض ويؤدي ذلك إلى أن يتجه الميل للاستثمار إلى الارتفاع بسبب انخفاض سعر الفائدة عن الكفاية الحدية لرأس المال، ويرتفع مستوى التشغيل مرة أخرى ويرتفع بالتالى الطلب الفعلى، ويبدأ الاقتصاد فى الانتعاش، إلا أن زيادة الطلب على القروض الإنتاجية سوف يؤدي مرة أخرى إلى ارتفاع سعر الفائدة وما يستتبع ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة أسعار المنتجات، وخفض أجور العمال، وانخفاض القوة الشرائية، وبالتالي يصل الاقتصاد إلى نقطة الكساد مرة أخرى، وهو ما يعنى تعرض الاقتصاد لتقلبات اقتصادية مستمرة نتيجة

لتأثير سعر الفائدة على مستوى التشغيل، ويرجع عدم استقرار الاقتصاد إلى أن مصالح المرابين تتركز في المقام الأول على تحقيق أكبر فائدة ممكنة، دون مراعاة لمصلحة المجتمع واحتياجاته بصفة عامة، ودون مراعاة لأسس الاستثمار الرشيد والتنمية الاقتصادية. ويتحدد سعر الفائدة وفقا لذلك تبعا للكمية النقدية أو عرض النقود، وتفضيل السيولة أى الطلب على النقود، حيث يتخذ اتجاهها طرديا مع تفضيل السيولة، ويتجه اتجاهها عكسيا مع الكمية النقدية^(١).

وفى الثلاثينيات، تعرض الاقتصاد العالمي لظاهرة الركود أو الكساد العالمي العظيم نتيجة لانتشار الفائدة فى النظم الرأسمالية، وقدم «كينز» حلا لهذه الأزمة من خلال نظريته «التوظف والفائدة والنقود» واستبدل مفهوم السياسة المالية المحايدة، الذى يتبناه التحليل التقليدى بسبب افتراضهم توازن التشغيل الكامل، بمفهوم «السياسة المالية المتدخلة» أى ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات الدورية، وذلك باتخاذ السياسة الملائمة لتحقيق توازن التشغيل الكامل، وذلك بتشغيل الموارد التى عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها أى برفع النفقات العامة فى حالة الكساد، أو بضغط النفقات العامة فى حالة التضخم، وهذا ما يسمى «بالسياسة المالية المعوضة» إلا إن زيادة السيولة النقدية بهدف رفع القوة الشرائية والطلب الفعلى وبالتالي زيادة الإنتاج، أدت إلى تدهور قيمة النقود، وذلك بسبب عدم زيادة الإنتاج بالقدر اللازم لإشباع الطلب الفعلى، ويرجع هذا العجز فى الإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة، وبالتالي ارتفاع تكلفة الإنتاج، كما أن ارتفاع القوة الشرائية كان سببه زيادة الإصدار النقدى أى زيادة كمية النقود، مما أدى إلى تدهور قيمتها وهذا ما يعرف بظاهرة «التضخم»، وفى العصر الحالى انتشرت ظاهرة «الكساد التضخمى» والتضخم الركودى^(٢)، فى الاقتصاديات الربوية المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، وهى مشاكل هيكلية مزدوجة مزمنة، ترجع إلى انتشار المعاملات الربوية، واستخدام النقود فى غير وظائفها، وذلك ما دفع الولايات الأمريكية صاحبة أكبر اقتصاد فى العالم أن تجعل سعر الفائدة «صفرا»، أو ما يقارب منه وكان ذلك ضمن آليات معالجة الأزمة المالية العالمية فى ٢٠٠٨م والتى كانت نتيجة للتعامل الربوى و التوسع فيه، فى التمويل العقارى (الرهن العقارى، التوريق).

(١) د/ رفعت المحجوب، الاقتصاد السياسى.

(٢) عبد الحميد الغزالى: مقدمة فى الاقتصاديات.

وهي بذلك تقترب إلى حد ما من محاكاة الوضع الاقتصادى فى العهد الأول للإسلام حيث طبق المسلمون تحريم الربا كما نص عليه الشرع فزاد معدل الاستثمار، وتغيرت الأحوال فى المجتمع، حتى وصل إلى حالة الانتعاش والازدهار، أدت إلى أن يخرج الفرد بصدقته فلا يجد من يقبلها أو يستحقها، فالكل يملك النصاب وهو تمام الكفاية. ولعلنا نلاحظ أيضا فى الفترة الأخيرة تحول أمريكا والغرب التدريجى نحو الصيرفة الإسلامية لأنها تقوم على أسس اقتصادية سليمة تحفظ التوازن الاقتصادى ولا يشوبها تقلبات وأزمات كارثية.

من ناحية أخرى يؤدى سعر الفائدة إلى انخفاض الاستثمار أو خفض مستوى التشغيل فالمستثمر عند اختياره لمجال الاستثمار يأخذ فى اعتباره أساسا الكفاءة الحدية لرأس المال فى المشروع الذى يريد تمويله، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى التى تؤثر على مقدرة وإقبال أصحاب رؤوس الأموال على استخدام مدخراتهم فى العملية الإنتاجية، ومن هذه العوامل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وحجم رأس المال الاجتماعى، غير أن مقارنة سعر الفائدة بمعدل الربحية فى المشروع تعتبر من العوامل الرئيسية الموجهة لقرار الاستثمار، ويتم ذلك من خلال تقدير الكفاءة الحدية لرأس المال فى المشروع، وهى الناتج الحدى السنوى لهذا المشروع، مطروحا منه قسط الإهلاك السنوى أو نفقات الإنتاج، أى هى مجموع الإيرادات الصافية المتوقعة من المشروع الجديد، وتشمل نفقات الإنتاج الفائدة على رأس المال مع سعر الفائدة، يكون الوضع متساويا بالنسبة للمستثمر سواء أقرض رأس المال مقابل الحصول على سعر الفائدة، أو قام باستثمار رأس المال فى هذا المشروع، أما إذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة، يكون من الأفضل لصاحب رأس المال استثمار مدخراته فى هذا المشروع وبالتالي فإن القرار الخاص بحجم الاستثمار الذى يعتبر مربحاً فعليا لأصحاب رؤوس الأموال، يتوقف أساسا على سعر الفائدة، الجارى، وعلى ذلك، كلما انخفض سعر الفائدة زاد حجم الاستثمار الذى يمكن القيام به فعلا^(١)، ومن هنا يمكن المقارنة بين حجم الاستثمار فى اقتصاد ربوى وحجم الاستثمار فى اقتصاد غير ربوى، فحجم الاستثمار فى هذا الأخير يكون أكبر، فإذا افترضنا مثلا أن سعر الفائدة السائد فى النظام الربوى هو ١٠٪ فإن المشروعات الاستثمارية ذات كفاية حدية لرأس مال أقل أو مساوية لهذه النسبة لن يتم تنفيذها، حيث أن رؤوس الأموال سوف تحجم عن تمويلها، إذ أنه من الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال

(١) د/ عبد الفتاح قنديل - الدخل القومى.

إقراض أموالهم بالفائدة السائدة في السوق بدلا من استثمارها في هذه المشروعات ويعنى ذلك تعطيل طاقات إنتاجية متوفرة، وزيادة حجم البطالة، أما في الاقتصاد الغير ربوى (الإسلامي) فإن رؤوس الأموال سوف تتجه إلى تلك المشروعات طالما أن الإنتاجية الحدية لرأس المال لا تقل عن ٢.٥٪، وهي زكاة الأموال المدخرة وبالتالي فإن تحريم الربا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ورفع مستوى التشغيل.

ومن هنا فلقد قدم الإسلام صيغ بديلة للاستثمار هي :

- ١ - عقود المشاركة، وتعتبر شركة العنان في الأموال من أهم أنواع الشركات التي تتناسب مع ظروف الاستثمار المعاصرة، وتتم فيها المشاركة بالمال والعمل معا.
- ٢ - عقود المضاربة: ويمثل عقد المضاربة المشتركة أهم صور الاستثمار التي يمكن إتباعها في المصارف الإسلامية.

٣ - عقود البيوع، ويمثل عقد بيع المرابحة للآمر بالشراء أهم أنواع هذه العقود، والتي يمكن أن تأخذ بها المصارف لإستثمار الودائع المجمعة لديها، ولمعاونة المستثمرين وصغار المنتجين في القيام بنشاطهم الإنتاجي. وبذلك يقوم العمل المصرفي على أساس المشاركة الفعلية في الإنتاج والوساطة بين عنصرى رأس المال والعمل، والمشاركة في الأرباح المتحققة من الاستثمار، وليس على أساس اقتضاء عائد ثابت على رأس المال المقرض.

وحرّم الإسلام الربا في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحُو اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الضَّادَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَآتَوْا اللَّهَ وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَأَتَوْا يَوْمًا تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ ﴿سورة البقرة: الآيات ٢٧٥ - ٢٨١﴾.

وهذه الآيات تقطع بالتحريم دون تمييز للقليل أو الكثير منه ففي الآية بيان واضح بأن الله لا يبيح سوى استرداد رأس المال فقط دون أى زيادة عليه^(١)، كما أن الآيات ٢٧٨ إلى ٢٨١ تحوى دليلا على أن الربا من الكبائر، حيث بها وعيد الله بمحاربة آكليها، ثم بيان طريقة التوبة و التطهير كما فى الآيتين ٢٧٩، ٢٨٠ التى توضح كيفية التعامل مع المدين، ولقد استخدم الله تعالى فيها منهج التدرج لتقرير الأمور بما يتفق وطبيعة النفس البشرية بداية من استرداد أصل الدين، إلى تأجيل الدفع فى حالة صعوبة أداء الدين ثم التصدق بالدين على المعسر، وفى ذلك دعوة للسلوك العادل والكريم دون إجبار^(٢).

وهناك آيات أخرى لتحريم الربا وكذلك حرمتها السنة النبوية، وتحريم الربا لم يقتصر على الإسلام، بل هو مؤكد فى جميع الأديان السماوية، حيث أن التعامل بالربا قد ساد منذ العصور القديمة، بسبب ارتفاع المخاطر المحيطة بالنشاط الاقتصادى، مما يدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى محاولة تأمين أموالهم ضد الضياع وفرض فوائد عالية. ولقد حرمت اليهودية الربا، حيث وردت فى التوراة نصوص تحرم أخذ الربا بين اليهود منها: «إذا اقضت مالا لأحد من أبناء شعبي، فلا تقف منه موقف الدائن، لا تطلب منه ربحا للمالك».

إلا أن اليهود إستخدموا نصوص التوراة بعد تحريفها لإباحة الربا إباحة مطلقة، وجعلوا ذلك التعامل كالعبادة، لأنه يخدم مجتمعهم بإضعاف أعدائهم، وهم فى رأيهم المجتمع الإنسانى كله. من النصوص التى وردت فى التلمود: «بأمر الله تأخذ الربا من غير اليهودى، ولا تقرض إلا تحت شروط مجحفة، وبدون ذلك نكون قد ساعدناه مع أن الواجب علينا ضرره».

بل ذهب اليهود إلى حد إباحة الربا فيما بينهم طمعا فى المال وحباً فيه وقدموا عدة تبريرات لتحليله، فتارة هو هدية أو عرفان بالجميل وتارة أخرى هو غرامة لتأخير سداد الدين، وتارة أخرى هو أسلوب تربوى للتوجيه والإرشاد^(٣).

(١) تفسير ابن كثير.

(٢) محمود عارف وهبة: نظريات الفائدة فى الفكر الاقتصادى.

(٣) جاء فى التلمود «مسموح لليهودى أن يقرض أولاده، وأهل بيته بالربا، ليذوقوا حلاوته ويقتروه حق قدره، حتى يعتادوا هذه العادة» - عادل مرسى (اليهود بين القرآن، والتلمود).

وفى واقع الأمر يعتبر اليهود هم مؤسسو النظام المصرفى الربوى السائد فى أنحاء العالم الآن، وقد قال تعالى عنهم فى كتابه الكريم ﴿وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّوَأَقَدَّ نُهُوَأَعَنَّهُ﴾ [سورة النساء : آية ١٦١].

كما جاءت المسيحية بتعاليم تحريم الربا^(١)، وذهبت إلى حد اتخاذ موقف مثالى متطرف يدعو إلى ترك أصل الدين للمدين^(٢)، وعلى هذا الأساس، اتفق رجال الكنيسة حول تحريم التعامل بالربا تحريماً قاطعاً^(٣).

وإلى جانب تحريم الأديان السماوية للربا، فلقد توالى القوانين الوضعية المحرمة للربا منذ العصور القديمة، ومن أهمها اللوائح القانونية لجمهورابى فى سنة ١٨٠٠ قبل الميلاد، ودستور «صولون» فى القرن السادس قبل الميلاد فى الدولة الإغريقية، وفكر القس «توماس الأكوينى»، وتعاليم «مارتن لوتر» فى العصور الوسطى، ومع ذلك اتسع التعامل الربوى مع مرور العصور وتطور النظم الاقتصادية، حتى جاءت الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر، فأباحت تقاضى الفوائد بنص من القانون المدنى الذى أصدره نابليون سنة ١٨٠٤م، وانتشر التعامل الربوى فى باقى الدول الأوروبية، ووصل إلى الدول العربية والإسلامية فى صورة المصارف الربوية^(٤).

حكمة تحريم الربا فى الإسلام:

إن التحريم فى الإسلام لا يقوم إلا عند تحقيق ضرر يغلب على المنفعة إن وجدت.. الحكمة من تحريم الربا إنما ترجع إلى أصول ثابتة فى الإسلام ومبادئ أساسية تشكل دعائم النظام الاقتصادى والاجتماعى الإسلامى، وأهم هذه المبادئ هو مبدأ العدالة، ومبدأ عدم أكل أموال الناس بالباطل، ومبدأ التعاون، ومبدأ الغنم بالغرم، وتنوع واقتسام الأخطار بين الأفراد أو الشركاء فى أى عملية إنتاجية، ولذا فإن تعارض المعاملات الربوية

(١) جاء فى انجيل لوقا الفصل السادس، الآية ٣٤ «إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة، فأى فضل يعرف لكم، ولكن أفعلوا الخيرات، وأقرضوا غير منتظرين عائدها.. يكون ثوابكم جزيلاً» (السيد سابق) - فقه السنة.

(٢) جاء فى انجيل لوقا، الفصل السادس الآية ٣٠ «من سألك فأعطه، ومن أخذ الذى لك فلا تطالبه» (محمود عارف وهبة، نظريات الفائدة فى الفقه الاقتصادى).

(٣) قال سكوپار «أن من يقول أن الربا ليس معصية يعد ملحدًا خارجًا عن الدين» وقال الأبيوقى «أن المرابين يفقدون شرفهم فى الحياة الدنيا، وليسوا أهل للتكفين بعد موتهم» (السيد سابق، المرجع السابق).

(٤) لمزيد من التفاصيل، راجع محمود عارف وهبة، المرجع السابق.

مع مبادئ وأصول أساسية لروح الإسلام ونظامه تؤدي إلى مفاصد بالغة وأضرار تشتمل الفرد والمجتمع والنظام الاقتصادي كله ، ستتم الإشارة إليها فيما يلي :

(أ) مفاصد الربا على المستوى الفردي:

يتعارض التعامل بالربا مع الفطرة الإنسانية السوية فالأصل فى المعاملات الربوية هو الحاجة للمال إما للاستهلاك أو للإنتاج ذلك أن القروض هى إما استهلاكية أو إنتاجية أى استثمارية وأصل التعامل بالقرض هو الحاجة ، واستغلال حاجة الفرد بزيادة أصل الدين هو ظلم ، ومن ناحية أخرى فالفرد لا يعطى ربا إلا ما زاد من حاجته من المال ، يتحمل المحتاج عبء الزيادة الربوية ، بينما يستفيد القادر من حاجة وضيع الآخر ، ودون حق ، وبذلك يكون الربا ضد الصدقة التى أوجبها الله على الأغنياء ، التى تتضمن الغنى والفقير ، على حد سواء فى الدنيا والآخرة ، فإن حاجة الفقير هى دين على الغنى ، وعدم أداء الغنى للصدقة فى هذه الحالة هو تفريط فى حق من حقوق الله^(١).

أما إذا اقترض الفرد دون حاجة شديدة للمال ، كأن يقتضى لشراء سلعة ثانوية ، فإن هذا يتعارض مع أصل ثابت فى الإسلام ، حيث أن المسلم الصحيح العقيدة يجب أن يكون قادرا على كف إشباع حاجاته ، وإن كان قادرا على المتاع العاجل ، فلا يجب أن يتطلع إلى الاقتراض من أجل إشباع حاجة تكون ثانوية لا يملكها ، ومن ثم فإن ترشيد الاستهلاك هو سبيل للإدخار وتوفير رأس المال اللازم للاستثمار والتنمية ، وكما أن تحريم القروض الربوية هو حفاظ على مال المسلم ، حتى لا يؤكل بالباطل عن طريق الفوائد على القروض. وبخصوص آكل الربا (المرابى) فإنه يتعرض لضرر كبير فى الدنيا والآخرة ، ففى الدنيا يحاربه الله ورسوله ، وينعكس ذلك على سلوكه حيث صور القرآن كالمجنون أو المختل ، ذلك أن جشع المرابى وحببه الشديد للمال يستحوذ على حواسه فيصيبه بالاضطراب ، ويفقده الحس السليم فى التعامل ، فلا يميز بين الحلال والحرام ، ويصبح هدفه الأول والأخير هو تحصيل المال ولو بغير حق ، كما يصبه التعامل بالربا بالكسل والسلبية لأنه يكسب دون عمل أو عناء ، وتحريم الربا يمنع ظلم الإنسان لنفسه الذى هو عدم اشتراكه فى النشاط الاقتصادي ، أما ما يلحق بالمرابى من عقاب فى الآخرة ، فهو العذاب الأليم

(١) ابن تيمية : مجموع الفتاوى.

الخالد، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(١) [سورة البقرة: آية ٢٧٥].

(ب) مفسد الربا على مستوى المجتمع:

يتعارض التعامل بالربا مع الحس الاجتماعى السليم والمبادئ الاجتماعية التى يدعو إليها الإسلام، فالتعامل الربوى يودى إلى استغلال الإنسان لأخيه الإنسان فىأخذ ماله بدون حق، فىنقطع المعروف بين الأفراد، مما يتعارض مع مبادئ الأخوة والتعاون والمشاركة والتكامل الاجتماعى، كما يودى ذلك إلى هدم مبدأ العدالة فى المجتمع، ومن ناحية أخرى يودى استغلال المرابين لحاجة الأفراد للمال، إلى انتشار الحقد والتفكك والعدوان والكراهية فى المجتمع نتيجة لشعور الأفراد باحتيال المرابين عليهم، بدلا من فتح أبواب البر والصدقات ونشر روح التعاون والإيثار كذلك يودى التعامل بالربا إلى إرهاب المحتاجين حيث يتضاعف الدين عليهم دون أن يقابل تلك الزيادة أى نفع حقيقى، وفى ذلك انتهاك لمبادئ الرفق والرحمة، وأخيرا فإن انتشار الربا فى المجتمع يودى إلى تركز الثروة فى أيدى طبقة المرابين، مما يعمل على زيادة الفروق الطبقيّة، وبذلك فإن الربا يودى إلى تفكك المجتمع، وهدم تضامنه، وإضعافه، كما يهدد الأمن والسلام الاجتماعى فيه^(٢).

(ج) مفسد الربا على المستوى الاقتصادى:

يتعارض الربا مع السلوك الاقتصادى السليم، الذى يقضى بالعمل وبذل الجهد لاستحقاق الكسب الحلال، وترشيد العملية الإنتاجية، باستخدام عناصر الإنتاج أكفأ استخدام إلى جانب قيام النقود بوظيفتها كوسيط للمبادلة ومقياس للقيم بهدف تيسير المعاملات والتبادل الاقتصادى، ويأتى الربا مناقضا لهذه الأسس الاقتصادية، مما ينتج عنه أضرار بالغة تلحق بالبنیان الاقتصادى للمجتمع، هذا بجانب ما بيناه من أضرار على الاقتصاد والاستثمار.

ويجب التنويه إلى أن تحريم الربا بين الأفراد لا ينفصل عن تحريم الربا بين الأفراد والمؤسسات وبينها وبين الحكومات^(٣).

(١) د/ أميرة عبد اللطيف مشهور. مرجع سابق.

(٢) د/ أميرة عبد اللطيف مشهور. الاستثمار فى الإسلام.

(٣) د/ على حسن عبد القادر، دراسات فى الاقتصاد الإسلامى والمعاملات المعاصرة.

* الرد على تبرير الربا نتيجة لتأثير عنصر الزمن على المعاملات:

يرى البعض أن سعر الفائدة هو مقابل التفضيل الزمني، أى مقابل ما يتحملة الفرد المدخر عندما يمتنع عن الاستهلاك فى الحاضر، ذلك أن كل ادخار هو تضحية من جانب الإنفاق على الاستهلاك، ولذا يتحتم رفع سعر الفائدة لزيادة التعويض الذى يحصل عليه الفرد عند تضحيته بالاستهلاك فى الحاضر، خاصة أن احتمال انخفاض القوة الشرائية للنقود أمر يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع فى المستقبل، ولذا فإن سعر الفائدة فى هذه الحالة هو الفارق بين قيمة القرض فى الحاضر وقيمه فى المستقبل، وهذا التبرير قائم على إدخال عنصر الزمن فى التحليل، وبمقتضاه فإن العلاقة طردية بين سعر الفائدة والادخار^(١).

إلا أن الامتناع عن الاستهلاك والزمن ليس تبريرا للتعويض أو سعر الفائدة، فالمدخر لا يتحمل أى مخاطر يستحق عنها الفائدة ومن ناحية أخرى، فإن الفائدة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وبالتالي فهي من أسباب التضخم وانخفاض القوة الشرائية للنقود، وليست نتيجة لهذا الانخفاض، ذلك أن سعر الفائدة، يضاف إلى نفقات إنتاج السلع ويتم تحميله على المستهلك.

وأخيرا، فإن التضخم لا يؤثر مباشرة على تحديد سعر الفائدة، والدليل على ذلك استقرار سعر الفائدة نسبيا، وعدم تغييره بالقدر اللازم لملاحقة التغيرات المستمرة فى الأسعار، فمعدل التضخم يرتفع باستمرار حتى أنه يصل فى بعض الدول إلى ٣٥٪ بينما سعر الفائدة ثابت نسبيا أو يرتفع ببطء بحيث لا تتجاوز ١٢٪ فى الغالب.

* الرد على تبرير الربا لتحمل المخاطرة

حيث يبرر البعض تقاض فائدة عن القروض، بأنه بمثابة تعويض عن المخاطر المختلفة التى تتعرض لها هذه القروض، وبالتالي فهي صمام أمان أو مقابل مخاطرة المقرض بمدخراته، إذا قد يفلس المقرض ولا يستطيع الوفاء بقيمة القرض. وأول رد يتبادر إلى الذهن أمام هذا التبرير هو القول بأنه فى حالة عدم إفلاس المقرض هل يؤثر ذلك على أدائه للدين، فما هو المبرر للفائدة أو الزيادة هنا؟

(١) د/ عبد الفتاح قنديل - الدخل القومى.

ويهتم هذا الرأي بالمخاطر التي يتعرض لها المقرض ويتناسى المخاطر التي يتعرض لها المقرض^(١)، حيث أن المخاطرة الحقيقية تتمثل في مشاركة المال في العملية الاستثمارية، وإمكان تعرضه للخسارة، بينما تمثل الفائدة عائداً مضموناً وثابتاً لصاحب المال دون بذل جهد أو تعرضه لمخاطر حقيقية، وبالتالي لا توجد فيها خطورة بالمرّة حيث أن يد المقرض يد ضمان، وليست يد أمان، ومن ناحية أخرى، فمن حق المقرض الإقراض على ضمان أو تأمين الدين بالرهن ذلك أن الفائدة لا يمكن أن تكون ضامنة لأصل القرض لإمكان تعرضها لنفس مخاطر أصل الدين، مما يضمن زوال الخطر، وهو رهن شيء مقابل القرض مثلاً^(٢).

ومن هنا لا بد من اتباع سياسة حكومية ومرتجة في النزول بالفائدة إلى أن نصل بها إلى صفر، ويتوازي ذلك مع فتح آفاق جديدة للاستثمار. وأخيراً، إذا أردنا إيقاظ الضمائر فلا بد من غروب الربا.

الديون الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد والسياسة البديلة:

إن ارتفاع حجم المديونية واستمرارها لفترة طويلة لا بد أن يؤثر في المؤشرات الآتية: ارتفاع المديونية وازدياد عبء خدمتها (أى عبء دفع أقساط الديون وفوائدها) لا بد عاجلاً أو آجلاً أن يضعف من القدرة على الاستثمار ومن ثم على رفع معدل نمو الناتج الإجمالي ومتوسط الدخل وكذلك يضعف القدرة على تصحيح الهيكل الإنتاجي بتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى قطاع الصناعة التحويلية وكذلك يصعب القدرة على تخفيف من حدة التفاوت في الدخل، إذ أنه في فترات النمو البطيء أو الركود تشد عادة مقاومة أصحاب الدخل العالية لأى محاولة لإعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخل المتدنية.

كل ذلك يلقي بأعباء ثقيلة على ميزان المدفوعات، مما يدفع المخطط لأن يتبنى معدلاً للنمو أقل طموحاً، ومعدلات أقل للاستثمار ولا يقف عند هذا الحد بل يظل الوضع مع تلك السياسة يتفاقم ويتأزم إلى أن يصل إلى حد الكارثة.

ومن الملاحظ أن مصر تتعرض للاستدانة في فترات رخائها وتسد ديونها في فترات الأزمات العالمية (مثل الحربين العالميتين).

(١) فتحى لاشين. أهم الخصائص المميزة للاقتصاد في الإسلام.

(٢) د/ عبد الهادي النجار. الإسلام والاقتصاد.

وإذا نظرنا إلى تطور أحوال الاقتصاد المصرى خلال الفترات الأخيرة سوف نلاحظ تتابع فترات الأداء الجيد والأداء المتواضع أو السيئ والذى يتوقف ذلك على الآتى :

١ - تغيرات فى الظروف الاقتصادية والسياسة فى العالم الخارجى وانعكاسها على الأحوال فى مصر، إما عن طريق خلق فرص أوسع أو أضييق للتصدير والاستيراد أو للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية (قروضا كانت أو استثمارات خاصة) أو عن طريق زيادة أو نقص الضغوط التى تتعرض لها مصر من القوى الخارجية التى تحاول فرض إرادتها وتوجيه السياسة الاقتصادية المصرية بما يتفق مع مصالحها حتى لو تعارضت مع المصلحة المصرية.

٢ - تغير النظام الاقتصادى (أو طبيعة السياسة الاقتصادية المطبقة) فى مصر من نظام تحكم فيه الدولة سيطرتها على الاقتصاد إلى نظام يتسم برخاوة الدولة وضعف دورها أو بالعكس من نظام الدولة الضعيفة أو قليلة التدخل فى الاقتصاد إلى الدولة القوية، وكذلك درجة ما يشيع من فساد يؤثر بالضرورة على طبيعة القرارات الاقتصادية من جانب الدولة والأفراد على السواء^(١).

أما عن السياسة البديلة فتتمثل فى الآتى :

أولاً: التمتع بالإرادة والحرية، واعتقد أن مصر مؤخراً بعد ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م قطعت شوطاً كبيراً فى التحرر من التبعية والخضوع وعدم الانصياع للضغوط الخارجية، وامتلكت الإرادة وحرية الاختيار، وبالطبع تحملت فى سبيل ذلك الكثير من المشاق والصعاب والتحديات والضغوط وهذا هو ثمن حرية الإرادة والاستقلال السياسى والاقتصادى، وهذا هو أولى الخطوات وأهمها والتى يترتب عليها منظومة السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية ومنها :

(أ) أن تتسم السياسة الاقتصادية بدرجة عالية من الاتساق والانسجام بين مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، بحيث تدخل الدولة فى أدق تفاصيل النشاط الاقتصادى، وتطبيق نظام التخطيط بدرجة عالية من الجدية، وإخضاع الأسعار للسيطرة الإدارية وتوسع القطاع العام فى الاستثمار.

(ب) إتباع منهج واضح لتقليل المديونية، والتفاوض من أجل تخفيضها مع الجهات المانحة أو حتى إلغاء الفائدة أو على الأقل تعديلها.

(١) جلال أمين، قصة الاقتصاد المصرى.

(ج) اتباع سياسة اقتصادية مرنة لمواجهة المتغيرات الخارجية وما يتطلب ذلك من تخفيض الواردات خاصة الكمالية ومنع تصدير أى مواد خام.

(د) لا يجب أن نلجأ إلى الاقتراض من أجل عمل تنمية فإذا كانت التنمية قائمة على الديون، فسيأتى الوقت الذى نضحى فيه بالتنمية من أجل خدمة الديون، خصوصاً إذا كانت أسعار الفوائد على الديون أعلى من معدل العائد على الاستثمارات.

(هـ) لا يجب الاعتماد على القروض فى تمويل مشروعات لا تساهم مباشرة فى زيادة الإنتاج ومراعاة عدم الالتجاء إلى القروض الربوية.

(و) يجب أن توجه المنح والمساعدات فى تمويل تلك المشروعات التى تساهم فى الإنتاج، ولا يتم إنفاقها استهلاكياً، والتوجه إلى الاعتماد على الذات، من خلال استغلال القدرات الذاتية والتحكم فى النفقات.

(م) يجب أن يكون الاقتصاد المصرى ليس مجرد استهلاكى أو حتى خدمى بل يكون هناك تنوع فى الهيكل الإنتاجى قائم على زيادة معدل النمو فى الصناعة والزراعة والإسكان والنقل والمواصلات والكهرباء والطاقة واستغلال الموارد والتخزين والسياحة وقناة السويس وغيرها.

وذلك فإن الاعتماد على الزيادة فى معدل نمو الناتج القومى على القطاعين الأساسيين: الصناعة التحويلية والزراعة، يمكن التعويل عليهما فى استمرار النمو المرتفع فى المستقبل ويساهما فى توليد أكبر لفرص العمالة.

(ن) تحدثنا من قبل عن إعادة هيكلة الجهاز الإدارى وما يترتب على ذلك من مكافحة الفساد و ضبط النفقات واتباع نظام عادل فى الأجور والمرتبات، وكذلك معالجة الاختلالات الهيكلية فى الموازنة العامة للدولة ولا يخرج منها أى مبالغ تحقق إيرادات عامة للدولة وكذلك تفعيل الجهات الرقابية.

أما عن الإنفاق الحكومى، فيجب أن يقوم على فكر الأولويات، الأهم فالمهم أى الضروريات ثم الحاجات ثم التحسينات.

كما يجب على وزارة المالية أن تضع تقديراتها للموازنة العامة فى بداية السنة المالية على أساس دقيق بحيث لا يكون هناك فرق بين الإيرادات والمصروفات، يظهر فى صورة عجز فى الموازنة فى نهاية السنة المالية، كما ينبغى عليها ألا تسمح بتجاوز نفقاتها حدود إيراداتها المتوقعة عن السنة المالية المقبلة، بل إن تقدير هامش عجز يكون له

حساب عند عدم تحقيقه فى الإيرادات العامة بحيث تنتهى الموازنة فى الحساب الختامى بصورة متوازنة، أو بالفائض لصالح الإيرادات، حتى لو اتبعت أساليب التقشف فى ذلك. وهذا التوازن فى الموازنة يكون بداية لوقف الاقتراض الداخلى لسد العجز والتحول لسداد تلك الديون أيضا، خاصة للجهات التى لا تمتلكها الدولة وتتحول البنوك من المتاجرة فى أذون الخزانة إلى مشاركة الدولة فى الاستثمار الحقيقى الذى يخدم الإنتاج الفعلى، أما عن الجهات التى تمتلكها الدولة فيتم إسقاط تلك الديون على أن تظل الدولة ضامنة لها فى أداء تلك الديون.

ولتحقيق ذلك لابد من توافر الإرادة السياسة والتخطيط المالى الحكيم خاصة فى ظل نص الدستور على زيادة الإنفاق على التعليم والصحة.

(ل) تعظيم الاستفادة من الموارد السيادية مثل الطاقة المتجددة والنفط والغاز والثروات المعدنية وقناة السويس، كذلك تعظيم الاستفادة من السياحة وتحويلات العاملين بالخارج.

والسؤال الآن:

هل الاستثمار الأجنبى المباشر، العائد الذى يتحصل منه يعادل ويفوق ضخ البنك المركزى للعملة الصعبة فى السوق للحفاظ على سعر الدولار وبالتالي التشجيع على الاستثمار، وهل الحفاظ على سعر صرف الدولار يتناسب مع فقر مصر فى الموارد الدولارىة الآن، وما هو حجم الاستثمار المباشر الموجود فى مصر، أم أن ذلك هو استمرار لسياسة الانفتاح الاقتصادى حتى تأتى الاستثمارات حين استقرار الأمن والدولة، السؤال الآن هل استفادت مصر من الانفتاح الاقتصادى، وما هى مقومات الاقتصاد المصرى للانفتاح ومؤهلاته وقدرات الدولة المصرية على المساومة من أجل وضع أفضل للصادرات المصرية والتحكم فى الاستيراد، وهل تم توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو الإنتاج الحقيقى فى الدولة وبشروطها وتشغيل العمالة المصرية وجلب التكنولوجيا والاعتماد على موارد الداخل، أم أن تلك الاستثمارات تشكل فى بعض الأحيان عبئا متزايدا على ميزان المعاملات الجارية، مما تولده من طلب على الواردات وما تحوله من أرباح للخارج؟

كل ذلك يستوجب إعادة النظر فى الحكمة المتوخاة من دعم الجنيه أمام الدولار حتى تتحقق تلك الحكمة، وإلا فالأولى عدم إهدار الاحتياطى الضعيف من الدولار وتعبئة كل موارد الدولة من أجل الإنتاج الفعلى والقضاء على جيش البطالة.

كما يجب أن تقوم الدولة بتنظيم عملية الاستيراد وأن يقوم الجهاز الحكومى بالاستيراد ولا يترك ذلك للوسطاء.

(ع) دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التى تستوعب العدد الأكبر من العمالة.
(غ) إعادة النظر فى التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبى والمحلى وضبطها وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات الضرورية التى تحتاج إليها الدولة.

إن الهدف الذى نصبو إليه من تلك السياسة الاقتصادية هو تأسيس وتدعيم هياكل الإنتاج وأساليبه لإحداث نمو ذاتى متواصل فى الإنتاج القومى وتأسيس الأوضاع المؤسسية وتأهيلها لتوليد القوى الداعمة لهذا الهيكل الإنتاجى عن طريق الاستفادة من مواردنا المحلية وتبنى استراتيجيات قائمة على فكر الأولويات من إشباع الحاجات الأساسية ثم الضرورات ثم التحسينات ، وأن يكون ذلك فى إطار توزيع عادل لعوائد الإنتاج من الثروات والدخول، فهذا هو الشرط الأول لإعادة توزيع السلطة السياسية التى هى بدورها أساس كل تغير فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى ، وذلك هو السبيل الأكبر لإعادة ترتيب الأولويات على النحو الذى يضع هدف إشباع الاحتياجات الأساسية فى مقدمة الأولويات الاجتماعية وهو أيضا ضرورة اقتصادية، إذ يودى إلى توسيع السوق المحلية وتوليد قوى شرائية تكفى لاستيعاب المنتجات المحلية وتضمن دوران عمليه الإنتاج على أساس ذاتى مستقل، وأخيرا فإن إعادة توزيع الدخول والثروات ستضمن أن يوضع تحت تصرف الدولة عدد من المفاتيح الرئيسية للاقتصاد القومى تمكن من زيادة فعالية التخطيط والإدارة الاقتصادية وما يستتبع ذلك من تقوية وتوسيع نطاق عمل القطاع العام، حيث أن التخطيط يصبح عملية شكلية إذا لم يستند إلى أداة قوية لضبط إيقاع الحركة الاقتصادية بما يحقق الأولويات التى يسعى المجتمع لتحقيقها، والتجربة قد أثبتت أن التكوين التاريخى للقطاع الخاص المحلى يجعله يقبل على أنشطة ليست هى دائما مما يساعد على بناء قاعدة إنتاجية قوية، كما أن القطاع الخاص الأجنبى تحركه دوافع الربحية الخاصة وارتباطه بالشركات متعددة الجنسيات ومصالحها فى دول مختلفة، ولذا فلا مناص من الاعتماد على قطاع عام قوى يقود الحركة الاقتصادية وتمارس الدولة من خلاله دورها فى وضع الأولويات القومية موضع التنفيذ وفقا لخطة شاملة يمكن للقطاع الخاص المنتج أن يسهم فيها فى حدود مرسومة له.

كل ذلك مع ضرورة إشاعة مناخ ديمقراطى يفسح المجال لمشاركة شعبية فى اتخاذ القرارات ومراقبة تنفيذها فتلك هى الضمانة لعدم الانحراف عن الأولويات الموضوعية،

ولمحاصرة الفساد والتسيب، وللحيلولة دون استئثار فئة قليلة بمقاليد الأمور لصالحها الخاص، فضلا عن أنها شرط لازم لحسن التخطيط وفعالية متابعة الخطط. ومن هنا فإن كل ما سبق يعتبر من قبيل التخطيط للتنمية وهي تطوير السياسات والمؤسسات والتدابير الإدارية والسياسية الضرورية لإنجاز التنمية، ووسائل هذا التخطيط وأدواته وأجهزته وكوادره وبياناته، وما يستتبع ذلك من الآتى :

(أ) إصلاح قاعدة البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية بعد ما أصابها من تدهور وتشويه.

(ب) إعادة بناء أجهزة التخطيط وتدعيم إمكاناتها وتقوية كوادرها وإعادة تنظيم العلاقات بينها وبين مؤسسات الدولة.

(ج) تحسين أدوات التخطيط وأساليبه وإعادة صياغة بعضها بما يتلاءم مع التطورات الحديثة فى الاقتصاد، بأن يكون أساليب التخطيط فى اتجاهات ثلاثة ، الأول هو: التخطيط الاستراتيجى الذى يركز على السياسات والمتغيرات صاحبة الشأن الأكبر فى تشكيل سلوك النظام الاقتصادى والاجتماعى، والثانى هو: التخطيط التأشيرى بعد ما اتسعت رقعة النشاط الخاص وتعددت مجالات عمله والثالث هو: التخطيط للطوارئ الذى من الضرورى العمل به حيث أصبح الاقتصاد المصرى شديد الحساسية والتقلب للثورات الداخلية والأزمات المحلية والعالمية، والعلاقات والتغيرات الخارجية.

كل ذلك يؤدى إلى التوصل إلى مجموعة متكاملة ومتناسقة من السياسات الضرورية لإصلاح الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والمناخ السياسى فى ضوء تصور طويل المدى لمستقبل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعلاقات مصر بالمنطقة العربية والأفريقية والمجتمع الدولى بصفة عامة، بما يوفر قدرا معقولا من إمكانات التحكم والتوجيه الاقتصادى فى يد الدولة، وبهيئة بيئة أكثر استقرارا ويقينية يتيسر معها ممارسة التخطيط على نحو فعال، وإنجاز الخطط الاقتصادية لأهدافها.

ولا شك أن للقطاع الخاص دور رئيس فى التنمية، وذلك بعد تحديد مجالات عمل النشاط الخاص من خلال تدخل حكومى واع ودفعة نحو المجالات الإنتاجية وفقا لنظام الأولويات القومية المحدد، وأن يعمل قانون استثمار المال العربى والأجنبى على الربط

بين ما يحصل عليه المستثمر من إعفاءات ومزايا وما يحقق من إنجازات، خاصة مع استخدام المنتجات والعمالة والخبرة المحلية، وأن يعمل القطاع الخاص على أرض صلبة دون أن يواجه تهديد بالتأميم أو المصادرة، بل فى إطار تعاون أوثق بين القطاعين العام والخاص.

إن التخطيط الاقتصادى يجب أن يُبنى أولاً على قاعدة القدرة الذاتية التى تستند إلى تحقيق قدر مطلوب من الاكتفاء الذاتى فى الزراعة والصناعة، يوفر للدولة الأمان من ضغوط قوى خارجية ومن أخطار حدوث ندرة فى المواد الغذائية، محتويًا ما تمتلكه مصر من موارد ومشروعات إنتاجية، ثم يقوم بعد ذلك على التكامل العربى والتعاون الأفريقى والدولى.



الدعم

الدعم هو أحد وسائل إعادة توزيع الدخل وحماية مستوى معيشة محدودى الدخل.

والدعم يشتمل على عنصرين هما:

(أ) الدعم المباشر للسلع والخدمات.

(ب) الدعم غير المباشر، وهو الفرق المالى بين بيع سلعة من (الطاقة الأحفورية) فى الداخل وسعر بيعها دوليا وهو الفرق الذى تتحمله الدولة.

أولاً: دعم الطاقة:

يأتى فى إطار إعادة الهيكلة لقطاعات ووحدات الدولة إعادة هيكلة قطاع البترول يتم خلالها النظر فى النقاط الآتية:

- ١ - إعادة التفاوض مع الشركات الأجنبية على شروط ومعدلات استخراج البترول لتأمين قدر أكبر من الاحتياجات المستقبلية وزيادة حصة مصر من عائدات البترول، هذا إلى جانب مراجعة نمط إدارة استثمارات قطاع البترول الحكومى ومدى الجدوى الفائدة المحققة من شركات البترول التابعة أو المشارك فيها وزارة البترول والهيئة.
- ٢ - مراجعة سياسات التشغيل سواء فى مجال الإنتاج أو التوزيع والحد من الدور المهيمن للقطاع الخاص فى مجالى الإنتاج والتوزيع، وكذلك مراجعة النظام المالى والإدارى، والمبررات الموضوعية أو غير الموضوعية لاستنزاف جزء كبير من الفائض المتاح عبر صرف الأجور والمكافآت المبالغ فيها، داخل هذا القطاع^(١).

- ٣ - مراجعة نمط الاستثمار والتركيز على التوسع فى مجال الاستثمار الداخلى فى مجال التكرير ومعاملة، للحد من استيراد الكثير من المنتجات البترولية.

يتزامن مع ذلك:

(أ) العمل على ترشيد استخدام الطاقة.

(ب) إجراء مزج متوازن بين مصادر الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة، وإعادة استخدام المشتقات.

(١) عبد الخالق فاروق، أزمة الاقتصاد المصرى.

(ج) اتباع سياسة متدرجة فى تعديل هيكل أسعار الطاقة.

ثانياً: دعم السلع والخدمات:

نؤيد التحول إلى الدعم النقدى، وحتى هذا الدعم النقدى سيكون بصورة مؤقتة لحين استحداث آليات جديدة تعمل على رفع مستوى معيشة الفقراء ومحدودى الدخل، وتوفير لهم أدوات للإنتاج يستطيعون بها العمل على زيادة دخولهم والمساهمة فى الإنتاج القومى، وسوف نتحدث عن آلية من شأنها أن تساهم فى ذلك وهى «بنك الاستثمار المصرى» ولحين البدء الفعلى فيه والوصول إلى تمام التشغيل وتحقيق الأهداف، يجب العمل الآن على تشكيل «لجنة الدعم» تقوم تلك اللجنة بحصر الفئات والأسر المستحقة للدعم النقدى بالتعاون مع الأجهزة المختصة والإشراف على وصول الدعم النقدى لتلك الفئات.



المجلس القومى للاقتصاد

مهمته: صياغة الرؤى ووضع الأسس العامة والاستراتيجيات التى يقوم عليها الاقتصاد المصرى، وضمان التنفيذ الفعلى لها، والعمل على تبنى برامج واضحة لها أهدافا محققة وتعظيم الفائدة من عمليات الإنفاق ويتفرع عن هذا المجلس عدة لجان:

١- لجنة مراجعة تأثير القرارات السياسية على الاقتصاد:

تعمل بالتنسيق بين الوزارات وتقوم بمراجعة سابقة ولاحقة ويتمتع جميع أفرادها بحس سياسى واقتصادى قوى وبعد نظر لمردود القرارات السياسية على الاقتصاد، كما تقوم بمراجعة التشريعات الاقتصادية ومنها (قانون الثروة المعدنية وقانون المناجم والمحاجر وقوانين الاستثمار - وقوانين سوق رأس المال... إلخ).

٢- لجنة التنسيق والتخطيط:

تقوم بالتنسيق بين الوزارات فى إقامة المشاريع والتخطيط لها، كما تبحث فى المشروعات المقامة كيفية تطويرها والتخطيط لإقامة مشروعات جديدة مستفيدة من الإمكانيات التى تتمتع بها مصر وتبحث فى مدى جدوى المشاريع الاقتصادية التى لم تستكمل والمخطط لها وتوفير المعلومات اللازمة، كذلك التخطيط العمرانى، حيث أن التخطيط الاقتصادى وثيق الصلة بالتخطيط العمرانى، فتقوم التنمية والاستثمار والعمران فى شكل منظم ومنسق خالى من التضارب.

كما تقوم هذه اللجنة بتنسيق مخططات التنمية وذلك ضمن الإستراتيجية الموضوعية لتنمية كل محافظة من محافظات مصر، بما يتناسب مع استغلال موقعها والاستفادة من مواردها والتكامل بينها وبين باقى المحافظات، وتحديد المشروعات التى لها أولوية فى التنفيذ (مثل سيناء ومحور القناة)، وكذلك أيضا التخطيط لإقامة التصنيع الزراعى. وتضم هذه اللجنة تحتها بنك المعلومات الذى (يحوى الخطط والمشاريع والثروات.. وهكذا).

٣ - لجنة المتابعة والمراقبة:

مهمتها هي متابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية ووضعها موضع التطبيق العملي ، ومتابعة مراحل تنفيذ المشاريع ، ومتابعة ومراقبة إلزام المستثمرين بعقودهم مع الدولة على الوجه المتفق عليه ، حتى تتحقق التنمية الفعلية والمرجوة من الاستثمار.

٤ - لجنة إدارة أراضى وأصول الدولة:

إن الدولة لديها أراضى وعقارات تابعة للوزارات و للأجهزة والشركات المختلفة وهى غير مستغلة (فى الداخل والخارج)، تقوم هذه اللجنة بالتنسيق مع الجهات المالكة لإدارة تلك الأصول والأراضى واستغلالها الاستغلال الأمثل، منها جميع الوزارات وكما أن الشركات القابضة لديها أراضى غير مستغلة يمكن إقامة فيها صناعات كثيفة العمالة، ومثال لأراضى الدولة وممتلكاتها فى الخارج، تلك التى تركها محمد على باشا (وقف) لوزارة الأوقات المصرية بدولة اليونان والوزارة تحصل منها على مبلغ إيجار (زهيدا جدا) وقد شيع أن الحكومة اليونانية تقوم باستغلالها والتعدى عليها.

٥ - لجنة ضم الاقتصاد الموازى:

تهتم بإنشاء مناطق صغير صناعية على مستوى المحافظات يتم فيها تجميع الصناعات غير الرسمية بعد حصرها، وتحتضنهم الدولة وتقدم لهم الدعم وتقوم بتمليكهم الأماكن بالتقسيم أو تأجيرها، ويعاون مركز تحديث الصناعات فى ذلك، ثم استخراج كل التصاريح والتراخيص الرسمية.

كما تقوم هذه اللجنة بالتنسيق لمنح الحرفيين رخصة للعمل، لأن ذلك سوف يرقى بالمهنة مثل السائق الذى يحمل رخصة درجة الثالثة - ثانية - أولى.

وتقوم بتخصيص أماكن مجمعة للباعة الجائلين والمستحويين على الأراضى والطرق، ويكون بهذه الأماكن أكشاك مجهزة بالمرافق، ولها سجل تجارى وملف ضريبي، ويتم سداد ثمنها على أقساط ميسرة أو بنظام إيجار حتى التملك، ولا يسمح بعد ذلك بوجود للباعة الجائلين فى غير الأماكن المخصصة لهم.

٦ - لجنة التفعيل الإلكتروني:

مسئولة عن تعميم استخدام الكمبيوتر على مستوى وحدات وأجهزة وقطاعات الجمهورية والربط الشبكي بينها ومنظومة استخراج التصاريح والموافقات التجارية والأوراق الرسمية للمواطنين.

٧ - لجنة الطاقة:

مهمتها البحث في ترشيد استخدامات الطاقة بكل وسائله وترشيد دعم الطاقة، والقضاء على السوق السوداء في الطاقة، والتدرج في استعمال الطاقة النظيفة واستخدامها، وتبني تطبيق الاستراتيجية الموضوعية لمنظومة الطاقة المتجددة.

٨ - لجنة محاربة الاحتكار:

مهمتها وضع الإستراتيجية العامة لمحاربة الاحتكار وأساليبه ومنها:

(أ) القضاء على الاحتكار بإجبار المحتر على بيع ما يحتجزه من سلع وذلك لإزالة الضيق ورفع الظلم عن الأفراد، حيث تقوم اللجنة بإنذار المحترين لبيع سلعهم بأثمان معتدلة أو ثمن المثل، وإذا رفض المحتر تنفيذ الأمر جاز للسلطة التنفيذية المختصة مصادرة السلع المخزونة وبيعها في السوق بسعر المثل، ويجوز تعويض المحتر بعد ذلك أو عدم تعويضه فالاحتكار جريمة تعزيرية، ويتم تحديد عقوبتها وتقديرها تبعاً لظروف المخالفة، والأضرار المترتبة عليها، والقاعدة أن «ما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله».

(ب) توفير السلع وزيادة المعروض منها في الأسواق.

(ج) الاستيراد المنظم لسد حاجة الناس من السلع الضرورية لارتفاع أسعارها لحين توفير منافذ إنتاج داخلية لها.

(د) التسعير: حيث تقوم اللجنة بمحاربة الاحتكار عن طريق تسعير السلع، ولا مناص في ذلك إذا دعت الضرورة، وعلى كل الأحوال تقوم اللجنة بتحديد هامش ربح يلتزم به المنتجين للسلع والخدمات ولا يسمح بتعديه وفي هذا الصدد من الممكن وضع تكت على السلعة يفيد التكاليف وسعر البيع حتى يتم معرفة هامش الربح والتسعير يتحدد بثمن المثل ولا تلجأ الدولة إليه إلا بعد استنفاد الطرق السالفة.

٩ - لجنة استعادة الأموال المهربة.

١٠ - لجنة مراقبة أداء الزكاة:

مسئولة عن مراقبة تحصيل الزكاة ووضع أساليب تحقيق ذلك، وكذلك مراقبة صرفها في الأوجه التي سبق عرضها.

١١ - لجنة البيئة:

مهمتها ضمان أن تقوم التنمية الاقتصادية والعمرانية في البلاد على أسس تراعى البعد البيئي والتنمية المستدامة وحماية حقوق الأجيال القادمة.

١٢ - لجنة التعاون العربى:

مسئولة عن وضع إستراتيجية التعاون العربى فى النواحي الاقتصادية وذلك فى إطار خطوات مرحلية نحو تحقيق الوصول إلى الاتحاد العربى المنشود، واستغلال كل المقومات المتاحة حتى يكتمل هذا البناء.

ويتفرع منها لجنة فرعية «لإدارة المنح والمساعدات» ومهمتها استغلال تلك المنح والمساعدات الاستغلال الأمثل بالتنسيق والتعاون مع لجنة التخطيط والتنسيق، حتى تقوم بتحديد المشاريع والاستثمارات التى تدخل فيها تلك الأموال ولا توجه إلى أى وجه إنفاق آخر.

١٣ - لجنة التعاون الأفريقى:

مسئولة عن وضع استراتيجية التعاون الأفريقى فى النواحي الاقتصادية وتعمل بالتنسيق مع لجنة إدارة أزمة السد.

١٤ - اللجنة المالية:

مهمتها تنظيم النواحي المالية (الإيرادات والنفقات) وتقوم على ضبط الإنفاق العام بخلاف إدارة الموازنة العامة بوزارة المالية، تتولى مراجعة النفقات وتقرير أولويات الإنفاق، بحيث لا يخرج نفقات تزيد على حد معين إلا بعد الرجوع إليها، كما تقوم بتدقيق موازنات الجهات الإدارية قبل اعتمادها، مع تفعيل رقابة الجهاز المركزى للمحاسبات واشترائه فى الاختصاص المعقود لمراقب المالية المنصوص عليه فى قانون المحاسبة الحكومية لجعل رقابته سابقة ومجدية، ويمكن أن تضم تحتها لجنة مراقبة أداء الزكاة.

ونذكر هنا باختصار بعض المصادر التي يمكن أن توفر تمويل:

- ١ - إعادة تنظيم هيكل ومؤسسات الدولة وضبطها.
- ٢ - تفعيل الزكاة.
- ٣ - تفعيل الوقف.
- ٤ - إنشاء بنك الاستثمار المصرى.
- ٥ - تشجيع المبادرات الشعبية (خاصة رجال الأعمال والإعلام والرياضيين والفنانين) وقد تكون مبادرات مباشرة وغير مباشرة.
- ٦ - إنهاء منظومة العمل الربوى.
- ٧ - ضبط النفقات وترشيد الاستهلاك.
- ٨ - الاستثمار طبقا لاستراتيجية الأولويات.
- ٩ - تعديل المنظومة النقدية (السياسة النقدية).
- ١٠ - الصناديق الخاصة وتم بالفعل النص على ضمها إلى الموازنة العامة فى دستور ٢٠١٤م.
- ١١ - تخفيض التمثيل الدبلوماسى مع الدول التي لا يوجد بها جاليات مصرية أو حجم استثمار كبير على الأقل فى الفترة الحالية.
- ١٢ - الاستغلال الأمثل للموارد.
- ١٣ - تنظيم عمليات الاستيراد والتصدير، وتبنى الدولة للاستيراد بدلا من الوطاء.
- ١٤ - ولما لا يتم الاستثمار فى بعض المشاريع الكبرى عن طريق طرحها للاكتتاب العام.

لجنة الدعم:

تضع إستراتيجية لإعادة هيكلة منظومة الدعم بكاملها على أسس تضمن وصول الدعم لمستحقيه وتحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادى.



المفتاح الحادى عشر

التنمية الصناعية

الاستراتيجية التى يجب أن تقوم عليها التنمية الصناعية:

- ١ - الاهتمام بالتعليم الهندسى والفنى والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ولقد تحدثنا عن ذلك.
- ٢ - أن يكون نمو الصناعة وثيق الصلة بنمو الزراعة وأن يتصافر القطاعان فى سبيل تحقيق هدف إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان، ويعنى ذلك التركيز على قيام الصناعة بتوفير احتياجات الزراعة من المدخلات الصناعية، وكذلك إعطاء اهتمام أكبر لقيام الصناعات ذات الأساس الزراعى والصناعات الريفية ما يتيح فرصا أكبر لزيادة العمالة والدخول، ويوسع بالتالى من سوق تصريف المنتجات الصناعية، ويحد من هجرة أهل الريف إلى المدن، هذا بجانب الاهتمام بالصناعات الرأسمالية والوسيطة، إن ذلك يعنى ضمان إشباع مستمر للاحتياجات الأساسية، وبناء القدرات الذاتية الضرورية، وهذا يقتضى إقامة قاعدة صناعية قوية ومتنوعة قادرة على النمو الذاتى، وهذا لا يعنى أيضا الاقتصار على تلبية احتياجات السوق المحلية وإهمال التصدير، فالتصدير مطلوب لتوفير النقد الأجنبى اللازم لإقامة الهيكل الصناعى، وطبيعة السلع المنتجة للتصدير تختلف مع الاختلاف المتصور للأسواق المستهدفة للتصدير (ذلك بشرط ألا يكون الإنتاج للتصدير على حساب الإنتاج للاحتياجات الداخلية)
- ٣ - التركيز على التكنولوجيات ذات الكثافة العمالية العالية مع عدم استبعاد الأخذ بتكنولوجيات ذات كثافة رأسمالية عالية فى بعض المجالات التى يتم تحديدها بعناية فائقة.
- ٤ - البحث فى أسباب المصانع المتوقفة والمساعدة فى حل مشاكلها وتطويرها وتفعيل دور مركز تحديث الصناعات فى ذلك.
- ٥ - العمل على تطوير الصناعات الموجودة وإزالة ما بها من خلل لزيادة الجودة ورفع الكفاءة وتقليل النفقات.

٦ - تطبيق الدراسات البحثية الموجودة في مصر في مجال الصناعة بعد تطويرها واستخدامها لابتكار تكنولوجيات جديدة.

٧ - تشجيع القطاع الخاص المصرى (فى إطار سياسة واضحة) على الاستثمار فى الصناعة والطاقة المتجددة والتوسع الزراعى والبنية الأساسية، بالتعاون مع القطاع العام فى بعض المجالات والتنافس فى مجالات أخرى وكذلك إنشاء مصانع إعادة تصنيع المواد.

٨ - عقد تحالفات إستراتيجية مع روسيا والصين للاستفادة من تجاربهم الصناعية ونقل تكنولوجيا التصنيع.

٩ - إنشاء مجمع بحوث عربى يضم علماء عرب ومهندسين لدراسة الصناعات القائمة فى البلدان العربية وسبل تطويرها والمزايا الصناعية الموجودة فى كل دولة، وتقديم فرص الاستثمار ودراسات الجدوى والبحوث اللازمة لبناء دول صناعية قائمة على التكامل فيما بينها مستفيدين من تلك المزايا، ومحاولة ابتكار التكنولوجيات المتطورة والتي تستخدم فيها العقول العربية، وذلك للاستفادة من علمائنا ومهندسينا، لنقل فاتورة استيراد التكنولوجيا، وذلك فى إطار صياغة رؤية شاملة بين القادة العرب فى ظل إطار من التعاون والتكامل العربى.

١٠ - يجب إعادة إحياء دور الهيئة العربية للتصنيع وعودتها إلى تصنيع المنتجات التى قامت أصلا من أجلها (إن كان فى ذلك جدوى) وذلك بعد تطويرها.

وأخيرا يجب أن تكون التنمية الصناعية قائمة على الترشيح فى استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وسبل حماية البيئة، حتى لا تكون ضحية التقدم.

التنمية الصناعية والتنمية عموما تطلب دائما توفير مصادر الطاقة ونظرا لأهمية هذا الملف سوف نعرض له ولكن، بشئ من الإيجاز.

إن مشكلة الطاقة التى تعانىها مصر الآن والكثير من المشاكل ترجع لغياب الرؤية وضعف التخطيط.

من هنا فإن على مصر أن تتبنى استراتيجية تخطيطية للطاقة تقوم على الآتى:

١ - إجراء مزج متوازن لمصادر الطاقة المتجددة وتلك القائمة على الوقود الأحفورى، لنتمكن من توفير كهرباء مستدامة بتكلفة مناسبة وآمنة فنيا.

٢ - ضرورة وجود بنية تحتية تتميز بالكفاءة والقدرة على استيعاب نظم إنتاج طاقة متجددة ترتبط بظواهر طبيعية تتغير من حين لآخر، وشبكات نقل تستجيب لاحتياجات العملاء وتحولهم من وقت لآخر من مستهلكين للطاقة إلى منتجين لها ذلك من خلال شبكة كهربائية تتميز بكفاءة نقل وتوصيل عالية من محطات الإنتاج إلى مراكز الطلب الرئيسية، تربط بين شبكة كهرباء التيار المستمر العالي الجهد وشبكة التيار المتردد المنخفض الجهد، والعمل على استقرارها، وتأمين نموها وإضفاء مزيد من الأمان في جانب الإمداد والتشجيع على المنافسة^(١).

٣ - يتم الاقتصار تدريجياً في استخدام الطاقة المنتجة من الوقود الأحفوري حتى يتحول إلى الأغراض الاحتياطية مع وجود ضوابط بشأن العوادم الناتجة من الحرق بما يقلل من استهلاك الوقود إلى مستوى مستدام وبذلك ينحصر استخدام الوقود الأحفوري لأغراض ضمان توليد القدرة المؤكدة في الحدود المرسومة.

٤ - هذا ما يستدعي إنشاء الكثير من محطات المصادر المتغيرة (مثل الرياح والشمس) وهذا يؤدي إلى تزايد أهمية تكنولوجيا التيار المستمر العالي الجهد بالنسبة لاستقرار شبكات الكهرباء الكبرى، حيث أن التيار المستمر العالي الجهد والذي ينقل إلى مسافات طويلة يساهم إلى حد كبير في دعم التوازن بين مصادر الطاقة المحلية والنائية، كما يسمح بالتعويض عند فصل إحدى محطات الكهرباء الضخمة عن الشبكة من خلال القدرات الاحتياطية النائية وسوف تولد الطاقة من الشمس والرياح والمساقط المائية والحرارة الأرضية والكتلة الحيوية.

٥ - تعاون الدول العربية في شبكة ربط كهربائي، فكثير من الدول العربية ذات ثراء فريد في مصادر البترول والغاز الطبيعي وأيضاً طاقة شمسية وسرعات رياح تسمح بمشاركة فاعلة لهذه المصادر النظيفة في خدمة الطاقة بتلك الدول، فإن قراءة تاريخ الإنسانية من وجهة نظر الطاقة تبين أن الحضارة الأقوى هي التي كانت تجيد استعمال الطاقة بشكل أكثر فاعلية وإنتاجاً من الحضارات الأخرى، ومع الارتباط المباشر بين الطاقة والكثير من القضايا الاجتماعية التي تؤثر على التنمية مثل الفقر والعمل والصحة وتغير المناخ، نشأت علوم ومناهج اهتمت بدراسة الطاقة، مثل اقتصاديات الطاقة، إدارة وتخطيط الطاقة وتشريعات الطاقة، بل أصبح نصيب الفرد من الطاقة أحد مؤشرات التنمية.

(١) د/ محمد سعيد الخياط. الطاقة لعبة الكبار.

تشريعات الطاقة:

إنها تمثل الإطار الذى يحدد العلاقة بين الأطراف المعنية بشئون الطاقة «المنتج الناقل - الموزع - المستهلك» حيث تضع الدولة القوانين والتشريعات التى تنظم تلك العلاقات. وفى هذا الصدد تضع الدولة سياسات تنظيمية وإدارية تشمل على توقيع عقود طويلة المدى لشراء الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة، إلى جانب تقديم تسهيلات للربط بشبكة نقل الكهرباء، ويمكن أيضا تطبيق قانون يلزم كل من يقدم على تشييد عقار أو تجديد مبنى بإنشاء وحدات تسخين شمسية، و لقد طبقت تلك التجربة فى إقليم «برشلونة» بإسبانيا، فتلك النظم توفر نحو ٥٠٪ من الطاقة اللازمة لتسخين المياه فى المباني السكنية، أما المباني غير السكنية مثل الأسواق والمستشفيات، فسوف تحتوى على خلايا فوتوفولطية لتوليد جزء من الطاقة الكهربائية التى تحتاجها.

كما يتم وضع معايير للمباني تستهلك قدرا أقل من الطاقة فى الإضاءة والتدفئة والتبريد، من حيث استخدام المواد العازلة فى البناء، وتحسين صيانة أنظمة التسخين والتبريد، وزيادة الاعتماد على الإضاءة الطبيعية فى تصميم المباني وهذا ما يهدف إلى توفير الطاقة بنسبة من ٣٠ إلى ٤٠٪ فى كل مبنى، وتقليل إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة بنسب تتراوح من ٤٠ إلى ٥٥٪. ويرى بعض المتخصصين أن المعايير الجديدة سوف ترفع تكلفة المباني بنسبة ١٢٪، إلا أن المسئولين «الأسبان» يؤكدون أنها لن تتجاوز ١٪ تعوض من وفورات مصروفات الطاقة^(١).

أولا: الطاقة الشمسية:

تستخدم الطاقة الشمسية فى العديد من المجالات، سواء لتسخين المياه أو إنتاج البخار للعمليات الصناعية المختلفة مثل عمليات التبييض والصبغة فى مصانع النسيج إلى جانب استخدامها فى تجفيف الحبوب، وتحلية المياه، وإنتاج الكهرباء كما أن الخلايا الفوتوفولطية^(٢) التى تحول ضوء الشمس مباشرة إلى طاقة تستخدم أيضا على نطاق واسع

(١) المرجع السابق.

(٢) تصنع تلك الخلايا من السليكون - إحدى صور الرمل المنصهر وتصف الخلايا الشمسية مع بعضها البعض فى وحدات تكرارية لإنتاج الطاقة.

فى العءىء من التطفبقات المتنوعة ابتءاء من الآلات الءاسبة مرورا بالسعارات وانءهاء بمرءبات الفءاء و الطائرات الشمسةة؁ وءوءء من تلك الءلافا أنوء عءىءة تسمح بتركببها على أسطء المنازل لإمءاءها بالكهرباء اللازمة مع إمءانبفة ضء فائض الإناءء فى الشبكة العامة للكهرباء؁ وءطبق العءىء من الءول الأوروبفة هءه الأفكار؁ وءشءع المواءفن على الاسءءءمار الصءفر فى تلك الأنظمة؁ ءفء ءءر علىهم ءءلا ءراء ببع الطافة المنءءة من تلك الءلافا للشبكة؁ لفنءكس بشكل مباشر فى ءفض ءلفة إنشاء مءطاء ءولفء لمواءفة ءزافء الطلب المنزلى^(١).

ءانفا؁ طافة الرفاء:

لقلة ءءلفءها وبفضل عءم وءوء لها ءأءفر السلبنى على البفئة فهى ءعء منافس للمصارء الءقلفءفة الءى ءعءمء على النفء والءاز والفءم؁ وإن عاب علىها البعء ءءفرها طبقا لسرعة الرفاء فى الموءع؁ ولكن نظم الءءزفن ءسءطفع أن ءوفر ءلولا لإمءاءنا بالطافة وءء الطلب؁ فالبطارفا الءى ءصنعها العءىء من الشركاء العالمفة مءل «مءسوببشى الفابانبفة» ءلعب ءورا ءببفا فى ءلك.

ءالءا؁ الكهرباء من النفافاء:

باسءءءام ءقنفااء عءىءة فءم إناءء الكهرباء من المءلفاء؁ مءل المءركاء الءى ءعمل بنواءء ءرق المءلفاء ءرقا آمنا فراءى البعء الببئى؁ وءلكل مءطاء ءعمل على ءءمفر ببافا المأكولاء؁ أو مءلفاء الءفواناء والطفور لإناءء ءاز المءءان^(٢) واسءءءامه فى الطهى.

وهءه المءطاء ءءءاء إلى أنوء شءى من مصارء إناءء الطافة مءل روءء الءفوان ومءلفاء الطفور؁ ومءلفاء المنازل والمءلاء بأنوءاعها والأسواق والمطاعم؁ وءل ما فسءفنى عنه الإنسان وبراه من وءهة نظره ءفر ذى قفمة.

وكل ءلك فسءءبفع إءراء ءنففءى فعرف باسم الفرز من المصءر بمعنى قفام الأفراء بفرز مءلفاءهم وءصنففها بما فسءم باسءءءامها فى العملفاء المءلءفة؁ فنءء فى الشارع

(١) الطافة لعبة الءبار ء/ مءمء مصطفى الءففاط.

(٢) فءم إناءء ءاز المءءان بإءراء ءءمر لا هوائى لمءلفاء الءفواناء؁ إذ ءوءع المءلفاء فى ءاوبة مءكمة لا فسءم للأءسءفن بالنفاذ عبورها للمءلفاء؁ فءءولى البءكءرفا ءءللل المءلفاء فى ءو ءال من الأكسءفن؁ ففنءء ءاز المءءان وأكسفء الءربون؁ ءم فءمع الءاز الناءء من عملفاء ءءلل فى ءزاناء لءفن اسءءءامه.

حاويات ذات ألوان مختلفة يكتب عليها الأصناف التي يمكن وضعها فيها فهناك حاوية للمخلفات الورقية، وأخرى للمنسوجات، وثالثة للزجاج، وتسمح كل هذه الإجراءات باستخدام المخلفات بشكل مباشر^(١).

* الكتلة الحيوية:

ويقصد بها كل ما يتم تجميعه من مخلفات، مثل الأشجار الميتة وفروع الأشجار وقشور المحاصيل، وجذوع النباتات، قطع الخشب، وغيرها من المخلفات الأخرى، ويمكن الاستفادة منها من خلال إجراء إعادة التدوير أو إعادة الاستخدام وذلك للحصول على منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي وهذا معناه إعادة التدوير، أما إعادة الاستخدام فهو مثلا إعادة استخدام الزجاجات البلاستيكية للمياه بعد تعقيمها.

وتنتج الكتلة الحيوية من الغابات والعمليات الزراعية، ومخلفات الصرف الصحي وأيضا من تنمية بعض النباتات لغرض استخدامها كوقود صلب مثل قوالب الذرة، وشرايح الخشب، ووقود سائل مثل الزيوت النباتية والمخلفات الحيوانية، وغازى نتيجة لعملية تخمر الكتلة الإحيائية الصلبة والسائلة، فيما يعرف بالتغويز، كما تستخدم لإنتاج الطاقة الحرارية من خلال عمليات الاحتراق، وحرقتها فى محطات خاصة يقلل من الانبعاثات الضارة، تلك المحطات تستخدم المخلفات كمصدر للحصول على طاقة حرارية تنتج بخارا يوجه نحو ريش توربينيه لتوليد الكهرباء، وبالمقارنة بالفحم تحتوى الكتلة الحيوية على القليل من الكبريت المركب لذا فإن استبدال الفحم بها يخفض من انبعاث أكاسيد الكبريت وأظهرت نتائج حرقهما معا إلى انخفاض انبعاث أكاسيد النيتروجين، كما أن استخدام الكتلة الحيوية سيخفض من انبعاثات الكربون!! . وتقدر الطاقة التي يمكن استخدامها من طن قمامة بثلاث الطاقة المخزنة فى طن فحم، وهذا ما يجعل القمامة مصدرا للطاقة يصعب إغفاله^(٢).

ويذكر تقرير عن «أزمة القمامة فى مصر». وحلول مطروحة للتنفيذ سبتمبر ٢٠٠٩م العدد ٤٥٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: أن القمامة فى مصر تعد

(١) د/ محمد سعيد الخياط، لعبة الكبار.

(٢) المرجع السابق.

هى الأغنى من نوعها فى العالم، حيث يصل سعر الطن منها إلى ٦٠٠٠ جنيها نظرا لاحتوائها على مواد ومكونات يمكن أن تقوم عليها عدة صناعات هامة مثل إنتاج الكحول والخل والغازات وغيرها من الصناعات، كما أن القاهرة تنتج وحدها قرابة ١٣ ألف طن قمامة يوميا، ويمكن للطن الواحد أن يوفر فرص عمل لـ ٨ أفراد على الأقل، مما يعنى أنه يتيح توفير ١٢٠ ألف فرصة عمل من خلال عمليات الفرز والجمع والتصنيع.

تقدر قيمة القمامة فى مصر بستة مليارات جنيه تتضاعف قيمتها إلى ١٢ مليار عند تحويلها إلى سلع وسيطة فى صورة خامات ومستلزمات تستخدم فى الصناعة، وتتزايد قيمتها مرة أخرى إلى حوالى ٢٤ مليار جنيه عند استخدامها فى تصنيع منتجات نهائية مثل الزجاج والورق والصاج ولعب الأطفال والأحذية الرياضية والموكيت والمواسير والأجهزة الكهربائية والعبوات، فسلة المهملات تحتوى على بلاستيك وورق وصفيح وألومنيوم وزجاج ومواد عضوية تختلف أسعارها اختلافا شديدا، وإذا استطعنا تدوير هذه المخلفات سنحقق مبالغ طائلة وفرص عمل كثيرة.

تؤكد إحصائيات وزارة البيئة أن مصر تنتج سنويا ٢٠ مليون طن مخلفات بلدية، تخرج من المنازل والفنادق والمنشآت السياحية، بما يعادل ٥٥ ألف طن يوميا؛ حيث تتعدى مخلفات الفرد الواحد ٧٠٠ جرام يوميا..

ويؤكد تقرير حالة البيئة لعام ٢٠٠٨م أن كفاءة عمليات الجمع والنقل لا تزيد عن ٦٥٪ مما أدى إلى وجود تراكمات يومية من هذه المخلفات داخل حدود المناطق السكنية والأراض الفضاء، فضلا عن افتقار عمليات التدوير للوسائل الآمنة بيئيا مما يعرض المواطنين والعاملين بهذه العمليات إلى مخاطر كثيرة.

ولعلنا نرى شوارع القاهرة وما يعتربها من أكوام للقمامة، ولا ندرك أنها تختزل بداخلها ثروها لا نحسن استغلالها بل هى مصدر لتراكم الأعباء والتلوث، ولقد كانت سنغافورة صورة من هذا الواقع خلال الخمسينيات من القرن الماضى حتى جاء «لى كوان» رئيسا للوزراء وأمسك أدوات النظافة وراح يعمل فى الشارع ليعطى الأفراد العاديين المثل والقدوة، ولتتحول سنغافورة إلى عاصمة من عواصم النظافة والجمال.

يتم إنتاج الإيثانول من الذرة - والتي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على جعلها مصدرا رئيسا لإنتاج الإيثانول لاستخدامه كبديل للبنزين وتوفر الدعم الحكومي لذلك - كما يتم إنتاج الإيثانول أيضا من القصب و البنجر والقمح والذرة السكرية وتعد البرازيل والولايات المتحدة المنتجين الرئيسيين للإيثانول بنسبة ٧٠٪ عالميا^(٢).

ويعتبر الإيثانول في الكثير من المناطق وقود المستقبل البديل، باعتباره مصدر طاقة نظيفا، فهو يمنح الفلاحون في البلدان النامية فرصا جيدة لرفع دخولهم.

إن الطاقات المتجددة بأنواعها، وإن ارتفعت تكلفتها الاستثمارية تعد هي السوق المستقبلية للطاقة ويكفي شاهدا على ذلك التحولات الكبرى في سياسات الطاقة في الدول المتقدمة.

لذلك يجب علينا محاولة استنباط تكنولوجيات الطاقة المتجددة محليا وإقليميا بغية وصول نتائج الأبحاث إلى مكونات تراعى أبعاد مناخنا ومتطلباتنا نحن، وذلك بدلا من انتظار تكنولوجيا مستوردة، فالتحدى الآن علمى تكنولوجى بحثى صناعى واستثمارى، كما أن التقدم المنتظر في مجالات الطاقة يظل في جانب منه مرهونا بالتقدم في مجالى تصنيع نظم الطاقة نفسها (رفع كفاءة النظم، تطوير تركيب الخلايا الفوتوفلطية، رفع كفاءة أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية، زيادة عوالية خلايا الوقود) والقدرة على دمج هذه الأجهزة بالتقدم المعلوماتى منعكسا في إثبات مصداقية هذه الأنظمة وثقة المستهلكين فيها، كم أن أجهزة التحكم القابلة للبرمجة يمكنها تلبية الكثير من رغبات المستهلكين عبر أتمتة رغباتهم في شكل عمليات كهروإلكتروميكانيكية.

هذا ولا يقف التطور العلمى عند هذا الحد، بل يبشرنا العلماء أنه سوف يأتى اليوم الذى نتحدث فيه عن اقتصاد الهيدروجين وعن انتقال الكهرباء لاسلكيا وعن أنه سوف يتم تحويل ضوء الشمس إلى طاقة كهربائية بواسطة الأقمار الاصطناعية تبثها في مناطق معينة وسوف يتم استقبال هذه الكهرباء من خلال هوائيات صممت لهذا الغرض.

(١) يعرف الإيثانول بأنه مركب كيميائى ينتمى إلى فصيلة الكحوليات وهو مادة قابلة للاشتعال عديمة اللون تتكون من تخمر السكر يستعمل في صناعة العطور ويستخدم كوقود في المحركات الميكانيكية المجهزة للإيثانول، أو خليط الإيثانول مع البنزين.

(٢) د/ محمد الخياط-المرجع السابق

إن مجابهة الطلب على الطاقة يعتمد فى المقام الأول على ترشيد استهلاكنا، لأن الترشيد سوف يوجه الطاقة التى تم توفيرها إلى نقاط استهلاك أخرى، ويصل بمستوى الخدمة إلى درجة عالية، ولدينا ولاية كاليفورنيا التى استطاعت ترشيد ثلث احتياجاتها من الطاقة لتضرب المثل فى إمكانية بلوغ برامج كفاءة الطاقة منزلة أعلى من إنشاء محطات جديدة تستدعى توفير تمويلات ووقود وتنفث فى سماء ملبدة بسحب الكربون مزيدا من الكربون، وكأنما هو التأكيد على طبيعة الحضارة التى نحياها بأنها كربونية الأصل والجوهر والمنتهى، ولكن كما تستطيع الحضارة أن تنمو من جذور كثيرة يمكن للطاقة أيضا أن تزدهر من مصادر عديدة، لتنشأ نظم مختلفة الأصل متآلفة الهدف ولعلنا نتطلع إلى اليوم الذى نعيش فيه حياتنا على نظم طاقة نظيفة صنعت منظومتها بالكامل فى بلادنا، فتشرق حضارة ما بعد الكربون^(١).



(١) المرجع السابق.

المفتاح الثانى عشر

التنمية المحلية

لقد نظم المشرع فى الدستور (٢٠١٤م) الإدارة المحلية ومنها النص على اللامركزية - وحسنا فعل المشرع - وما يترتب على ذلك من آثار إيجابية كثيرة، منها نقل بعض اختصاصات السلطة المركزية إلى المحليات وذلك بعد رفع كفاءتها وتطويرها وتعزيز مستوى الشفافية فيها ورقابة المواطنين للبيروقراطية على نحو يستجيب لمطالبهم وتطلعاتهم مما يعمل على تحسين الأوضاع وتحقيق التطوير.

ولكننا فى هذا المقام سوف نتحدث عن آلية تساعد فى التمويل والتطوير والمشاركة الشعبية ألا وهى: «بنك الاستثمار المصرى» ويقوم بنك الاستثمار المصرى على مبدأين أساسيين هما مبدأ المشاركة ومبدأ اللامركزية.

ويراعى مبدأ المشاركة ظروف المجتمع النفسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يكفل عدالة التوزيع فى المعاملات سواء فى توزيع أعباء الاستثمار أو توزيع العائد منه، كما أن تقديم البنك الاستشارات الفنية والخبرات التنفيذية للمشروعات الاستثمارية يؤدى إلى مشاركته فى مواجهة مخاطر الاستثمار والحد منها، ويؤدى ذلك إلى حث الأفراد على الادخار والاستثمار.

أما مبدأ اللامركزية الذى يقوم عليه هذا البنك، فيتمثل فى إقامة علاقات مباشرة بين البنك والعملاء من فلاحين وتجار وطلبة وموظفين، ويؤدى هذا الاتصال المباشر إلى كسب ثقتهم، مع مراعاة الظروف النفسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلى، ويستتبع ذلك تفاعل الأفراد مع المشروعات الاستثمارية المرتبطة ببيئتهم، وشعورهم بالمسؤولية، ومشاركتهم الإيجابية فيها، مما يساهم فى دفع عملية التنمية المحلية، ومن ناحية أخرى يؤدى إتباع مبدأ اللامركزية إلى استغلال طاقات البيئة والمجتمع المحلى أفضل استغلال، واستخدام الحلول المناسبة للمشاكل المحلية، مما يؤدى إلى تحقيق نمو متوازن للبيئة، كذلك يكفل مبدأ اللامركزية توفير عامل الضمان فى العمليات الائتمانية والاستثمارية، ذلك أن القروض التى يحصل عليها أصحاب المدخرات من البنك تتم فى

ضوء معرفة البنك الشخصية بهم، ومعرفته لظروفهم والغرض من الاقتراض، وهو ما يوفر عنصر الضمان دون تقديم ضمانات مالية من جانب العميل، يتناسب هذا الوضع مع ظروف الدول النامية من حيث عدم إرهاق العميل ماديا. ومن ناحية أخرى يحقق مبدأ اللامركزية ميزة استثمار المدخرات فى منطقة وجود البنك، مما يؤدي إلى النهوض بالبيئة المحلية، ويحث على تنمية الوعى الإدخارى لدى الأفراد، إلى جانب تدعيم الروابط بين البنك والمجتمع المحلى.

ويؤدى بنك الاستثمار المصرى إلى تحويل سلوك الأفراد من السلبية إلى الإيجابية، نتيجة لمشاركتهم فى عملية التنمية المحلية، وذلك يساعد على الحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

ومن هنا فإن بنك الاستثمار المصرى يمكنه القيام بالأدوار الآتية:

أولاً: تحركات البنك نحو الاستثمار ليست تحركات عشوائية بل تكون فى إطار الرؤية العامة للدولة والتخطيط الموضوع لكل محافظة (القائم على التكامل بين جميع المحافظات مع تحقيق الاستفادة من جميع الثروات والموارد التى تتمتع بها كل محافظة).

ويتم التنسيق بين البنك والمحليات، وبذلك يتحقق التعاون والمشاركة الفعالة بين الدولة والمؤسسات والمواطنين والاستفادة من كل الجهود وتوجيهها نحو الإنتاج الحقيقى المتنوع، ويخضع البنك لرقابة الجهات المعنية.

ثانياً: الأدوار التى يمكن أن يؤديها البنك:

١ - يتم من خلاله استثمار الفرص المتاحة فى جميع أنحاء الجمهورية ولا يعمل البنك بنظام الفوائد.

٢ - يساعد وزارة الزراعة فى الإشراف على تنفيذ الدورة الزراعية ومهام الزراعة التعاقدية والحفاظ على الرقعة الزراعية وزيادتها وزيادة إنتاجية المحاصيل والتوسع فى الصحراء والاستثمار بأنواعه المختلفة.

٣ - يقوم البنك بتقديم الخدمات المصرفية، ومنها فتح الحسابات التى تتنوع إلى ثلاثة: (أ) الحسابات الادخارية: يتم فيها تجميع أموال المصريين وليس لها حد أدنى وهذه الحسابات تحقق عامل السيولة للمودعين إلى جانب تقديمها لقروض بدون فائدة لهم.

(ب) الحسابات الاستثمارية: ويشارك أصحاب تلك الحسابات البنك في الاستثمارات، تبعا لحجم ومدة وديعة كل منهم، وبذلك يتوفر في هذه الحسابات دافع للربح. ويترتب على عدم تحديد حد أدنى للحسابات الادخارية والاستثمارية حرص وتشجيع الأفراد على توجيه مدخراتهم للبنك حيث يتيح الفرصة لقاعدة كبيرة للتعامل معه وهو نوع من التربيبة الادخارية، إلى جانب حث الأفراد على استثمار مدخراتهم في أوجه شرعية، وهو ما يميل إليه غالبية الشعب المصرى.

(ج) صندوق الخدمة الاجتماعية: وتتكون موارده من تبرعات الأفراد وحصيلة الزكاة ويستخدم جزء من موارد هذا الصندوق فى مواجهة الكوارث التى قد يتعرض لها المودعون، كما يتم توزيع حصيلة الزكاة على مصارفها الشرعية، ويحقق بذلك البنك عنصر الطمأنينة والاستقرار لعملائه، إلى جانب تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعى.

(د) يقوم البنك ومن خلال اتصاله الوثيق بالناس ومعرفته بهم فى المنطقة التى يخدمها تحديد الأسر والفئات المستحقة للدعم ويقوم بتقديم لها أدوات إنتاج من صندوق الخدمة الاجتماعية ويساعدها فى الاستثمار مما يوفر لها دخل ثابت لا تحتاج معه إلى دعم، وبالتالي يتم رفع فاتورة الدعم عن كاهل الدولة دون المساس بالفقراء ومحدودى الدخل.

(هـ) يتم توجيه مدخرات المصريين فى الخارج إلى الحسابات الاستثمارية مما يعمل على زيادة المقدره التمويلية والقيام بالاستثمارات اللازمة مباشرة سواء بالمشاركة أو بتمويل المشروعات ويؤدى ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فى الاقتصاد ككل، وبالتالى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات الداخلية والخارجية.

(و) تحدثنا عن أن البنك يقوم بالاستثمار فى كافة أوجه الثروات الموجودة فى نطاقه وأمثلة على ذلك الاستثمار الزراعى، والصناعات القائمة على القطاع الزراعى والثروات المتاحة والإنتاج الحيوانى والداجنى والثروة السمكية والصناعات القائمة عليها والتطوير السياحى والتوسع فى الصحراء، وقطاع الإسكان، والتجارة الداخلية والخارجية أيضا، وقطاع الأدوية والتعبئة والتغليف.. إلخ.

وبصفة عامة فإن مجالات الاستثمار التى يقوم البنك بتمويلها تنتج فى الغالب سلعا وخدمات تعتبر من الأولويات الضرورية تبعا لاستراتيجية الأولويات التى تحدثنا عنها، ويمكن للبنك إنشاء من الشركات ما يراه مناسبا للقيام بذلك.

ومن هنا فإن الضرورة تقتضى تدشين بنك الاستثمار المصرى فهو تطبيق عملى وفعلى لمبدأ اللامركزية.

ويمكن فى هذا السياق تطوير الجمعيات التعاونية الزراعية وتحويلها إلى بنوك استثمار كما يمكن تحويل بنك التنمية والائتمان الزراعى للعمل بالنظام السابق، وعلى ذلك لابد من النظر بجديّة فى إسقاط الديون المتعثرة على الفلاحين، خاصة الذين منهم لا يملكون سداها. ولقد كان فى مصر تجربة مشابهة لذلك بدأت فى عام ١٩٦٣م وهى محاولة تجربة للمصارف الإسلامية، ولقد تم إنشاء تسعة مصارف حتى فبراير ١٩٦٧م^(١)، ولكنها تعرضت للتجميد فى هذا التاريخ بعد تجريفها من سمتها الرئيسية وهى التعامل بدون فائدة، فلم تكن تتمتع بمظلة قانونية عند إنشائها، ولذا قرر البنك المركزى المصرى تغيير نظامها حتى تتماشى مع الخط الذى تسير عليه البنوك الأخرى، ولكن إذا أردنا الاقتصاد الحقيقى والاستثمار السليم، فيجب على البنوك الأخرى توفيق أوضاعها بما يتماشى مع نظام بنك الاستثمار المصرى فيما يخص المعاملات الربوية.

ولقد أعقب تلك التجربة إنشاء بنك ناصر الاجتماعى فى بداية السبعينات، ويتميز هذا المصرف اللاربوى بقيامة بأعمال تجارية من شأنها مساعدة أفراد المجتمع من المهنيين والحرفيين والمزارعين وذلك بتملكهم آلات ومعدات أو غيرها من السلع الإنتاجية التى تكفل لهم مزاولة عمل يعود عليهم بدخل منتظم، ويتم تسديد أسعار تلك السلع على أساس عقد البيع الآجل.

وفى سنة ١٩٧٩م تم إنشاء بنك فيصل الإسلامى الدولى وهو من المصارف الإسلاميين متعددة الأغراض، حيث يقوم بتأدية الخدمات المصرفية التى تؤديها البنوك التجارية، إلى جانب قيامة بمشروعات استثمارية بالمشاركة، ومشروعات تخدم احتياجات أصحاب الدخل المحدود^(٢).

وفى بداية الثمانينات تم إنشاء المصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية الذى يقوم باستثمارات طويلة الأجل فى قطاع المقاولات والاستثمارات العقارية، والقطاع التجارى والقطاع الزراعى وفى مجال الإعلام الدينى.

(١) د. يوسف قاسم: التعامل التجارى.

(٢) المصرف الإسلامى الدولى - التقرير السنوى ١٩٨٣م.

وإذا كانت مصر قد شهدت توالى إنشاء المصارف الإسلامية منذ بداية الستينيات، فلقد شهدت أيضاً بداية عملية التنسيق والتعاون بين هذه المصارف، وذلك بإنشاء «الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية» سنة ١٩٧٧م، وهو هيئة علمية منظمة لربط أنشطة وعمليات المصارف الإسلامية وتحقيق الغاية من وجودها، وهي تطبيق القواعد والأحكام الشرعية فى المعاملات الإسلامية، إلى جانب قيام الهيئة بالمساهمة فى الحركة العلمية والفكرية لنشر الثقافة الإسلامية فى هذا المجال.

تلك كانت نظرة عابرة على البنوك الإسلامية وتاريخ نشأتها فى مصر. وبصفة عامة، فإن إنشاء المصارف الإسلامية فى مصر يؤدى إلى دعم الجهاز المصرفى بوحدات مصرفية جديدة، تتميز بكفاءة فنية وقدرة تمويلية عالية، وذلك فى مواجهة المصارف الأجنبية الربوية المتزايدة، ولا ننسى أن تلك المصارف ساهمت بشكل ما فى فترة من الفترات فى خروج أموال المصريين إلى الخارج .

كما تؤدى المصارف الإسلامية إلى زيادة الأوعية الادخارية مما يساهم فى ترشيد الاستهلاك والحث على الادخار وفقاً للأحكام الشرعية، ومن ناحية أخرى يؤدى حشد المدخرات، وخاصة مدخرات العاملين بالخارج إلى زيادة المقدرة التمويلية للدولة كما ذكرنا سابقاً، فهى تهدف إلى تطوير العادات الادخارية للأفراد، وإصلاح نظام الإقراض وتمويل المشروعات الاستثمارية، بما يؤدى إلى المشاركة فى تنمية المجتمع المحلية، وبذلك تعمل تلك البنوك على تحقيق التوازن بين الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من التوسع فى تدريس الصيرفة الإسلامية فى مصر، ولعلنا نلاحظ توجه كثير من دول العالم مؤخراً إلى ذلك .

التخطيط للمدن الجديدة:

أما عن التخطيط للمدن الجديدة والتوسع فى الصحراء والذى هو ضرورة لا بد منها، فأعتقد أن الدولة المصرية الآن لديها خطة طموحة للتوسع فى الصحراء وفتح آفاق جديدة لمحافظة الجمهورية، ولا بد أن تكون خطة التوسع تلك ضمن تخطيط عام وشامل ومتدرج، بحيث يعالج الأمور الأكثر إلحاحاً، فتلك الخطة تنفيذها يتطلب الكثير من الوقت بالإضافة إلى تمويل هائل، ومن هنا يجب أن تكون الزاوية التى ننظر منها هى الآتى :

- (أ) التوسع فى الصحراء بما يخدم المحافظة على الرقعة الزراعية وزيادتها وفك التكدس السكانى والقضاء على العشوائيات.
- (ب) استكمال المشاريع التى بدأت وأنفقت عليها مليارات أولا إذا كان هناك جدوى اقتصادية منها، ثم البدء فى مشاريع جديدة.
- (ج) يأتى ذلك أيضا بعد إعداد وترتيب الأوضاع الداخلية وتعديل القوانين وتفعيل المؤسسات، ويعد ذلك تأسيس للمرحلة الثانية مع الأخذ فى الاعتبار المرونة وعدم الجمود والتعامل مع الأمور الطارئة.

(د) يجب أن يكون التخطيط للمناطق العمرانية الجديدة قائم على الآتى:

- ١ - إن نشأة المدن و تطورها يرتبط بمجموعة من العوامل الاستراتيجية المتعلقة بالموقع والموضع والعوامل الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج خاصة التوسع الزراعى بالنسبة لمصر، وأيضا العوامل السياسية نظرا لتقسيمها الإدارى، هذا بالإضافة إلى التفاصيل التى يضعها المتخصصون فى تصميم المدن وتنفيذها.
- ٢ - محاولة أن يضع مخطوطو المدن المستقبلية اعتبارات عديدة قبل الشروع فى تصميم مدن منسجمة بيئيا فالدراسات البيئية لها صفة الأولوية والقول الفصل فى تحديد مصير المخططات المقترحة لإنشاء المدن.
- ٣ - فى هذا الإطار يأتى محاولة إخضاع المباني لدراسات عن الطاقة والعزل المستخدم، والخامات المستخدمة فى البناء، بحيث تحصل المباني المكتفية ذاتيا من الطاقة على تصاريح فورية خضراء اللون، فى حين يضطر أصحاب المباني المستعيرة للطاقة لتوقيع اتفاقيات شراء طاقة من شركات بيع الطاقة الخضراء حتى يمكنهم الحصول على تراخيص البناء. كما يتم دراسة امتداد شبكات غاز الميثان على الجدران الخارجية للمباني ناقلة نواتج تخمر المخلفات وبواقى الطعام لتخمرها وتنتج منها غاز ميثان يتصل على شبكة الغاز الخاصة بالمبنى من خلال صمامات تحكم وعدادات قياس، أما المخلفات الأخرى كالورق والزجاج والمواد البلاستيكية فسيتم تجميعها منفصلة لإعادة تدويرها وتقليل الطاقة المستهلكة لإنتاج عبوات جديدة، والمباني تشمل المنازل والمصانع والمدارس والمستشفيات.. إلخ^(١). ويتم العمل على ذلك إن أمكن طبعا.

(١) د/ محمد مصطفى الخياط - الطاقة لعبة الكبار.

- ٤ - أن تتميز المدن ببساطة العمران والتخطيط، ويكون ذلك بالاستفادة من المساحات الأفقية قدر الإمكان، بدلا من تكديس الأدوار فوق بعضها، بحيث لا يرتفع أدوار المبنى على اثنين أو ثلاثة، فذلك يعطينا الإحساس بالرحابة والاتساع، ولا تحتاج إلى مصاد، ويتوافر لها المساحات الخضراء، وذات شوارع واسعة تستوعب التطور المستقبلي كما تتناسب شبكات الطرق والمواصلات مع حجم المدينة وتوقعات المستقبل، وأن تكون المباني معبرة عن روح الهوية المصرية.
- ٥ - إن المدن ترتبط أوصالها بوسائل المواصلات فهي العنصر الحيوى لربط المركز بالأطراف والأوصال ببعضها البعض، وبحسب مرونة شبكات المواصلات يتحرك العمران وتتدفق الحركة شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، مما يعمل على السهولة والزيادة فى الاستثمار وتنشيط الحركة التجارية (شبكة طرق مرنة)، ولا نحتاج إلى شبكة داخلية فقط بل نحتاج إلى تعظيم الشبكة الدولية.
- ٦ - أما عن المقابر، فيتم تخصيص لها الأراضى التى تخدم كل منطقة وتتناسب مع حجم التوسع المستقبلى والزيادة السكانية وضرورة إصدار قانون يمنع بناء المقابر المرتفعة عن سطح الأرض، فيتم بناء المقابر الشرعية والتي تظهر كمساحة خضراء دون عشش أو عشوائيات.
- ٧ - كل ذلك طبعا بالإضافة إلى الخدمات الأساسية والمرافق وأماكن المنزهات... إلخ)



المفتاح الثالث عشر

التطوير السياحي

التطوير السياحي يختلف عن التنشيط السياحي ، حيث أن هذا الأخير هو تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة لتشجيع النشاط السياحي في مصر وترتبط في المقام الأول بالاستقرار الأمني.

أما التطوير السياحي فهو أعم وأشمل من ذلك ، وقد يحدث بالتوازي مع ضبط الأمن في البلاد وترميم وتطوير جميع الآثار والمناطق السياحية على مستوى الجمهورية وإعادة إليها رونقها الحقيقي والطبيعي ، وكذلك استخدام مناطق جديدة تكون عوامل جذب سياحية ، والإعداد لنوعيات السياحة الدينية والعلاجية بجانب التاريخية ، و سياحة المهرجانات والمؤتمرات وتنظيم كافة جوانب النشاط السياحي.

والسياحة في ظل الأوضاع الطبيعية للبلاد تعد من أهم مصادر الدخل ، كما تبرز كمنشآت اقتصادية كثيفة العمالة ، حيث تعد من أبرز القطاعات توظيفا سواء من خلال الوظائف المباشرة في المنشآت المقدمة للخدمات السياحية أو في المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يملكها ويديرها أفراد حرفيون تعد مصدر دخلهم الوحيد ، وبالنظر إلى الوظائف غير المباشرة فإن كل وظيفة مباشرة في قطاع السياحة تقابلها وظيفتان غير مباشرتان ، بما يعنى أن كل وظيفة تحدث في القطاع تمثل ثلاث فرص عمل وليست وظيفة واحدة.

ونظرا بأن مصر تتمتع بمميزات نسبية في هذا القطاع مقارنة بدول العالم منها التراث التاريخي والحضارى المتنوع وكذلك ، تمتلك مصر مقومات جميع أنواع السياحة بأنشطتها المختلفة لما تملكه من موقع فريد ومناخ متميز وشواطئ على البحرين الأحمر والمتوسط ، كل ذلك يؤهلها بأن تكون المرصد السياحي الأول في العالم.

الأمر الذى يستدعى إنشاء المجلس الأعلى للسياحة:

يشمل هذا المجلس كافة الوزارات والهيئات المعنية بصناعة السياحة لتوحيد قرارات هذا المجلس في عمل خطة قومية للتنمية السياحية في مصر ، ولتبدأ من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالى إلى وزارة الدفاع والداخلية والنقل والمواصلات ، والبيئة والصحة

والموارد المائية والآثار والاتصالات والتنمية المحلية والتخطيط والتعاون الدولي والمالية والاتحاد العام للغرف السياحية، والتطوير الحضري ليشارك الجميع فى وضع تصور واستراتيجية قومية لإعادة التخطيط لاستغلال مقومات مصر السياحية بصورة لائقة وبدراسة جدوى اقتصادية، على أعلى مستوى وإعادة ترتيب وتعديل كافة القوانين والأنظمة مع توفير البنية الأساسية لتلك الصناعة، وذلك فى صورة خطة قومية تنفذ على مراحل طبقاً لإمكانيات الدولة الحالية.

وتلك هى العناصر التى يجب العمل عليها:

- ١ - العمل على أن تكون مصر عبارة عن متحف مفتوح حيث أننا نمتلك ثروة أثرية وحضارية عظيمة، تنتشر فى ربوع مصر، محافظات ومراكزها وشوارعها وقراها لا تخلو من أثر من الآثار علينا أن نبرز كل ذلك ونظهره فى شكل حضارى يليق بمصر، وكذلك كل ما يعبر عن ثقافتنا وتاريخنا وهويتنا عبر التاريخ... حيث تصبح مصر قبلة للعالم أجمع.
- ٢ - إزالة جميع مظاهر العشوائية من منطقة الحسين والأزهر والعتبة وترميم جميع الآثار الإسلامية الموجودة بها وإعلانها معرض مفتوح للسياحة الإسلامية ودائم، وما يستلزم ذلك من إجراءات.
- ٣ - ترميم جميع الآثار المعبرة عن مصر القبطية وإظهارها على نحو يليق بها، وكذلك الآثار الموجودة بالمحافظات التى تعانى من الإهمال والتقصير الذى سوف يتسبب فى فقدان ثروة عظيمة تعبر عن ماضينا وحاضرا وميراثنا لأبنائنا.
- ٤ - الاهتمام بالنيل وإزالة جميع مظاهر التعدى عليه وتطهير مجراه والاستفادة بكورنيش النيل على أكمل وجه وبشكل حضارى جمالى وتفعيل السياحة النيلية وتنظيمها وإقامة المسابقات والعروض النيلية والنوافير الراقصة، وكل ذلك مع الحرص على عدم الضرر بمجرى النهر.
- ٥ - إعادة ميدان رمسيس إلى طبيعته الجمالية وعودة إليه تماثله ونافورته المائية وإزالة كل مظاهر العشوائية التى توجد بالميدان.
- ٦ - منطقة وسط البلد وما بها من تراث حضارى يعبر عن القاهرة الخديوية، ومعظم المباني الموجودة بها هى شبه خالية من السكان المالكة باستثناء المحلات فى الأدوار الأرضية وبعض الشقق السكنية، لما لا يقوم ذلك المجلس بترميم تلك المباني الأثرية

والتي تركها أصحابها وتحويلها إلى منطقة فنادق سياحية وأثرية، ولقد ترددت أقوال أن أحد رجال الأعمال قد طلب من حكومة نظام مبارك بعمل هذا المشروع وتطوير منطقة وسط البلد، وحتى البحث عن أصحاب هذه العقارات ومالكها في الداخل والخارج والتسوية معهم حتى لا تتم بعد ذلك أى منازعات قضائية ولكن تم الرفض من قبل الحكومة، ألا يحتاج هذه الموضوع إلى دراسة؟!

٧ - تطوير منطقة الأهرامات والمتحف الكبير، وذلك بعمل نفق أسفل الطريق تمر منه سيارات القاهرة المتجه إلى الفيوم، ثم ضم تلك المنطقة (ما بين الأهرامات والمتحف) خاصة أن بها نادى الرماية للقوات المسلحة، وفندق المينا هاوس، وبعض المنشآت الأخرى، ثم تحويل المنطقة بالكامل إلى معرض سياحي مفتوح فنادق وبارازارات ووسائل ترفية وجذب سياحي ومنطقة خدمات سياحية، وإقامة مسابقة سنوية دولية للخيول تحت سفح الأهرامات.

٨ - تطوير المناطق المتاخمة للمناطق السياحية وهذا ضمن برنامج موسع للقضاء على العشوائيات.

٩ - الدعوة إلى حملة قومية للوعى السياحي تشارك فيها كليات ومعاهد السياحة الموجودة فى مصر، مع ضرورة أن يكون الخريج أصلاً صانع سياحة، كما يتم التوعية بأهمية السياحة وأسلوب التعامل اللائق مع السائح الأجنبي وذلك بعد وضع رؤية محددة لهذه الحملة.

١٠ - حملة تسويق سياحي داخلية وخارجية ضمن برنامج إعلامى شامل وتوجيه الاهتمام اللازم لتنشيط السياحة.

١١ - وضع نموذج لإعادة تخطيط القرية المصرية والتي قامت بشكل عشوائى وتفتقد إلى الرونق والهوية، والعمل على تنفيذ هذا النموذج فى جميع القرى المصرية من المحليات، لنبرز الريف المصرى بسحر ورونق خاص وهذا ما يعنى وضع نموذج مخطط للقرية والمدينة المصرية تتبناه وزارة التطوير الحضري، تصل فيه بجميع قرى ومراكز الجمهورية إلى هذا النموذج وذلك فى ظل إستراتيجية بعيدة المدى.

١٢ - عمل خطة تنمية شاملة لساحلى البحرين الأبيض والأحمر واستغلال هذا الموقع الفريد الاستغلال الأمثل وتنظيم المسابقات المائية الإقليمية والدولية والعروض فيها.

- ١٣ - الاهتمام باستغلال سياحة السفارى فى الصحراوين الغربية والشرقية فى ظل خطة موضوعة لذلك مع تأمين الحدود.
- ١٤ - إنشاء مدينة متكاملة للألعاب الرياضية قادرة على استضافة الأولمبياد وتكون فى الصحراء، وتحتوى على استادات حديثة لإقامة مباريات كرة القدم، بحيث يتم وضع مصر على خريطة السياحة الرياضية وتوفير البنية الأساسية لذلك.
- ١٥ - الاهتمام البيئى بالمناطق السياحية والتأمين الجيد بالوسائل الحديثة للمناطق السياحية والمناطق الأثرية وهو ما يستلزم عمل منظومة مراقبة شديدة ومتقدمة على كل المناطق الأثرية والمتاحف فى الجمهورية.
- ١٦ - اهتمام المحليات بالمناطق السياحية وعدم فرض إتاوات فى صورة رسوم من المحليات دون تقديم خدمة.
- ١٧ - تفعيل كافة قوانين الدولة المنظمة للعمل فى المجال السياحى وعدم إهدار حقوق الشركات من الوزارات المسمى وزارات سيادية (ملف الحج المصرى).
- ١٨ - تفعيل قوانين العمل فى كافة قطاعات الفنادق بصورة حضارية وعدم تركها للسياسة العشوائية التى تعمل بها، لما لها من أثر سلبي على الأداء السياحى.
- ١٩ - الاهتمام بعمل شبكة طرق محترمة تليق بمصر سياحيا وتجاريا وحضريا.
- ٢٠ - إعادة النظر فى خريطة مصر السياحية واستغلال إمكانيات الكثير من المناطق الموجودة والمهملة سياحيا مثل سيناء ومالها من قدسية عظيمة وكذا مدينة رشيد بآثارها وموقعها المميز (النيل - البحر المتوسط)، وكذلك مدينة الفيوم التى يمكن وضع مخطط خاص لها على بحيرة قارون ووادى الريان بمنظور سياحى عالمى يليق بهذه المنطقة المهملة وعدم تركها للعشوائيات السياحية فى صورة لا تليق بهذا الموقع الفريد والذى إذا وجد فى أى دولة فى العالم سوف يكون مقصد سياحى عالمى وحده إلى جانب توافر الحضارات القديمة فيه، كما أن ذلك سوف يوجد فرص عمل لأهالى المدينة مما يحد من الهجرة الداخلية.
- ٢١ - استغلال إمكانيات المنطقة الأثرية الكبيرة فى أخميم والتى تعد مثل مدينة الأقصر ولكنها بعيدة كل البعد عن الخريطة السياحية.
- ٢٢ - على وزارة التربية والتعليم تدريس فى مادة التربية القومية لتلاميذ المدارس أهمية السياحة للاقتصاد القومى وضرورة الاهتمام بالسائح والتعامل معه على أنه سفير لبلده لدينا.

- ٢٣ - العمل على زيادة أسطول الطيران المصرى ، وزيادة الخطوط المباشرة بين مصر والدول الصديقة ، وعمل سوق تجارى متكامل على أعلى مستوى يحتوى على متحف للآثار بالمطارات الكبرى ، وكذا تفعيل سياحة الترانزيت.
- ٢٤ - تكثيف سعى وزارة الآثار لاستعادة الآثار المهربة للخارج وتعاون وزارة الخارجية معها وهيئة الاستعلامات ، فهذه ثروتنا ومظهر حضارتنا وذاكرتنا التاريخية.



المفتاح الرابع عشر

التنمية الزراعية

تتطلب التنمية الزراعية الآتى:

أولاً: التصدى بكل حزم للتعدى على الأراضى الزراعية، والحفاظ على كل شبر يمكن زراعته، وكل محافظ مسئول عن ذلك فى محافظته، يعاونه وزارة الزراعة، وبنك الاستثمار بعد إنشائه.

ثانياً: يتم معاقبة كل من تعدى على الأرض الزراعية ليس بالإزالة ولكن باقتضاء تعويض مادي يتناسب مع هذا التعدى على الرقعة الزراعية وتحويل أرض خصبة مجهزة بوسائل رى وصرف.. وغيرها، وتساهم فى الإنتاج القومى إلى غرض عقارى، فمن الممكن أن يصل التعويض المادى إلى الفرق بين سعر المتر أرض زراعية وسعره أرض سكنية خاصة إذا كان هذا التحويل هدفه تجارى وليس الحاجة الشديدة والمتعثرة للسكن.

ثالثاً: اعتقد أن الدولة لديها خطة زمنية لإنشاء مجتمعات عمرانية جديدة فى المناطق الصحراوية يشارك فى إقامتها القطاع الخاص مع الدولة بقوانين واضحة ومباشرة وبرقابة الدولة تستهدف استيعاب الزيادة السكانية فى الدلتا ووادى النيل حتى تكون متنفساً للخروج إليها، حتى يتم المحافظة على الأرض الزراعية الحالية والتوسع فيها دون التوغل السكانى عليها، وهذا ما يسمى بالتوسع الأفقى.

رابعاً: حماية الثروة الأراضية بالتوسع فى مشروعات صيانة التربة ورفع مستوى إنتاجيتها، والاهتمام بمشروعات الصرف واستكمال المشروعات الأخرى المكتملة للسد العالى ومنها غرب النوبارية - توشكى - ترعة السلام - شرق العوينات - درب الأربعين - برنامج القرية الجديدة، ويرتبط بذلك أيضاً التصدى لتصحّر الأراضى الزراعية وكذلك وقف التدهور فى قطاع الأراضى المستصلحة، والتفاوض من أجل عودة حقوق الدولة مع المستثمرين ووضع نظام مرن ييسر المراقبة والمحاسبة فى إدارة واستغلال أراضى الدولة.

خامساً: الحد من الضياع فى الأراضى الناشئة عن تفتت الحيازات الزراعية، وما يصاحب ذلك من بعثرة محصولية وانخفاض فى إنتاجية الموارد الزراعية، وتفعيل نظامى الزراعة التعاقدية والدورة الزراعية، والاتجاه إلى إنتاج المحاصيل الإستراتيجية

طبقا لإستراتيجية الأولويات، وضرورة عودة القطن المصرى إلى مكانته ليس فقط فى صورة مواد خام، بل فى صورة منتجات تشبع السوق المحلى و تغزوا العالم من مصانع الغزل والنسيج المصرية.

سادسا: العمل على ترشيد الاستهلاك فى المياه وإدخال النظم الحديثة فى الري كالرش والتنقيط وتحلية مياه البحر، وذلك على حسب طبيعة التربة ونوع الزراعة، واستغلال خزانات المياه الجوفية التى تعوم عليها صحراء مصر خاصة الغربية.

سابعا: التعاون مع دول حوض النيل فى الاستثمار الزراعى للاستفادة من مياه النيل والأرض الخصبة والتبادل التجارى.

ثامنا: توفير وسائل نقل جيدة ووسائل تخزين مناسبة تمنع وتقلل من الإهدار والفاقد من التخزين.

تاسعا: تطوير الزراعة القائمة بتطبيق البحوث الزراعية، واستنباط بذور زراعية أكثر إنتاجية وأقل استهلاكاً للمياه والتوسع فى زراعة الصبار لإنتاج البيوديزل وهو يمكن أن ينمو فى الأراضى الصحراوية والملحية وحواف الترع والمصارف وتروى بمياه المخلفات.

عاشرا: إنشاء مصانع على أطراف المدن استغلالاً لثرواتها وتقوم على الاستفادة من تصنيع المنتجات الزراعية.

أحد عشر: الاستفادة من ملايين الأطنان من الطمي خلف السد العالى والذى حملته مياه الفيضانات ثم ترسبت أمام السد وتقدر بنحو ستين مليون طن فى العام الواحد، ويتم استغلالها فى تخصيب الأرض الزراعية، وذلك عن طريق استخراجها وتجفيفها ثم نقلها بالصنادل بدلا من تركها تقلل من سعة تخزين السد العالى، ولا شك أن ذلك يقلل من استخدام الأسمدة والمبيدات وما تتركه من آثار ضارة.

اثنى عشر: إزالة الأغلام فى منطقة الساحل الشمالى واستغلال الأراضى فى الزراعة وإقامة مشاريع.

ثالث عشر: الاهتمام بالثروة الداجنة والحيوانية والجمال والأغنام بتوفير المراعى لها وإقامة مصانع الأعلاف، فتهبط أسعار التسمين مما ينعكس على أسعار اللحوم ومنع ذبح الإناث منها إلا فى أضيق الحدود ومنع ذبح العجول البتلو، حتى يتم نضجها وتسمينها، فتنعكس ذلك على الكمية المعروضة من اللحوم بالزيادة فيؤدى إلى هبوط الأسعار.

أربعة عشر: أما عن الثروة السمكية، فإنها تعتبر واحدة من أهم مصادر الدخل القومي، وكذلك تعتبر مصدر من مصادر البروتين الآمن والذي يوفر الاحتياجات الغذائية، وينمى صناعات أخرى بجانبه، وتشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان، فمنها البحرين الأحمر والمتوسط ومنها البحيرات كالمنزلة والبرلس والبروديل وإدكو وقارون ومريوط والبحار المرة وملاحة بور فؤاد ومنها أيضا نهر النيل والترع والمصارف، وهناك أيضا بحيرة ناصر والريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة في أنحاء مختلفة من مصر والتي يجب العمل على زيادتها.

ونظرا لتلك الثروة الهائلة لا بد وأن تقوم الدولة باستغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق أكثر فائدة منها مع المحافظة عليها، ويتم ذلك عن طريق وضع خريطة للمصايد السمكية لرصد التجمعات السمكية في المياه العميقة والمتوسطة بالإضافة إلى تحديد أماكن ومواسم توالد الأنواع المختلفة من الأسماك على طول السواحل لمنع صيدها خلال فترة توالدها، ويمكن من خلال تلك الخرائط توجيه أسطول الصيد للأماكن الأكثر عمقا، حيث توجد مجاميع الأسماك بكثافة اقتصادية يساعد استغلالها على كثافة الإنتاج السمكي، كما يجب تطوير طرق ومعدات الصيد المستخدمة كما تقوم هيئة الثروة السمكية بتقديم الإشراف والدعم الفني والمعلومات عن أنواع الأسماك المناسبة وكثافة السمك في الأحواض والعلف وعلاج الأمراض والتسويق، للمزارع السمكية، حتى لا تترك تلك الأمور للاجتهاد، بجانب ذلك تقوم بتوفير محطة صرف صحية عند نهاية كل مصب، والعمل على إمداد المزارع بالعمال والخبراء، كل ذلك يعظم من إنتاج الثروة السمكية وينظمها بما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ومن ثم يمكن قيام صناعات متكاملة على تلك الثروة بداية من تصنيع الشباك والسفن وتجهيزها ووسائل الصيد، ثم تصنيع المنتجات السمكية أو بيعه طازج، نهاية بالتعبئة والتصدير.

❖ أهمية الاستثمار الزراعي:

(أ) أزمة الغذاء العالمي:

- ارتفاع أسعار الطاقة.
- التنافس بين الوقود الحيوي والإنسان على الغذاء والتربة الزراعية والمياه العذبة.
- زيادة استهلاك الدول المنطلقة اقتصادياً والكثيفة السكان من الغذاء وخاصة الصين والهند ومعهم البرازيل بعد الطفرة التي حدثت لمواطنيها من ارتفاع معدلات دخولهم.

- تغيرات المناخ وخاصة زيادة تكرار نوبات الجفاف والفيضانات مما أدى إلى نقص إنتاج الغذاء فى العديد من المناطق.

(ب) تزايد أعداد الجوعى فى العالم

* نحو مليون شخص فى العالم (١,٠٣٢ مليون) يعيشون على دخل دولار أمريكى واحدا أو أقل فى اليوم ويعانون الفقر المدقع.

* فى الفترة الأخيرة دفع بمائة مليون شخص جديد إلى دائرة الجوع طبقا لتقديرات البنك الدولى ٢٠٠٩م و١٣٠ مليون طبقا لبرنامج الغذاء العالمى.

* ظهور الوجه الآخر للجوع وهو توافر السلع بالأسواق وعلى أرفف السوبر ماركت بأسعار تفوق قدرات الفقراء فى الحصول عليها بما يتساوى مع عدم وجودها وهذا ما يسمى «الكوارث السعرية».

* تزايد أعداد مرض سوء التغذية وعديمى القدرة على العلاج فى العديد من الدول الأفريقية والآسيوية وبعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبى.

وهذا يدفعنا إلى الآتى:

الانتهاء من المشروعات القومية الكبرى لإضافة ٣ مليون فدان مساحات زراعية جديدة:

١ - مشروع ترعة السلام بزمام ٦٢٠ ألف فدان.

٢ - مشروع امتداد ترعة الحمام بالساحل الشمالى الغربى بزمام تقريبا ٧٥٠ ألف فدان من غرب النوبارية إلى مطروح قد يصل إلى ١,٥ مليون فدان حتى مدينة السلوم.

٣ - مشروع جنوب الوادى ويضم ٣ مليون فدان منها ٥٤٠ ألف فدان فى المرحلة الأولى.

٤ - الزمام الصحراوى للمحافظات المصرية بمساحات تزيد عن مليون فدان.

٥ - استصلاح أراضى الواحات وتخصيصها لإنتاج حاصلات الوقود الحيوى خاصة أشجار الجاتروفا والبنجاميا والصبان نتيجة لارتفاع ملوحة كل من التربة ومياه الآبار وكلاهما يتحمل هذه الظروف ويعطى محصولا مجزيا وتتجاوز مساحتها ١,٥ مليون فدان.

٦ - مشروع محور التنمية للدكتور فاروق الباز.

٧ - الاتجاه إلى البعد النيلى المهم والاستراتيجى (إفريقيا).

سد إثيوبيا

تنويه:

- ١ - كثيرا ما أشعر حين أنظر إلى النيل وهو أطول أنهار العالم أنه كان بمقدوره أن ينحرف عن مساره الحالي، ويصب في البحر الأحمر مثلا، أو أن تكون طبيعة الأرض التي خلقها الله فأبدع خلقها على غير ذات النحو التي هي عليه الآن ما تجعل النيل ينحرف عن مساره الحالي، ولكنني أرى النيل يأبى أن يكون عكس الطبيعي، ولا يريد إلا أن يمر من أرض مصر - هكذا كانت طبيعة المياه مع الجغرافيا - وكأنها رغبة قوية منه لا يحيد عنها، يفيض فوق الحواجز، يخترق السدود والحدود والقيود ليصل إليها (أرض مصر) طالما كانت أرضه ومجراه، هدفه ومنتهاه، ليروي أهلها وأرضها ويصب في بحرها ويكمل بهائثا وجمالها، وأن يرسم زهرة خضراء يافعة في قلب صحرائها، وهنا تتجلى أقوى معاني الارتباط والتمسك والفيض والكرم.
- ٢ - «من هنا كان وجود النيل في مصر كظاهرة طبيعية، قامت عليها حياة بشرية كاملة، قبل أن تعرف المنابع العليا للنيل السكنى والاستقرار المنظم في أى صورة كانت، وكأن النيل كان ينبع من الجنوب هدفه إقامة الحياة في الشمال، وبهذا فمياه النيل، «حق مكتسب شرعا وتاريخيا وجغرافيا وحياتيا، يعترف به القانون الإنسانى والدولى والشريعة والجغرافيا معا»^(١)، فهو ملكية ذاتية طبيعية.
- ٣ - إن الله تبارك وتعالى يخلق البشر ويقدر لهم أقواتهم وسبل حياتهم، ويمهد الطبيعة والكون لذلك، فجاءت الطبيعة موازنة بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع من النهر، فبانتظام مطرد يقل اعتماد كل قطاع من النهر على مياهه كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، لتجد الطبيعة تمنح الجنوب الأمطار لتقيم عليها حياته وبالتالي المياه الجوفية غير العميقة العزبة والمتجددة، فأوجدت الطبيعة تكاملا بين اعتماد الجنوب على الأمطار والشمال على النهر، «لنجد أن تنزانيا تعتمد على النهر

(١) د/ جمال حمدان - شخصية مصر.

بنسبة ١٪ رواندا ١٪ أوغندا ٢٪، بروندي ٢٪، إثيوبيا ٢٪، الكونغو ٣٪، إرتريا ٣٪، كينيا ٩٪، السودان ١٢٪، مصر ٩٨,٥٪^(١)

هذه هي نسب الزراعات المروية، أما النسب الكلية فلا تختلف كثيرا عن ذلك وبذلك تكون الأغلبية العظمى لمياه النيل إرثا طبيعيا مصرية، وأخيرا جاءت جميع الاتفاقيات التي وقعتها مصر تؤكد هذا المعنى.

والحقيقة أن سد إثيوبيا كان نتاج لعدة عوامل، نذكر منها:

أولا: الغياب المصرى عن دول حوض النيل:

أهملت الحكومات المتعاقبة فى الفترة الأخيرة دول حوض النيل وقضاياها، بعد ما كانت مصر فى عهد الرئيس عبد الناصر تقود حركة التحرر الأفريقى، والتنمية الاقتصادية، وبدلا من أن تستكمل المسيرة، أدارت الحكومات المتعاقبة ظهرها لعمقنا الجنوبى الإستراتيجى ومنبع سريران الحياة، بل بدأت تنظر إلى إفريقيا نظرات من التعالى، وراحت تبحث عن شراكة أوروبتوسطية وشراكة مع أمريكا وإسرائيل فى اتفاقية الكويز وابتعدت تماما عن شراكة مماثلة مع الدول الأفريقية وخاصة دول حوض النيل بل وصل الأمر إلى حد استهتار القيادة السياسية بالأمن القومى المصرى، حين عرضت مناقشة موضوع السد فى جلسة علنية على الهواء فى ٣ / ٦ / ٢٠١٣م، كل ذلك أوصلنا إلى الوضع الذى نراه اليوم، وما يهدد الأمن المائى المصرى والسلام المجتمعى ومستقبل التنمية، بل ويهدد الحياة.

فلقد غابت مصر تماما عن الحضور فى دول حوض النيل إلا فى بعض المواقف الطارئة التى لا تغنى ولا تسمن من جوع، ومنها لقد أقامت مصر المزارع التجريبية والإرشادية فى زامبيا والنيجر، وهى ليست من دول منابع النيل ولم تقم أى مزرعة إرشادية فى دول الحوض، كما وعدت مصر بإنشاء جامعة فى مدينة جوبا بجنوب السودان كفرع بجامعة الإسكندرية منذ أكثر من عشر سنوات ولم تنفذها حتى الآن وقد انفصلت دولة جنوب السودان فعلا، فهل يتبقى هناك جدوى من إنشائها؟^(٢).

(١) المصدر Nile bnasin Initiative

(٢) د/ نادر نور الدين، دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع.

فقدت مصر أوراق الضغط بإثيوبيا، حتى جاء تجميد عضويتها في الإتحاد الإفريقي مؤخرًا ليكمل هذا الابتعاد ولقد تجلّى التقصير المصرى في الحضور الحقيقي في أفريقيا في توقيع اتفاقية «عنتيبي».

وجاء سد إثيوبيا لوضع تلك الاتفاقية في إطار عملي متعنت ضد مصر والسودان. ونتيجة للتقصير أيضا وجدت الشركات والدول الأجنبية ومنها إسرائيل فرصة سانحة لاستغلال أراضي وثروات دول الحوض وتعويض تلك الدول التي تعاني من معدلات زيادة سكانية عالية وعجز في التنمية والغذاء والاستثمار ومعدلات النمو، رغم ما بها من ثروات. وهذا ما يدفعنا إلى الحديث عن دور إسرائيل في دول حوض النيل غياب مصرى وتغلغل إسرائيلي ويمكن إيجازه في النقاط التالية^(١):

- ١ - لإسرائيل استثمارات مباشرة سواء بمفردها أو بالشراكة مع دول أوروبية في إثيوبيا وحدها في زراعة حاصلات الوقود الحيوى تصل إلى نحو ٤٠٠ ألف فدان.
- ٢ - هناك شواهد كثيرة تشير إلى أن التواجد الإسرائيلي الكبير في دولة مثل إريتريا ودعم التسليح بالسلاح الإسرائيلي إضافة إلى الدعم الفنى والتقنى تشير إلى احتمال وجود اتفاق بين إسرائيل وإريتريا لنقل المياه العذبة إلى إسرائيل مستقبلا مقابل هذا التواجد المكثف وإن كان بعض الخبراء العسكريين يرون بأن هذا التواجد فقط لمنع أن يكون البحر الأحمر عربيا خالصا يمكن أن يسبب القلق لإسرائيل والتي تقع في نهايته كدولة وحيدة غير عربية.
- ٣ - إن إسرائيل لديها كفاءات فنية وأكاديمية كبيرة في علوم وتقنيات تنمية موارد المياه وترشيد استخدامها وأنها تعرضها دائما على دول الحوض والكثيرون من الإسرائيليين يعملون في هذا المجال وفي بناء السدود أيضا في العديد من دول الحوض.
- ٤ - يرى العديد من المفسرين بأن: الولايات المتحدة تلعب دورا مهما في دفع البنك الدولي لدعم مشروعات محاربة الجوع والفقر في إثيوبيا بغرض الضغط عليها لتطوير علاقتها بإسرائيل.
- ٥ - تعمل العديد من الشركات الأمريكية وبغطاء إسرائيلي في الدعم الفنى في دول الحوض سواء في تطوير زراعات حاصلات الوقود الحيوى أو بناء السدود وتطوير طرق الري

(١) المرجع السابق.

للاستفادة من الوفرة المائية الأرضية في دول الحوض على حساب ما يتدفق من المياه إلى مصر.

٦ - الصحف الأوغندية و التنزانية ترد على قلق مصر من التواجد الإسرائيلي فيها بأنه إن كان هذا التواجد لا يروق لمصر فعليها أن تفعل ما يفعله الإسرائيليون لنا وتقدم ما يقدمونه بدلا من الانتقاد غير الهادف والبعيد عن مصالح هذه الدول ومصالح مصر أيضا.

٧ - ليس الدور الإسرائيلي وحده هو الذى يجب أن يسبب القلق لمصر ولكن تواجده أكثر من ٢٥ دولة أجنبية بينهم دول كبرى غربية وآسيوية يجب أن يسبب قلقا كبيرا لمصر.

* الموقف الإثيوبى:

١ - بداية جاءت اتفاقية «عنتيبي» لا تعترف بالحقوق التاريخية فى المياه لمصر، ولا تعترف بمبدأ الإخطار المسبق والإجراءات التابعة للإخطار، كما يمكن تغيير الاتفاقية بالأغلبية وبالطبع مصر والسودان هما دولتا مصب، وعلى الناحية الأخرى باقى الدول هى دول منابع، وبالتالي من الممكن أن يكون أى تغيير يحدث على حساب دولتى المصب.

فجاءت تلك الاتفاقية هدفها النهائى هو إعادة صياغة الأوضاع النهائية، فى حوض النيل وإعادة توزيع الموارد الموجودة فى مجرى النهر (المياه الزرقاء) علما بأن المياه الخضراء (الأمطار) خارج الحساب، وهذه المياه الزرقاء هى ٩٥٪ من الموارد التى تريد الاتفاقية أن تعيد تقسيمها مرة أخرى على أساس معيار الاستخدام العادل.

والملفت للنظر أن تلك الدول لا تحتاج لمياه إضافية لأنها تغرق فى مياه الأمطار. إذن هناك هدفان مخفيان مرتبطان بتلك الاتفاقية ولقد ظهروا قبل ذلك، ولكنهما يختفيان إذا ما كشرت مصر عن أنيابها.

الهدف الأول: فكرة تسعير المياه، بمعنى أن لو هناك دولة معينة (س) كانت تأخذ ٣ مليار متر مكعب وبعد الاتفاقية يكون حصتها ٤ مليار، فى حين أن تلك الدولة ليست فى حاجة لهذه الزيادة، فتقوم بعرضها على الدول التى نقص نصيبها لشرائها، وذلك قياسا على الدول العربية التى تمتلك البترول، فالمياه تعنى بالنسبة لها كالبترول.

وإذا كانت دولة الحوض لا تملك دفع ثمن المياه، أو ليست فى حاجة لها، يتم بيع المياه لدولة أخرى خارج حوض النيل، وهذا هو الهدف الثانى: نقل المياه خارج حوض النيل، وأغلب الأحوال أن إسرائيل على استعداد لشراء تلك المياه.

٢ - إثيوبيا كانت طرف رئيسى فى تصعيد أزمة اتفاقية «عنتيبي» وفى إفشال التفاوض حول الوصول لتفاهات، وبالتالي تشجيع دول المنابع على التوقيع المنفرد للاتفاقية، وكان الدافع إلى ذلك إظهار وجود أزمة بين دول حوض النيل وانقسام بين دول المنابع من ناحية ومصر والسودان فى ناحية أخرى، أما الكونغو فكانت على الحياد، حيث أن اعتمادها على نهر النيل صفرا، وبالتالي هذا الانقسام العام فى دول حوض النيل استخدمته بعد ذلك إثيوبيا، لتدعى أن خلافها مع مصر بشأن السد ليس هو الخلاف الوحيد، أو هو الخلاف الأصلى وإنما هو خلاف فرعى، ولكن الخلاف الأصلى بين مصر من ناحية ومعها السودان وبين دول المنابع، بينما الخلاف مع إثيوبيا هو جزء من الخلاف الأكبر، وهى بذلك تقوم بعمل تكتل يستخدم ضد مصر، كما أنها كانت ترتب لاجتماعات مع مجموعة دول اتفاقية «عنتيبي» لعرض عليها آخر التطورات.

٣ - ظهر تعنت الجانب الإثيوبى فى عمل اللجنة الثلاثية، حيث تم الاتفاق على اللجنة الثلاثية (مصر - السودان - إثيوبيا)، ثم عمل لجنة تدرس تقارير تلك اللجنة، ثم النظر فى كيفية تنفيذ تقارير تلك اللجنة، وهذا ما يعنى استغراق للوقت من أجل إنجاز المشروع، وفى نفس الوقت إظهار للمجتمع الدولى بأن إثيوبيا تجلس مع المسئولين المصريين فى تفاوض، وأنهم ليس لديهم مانع من التعاون وعدم الإضرار وفى الواقع يمضون فى التنفيذ بشكل منفرد، وهذا ما يخالف القانون الدولى، لأنه ليس نهرا داخليا وإنما هو نهر دولى.

٤ - من هنا فإن الطرف الإثيوبى يقوم بالمرابطة والخداع والعمل على كسب الوقت ويتحدث بلهجة بالغة الخشونة متعنتة للغاية، على الرغم من أن إجمالى القوة للدولة الإثيوبية لا تؤهل مسئوليتها للتحدث بهذه اللهجة، ولا حتى بناء سد بهذا الحجم، ويرجع هذا التعنت إلى الأسباب الآتية:

(أ) سوء إدارة النظام السابق لهذا الملف وضعفه فى التعامل معه حتى أدى إلى توحيد الجبهة الداخلية لإثيوبيا.

(ب) إن إثيوبيا هي الوكيل الأمريكي في منطقة القرن الأفريقي، حتى أنها قد كلفت بإسقاط حكم الإتحاد المحاكم الإسلامية في الصومال، حيث أن لكل من أمريكا وإثيوبيا مصلحة مشتركة في ذلك وتأتي مشروعات توليد الطاقة جزء من الخطة الإستراتيجية لانتقال إثيوبيا من الدول الأكثر فقرا إلى الاقتصاديات المتوسطة، وبذلك تدخل إثيوبيا استثمارات ضخمة ومعونات جعلها تتحدث على أن لديها نسبة نمو بمعدل ١٠٪.

(ج) تركيا تقدم لإثيوبيا خبرتها في إقامة السدود على دجلة والفرات وذلك تحريضا ضد مصر.

(د) قطر لديها استثمارات ضخمة في إثيوبيا.

(هـ) إسرائيل (شركة إسرائيلية وقعت عقد توزيع الكهرباء الناتجة عن السد الإثيوبي، وهو ما يعنى أنها ستكون جزء من عملية تشغيل السد وبالتالي التحكم في تدفقات المياه).

(و) أمريكا وأوروبا تقدم لإثيوبيا معونات تنمية لمحاربة الفقر تستخدمها الأخيرة في بناء السد.

(ز) وأخيرا: الصين وقعت عقد مع إثيوبيا، ولكنها تعهدت بتجميد هذا العقد بعد تحدث مصر معها، لحين وصول إلى تفهم بهذا الشأن.

والحقيقة أنه كان هناك شد وجذب بين كل من مصر وإثيوبيا في ظل حكم الرئيس السادات ومبارك.

* نبذة معلوماتية حول إثيوبيا والسد:

المساحة الكلية ١,١ مليون كم^٢، عدد السكان ٨٤ مليون نسمة تقريبا إجمالى الأراضى الزراعية ٢٥,٥ مليون فدان بنسبة ١٠٪ من المساحة الكلية، الأراضى القابلة للزراعة ٢٤ مليون فدان الزراعات المروية والمستديمة ١,٥ مليون فدان.

الزراعات المروية تمثل ٢٪ من إجمالى الزراعات

الموارد المائية: الأمطار ٩٣٦ مليار م^٣/سنة

الموارد المائية المتجددة ١٢٣ مليار م^٣/سنة

متوسط نصيب الفرد من المياه ١٦٨٥ م^٣/سنة

الاستخدام الكلى للمياه ٥,٥٥٨ مليون م^٣/ سنة بنسبة ٤,٦٪ من إجمالى الموارد المائية المتاحة.

استهلاك الزراعة ٩٣,٦٪ والمنزلى والمحليات ٦٪ والصناعة ٠,٤٪ تمثل الزراعة ٥٢٪ من الدخل القومى ٨٥٪ من الصادرات وتستوعب ٨١٪ من العمالة.

أهم الزراعات الحالية: البن - الحبوب - الخضروات - القطن - الدرنات والجزور - قصب السكر - الموالح - الموز - البقوليات - القمح - شعير المولت - البطاطس - الذرة - الذرة الرفيعة - الزيوت البدرية^(١).

وإثيوبيا عبارة عن مجموعة من الدوليات المركبة مضمومة مع بعض فى دولة واحدة، وكل دويلة منها تتكون من شعب له لغة مختلفة وأصل عرقى مختلف، وله ديانة أو مذهب مختلف، وكذلك نمط معيشى أو إنتاجى، وذلك يرجع إلى أن كون إثيوبيا هضبة مرتفعة جدا وساكنى أعلاها لديهم نمط حياة مختلف عن السفوح، ومنهم من يعمل بالرعى ومنهم من يعمل بالزراعة وهناك مناطق باردة ومناطق حارة..، إذن هى دولة مركبة هشة ومتصارعة، حيث أن كل كتلة فيها تعتقد أن لها حق تاريخى فى السلطة ويجب أن لا تكون خاضعة للدولة الإثيوبية التى هى عبارة عن تحالف أساسى بين شعبيين هى (التجراى والأمهرة) والأمهرة تاريخيا كانون يحكمون إثيوبيا، ومنهم الإمبراطور الراحل (هيلث اللاثى) أما الأمهرة فكان منهم (ملث زيناوى) هاتين الفئتين سيطروا على خمس أضعاف المساحات للشعوب المحيطة بهم مثل الأورمو والأوجازين، وباقى الإسميات الأخرى التى منها «بنى شامبول» التى يقام على أرضها السد، وهؤلاء لديهم شعور بأنهم مضطهدين عرقيا فى إثيوبيا، من هنا فإن هشاشة تلك الدولة من الأسباب التى دفعت قيادة «زيناوى» إلى عمل مشروع يبدو أنه ضخم جدا، وأنه بوابة العبور نحو التحديث والرخاء والاقتصاد والتنمية^(٢).

ومن هنا فإن تلك القيادة تحاول بذلك خلق تلاحم بين هذه الشعوب المختلفة حول هدف موحد يجمعها، وبالتالي فإن واجب على كل الشعب أن يتبرع لإنجاز هذا المشروع، وفى نفس الوقت يحاول أن يعطى صورة لشعبه عن أن هناك عدو فى الخارج (مصر) تهدد إقامة هذا المشروع وبالتالي تهدد مستقبل إثيوبيا وعلى الجانب الآخر تدعى أنها لا تريد الضرر بمصر وحريصة على مصالحها وأن السد ملكية مشتركة بين إثيوبيا والسودان ومصر.

(١) د/ نادر نور الدين - دول حوض النيل بين الاستثمار والاستغلال والصراع.

(٢) د/ هانى رسلان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية لقاء على قناة المحور.

كانت بداية المشروع هو ما يعرف بسد الحدود (sad border) ضمن مجموعة من السدود وهذا السد كان ضمن الخطة الأمريكية في تلك المنطقة وكانت سعته التخزينية هي ١٤,٥ مليار م^٣.

بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م دخلت مصر في مرحلة ارتباك واضطراب سياسى استغلت إثيوبيا تلك الظروف في البلاد وقامت برفع سعة خزان السد ومضاعفته خمسة أضعاف فى شهور قليلة على ثلاث مراحل متصلة من ١٤,٥ مليار إلى ٤٥ إلى ٦٣ ثم ٧٤ مليار م^٣ ولقد قامت بوضع حجر الأساس فى إبريل ٢٠١١م وتم البدء فى البناء بشكل مباشر، وجاء بناء السد بتكليف من حكومة الرئيس الراحل «ملت زيناوى» بالإسناد المباشر إلى شركة إيطالية صغيرة تسمى «salene» وجاء التكليف المباشر مكتوب فى سطر واحد «a huge and grade dam» (سد ضخم وعظيم)، ولا يوجد دراسات أو أهداف يريد أن يخدمها، ولم يكن هناك خطة موضوعة تدرس ارتفاع جسم السد (١٤٥ م) - على حد قول الحكومة الإثيوبية - ومضاعفة سعة تخزينه.

وكما ذكرنا كان حديث إثيوبيا عن بناء السد على أنه مشروع تنموى يولد للطاقة وأنها من بلاد العالم الرابع وتريد أن تنتقل إلى اقتصاديات الدول المتوسطة وعدم وجود الطاقة يحول نحو البناء، وبالتالي يريدون استغلال مساقطهم المائية لتوليد الطاقة. ومن الواضح أن هذا مطلب وطنى ولا بأس به، لكن إذا نظرنا إلى الطاقة المولدة من السد وهى (٦٠٠٠) ميجاوات مع العلم أن معظم الطاقة التى سيولدها هذا السد سوف تصدرها إثيوبيا للخارج، إلى السودان ودول القرن الأفريقى واليمن عن طريق البحر الأحمر وتسوق بأسعار منخفضة للغاية تقترب من سعر التكلفة فحين أن تكلفة إنشاء السد ٤,٥ مليار دولار ارتفعت نتيجة لعوامل كثيرة إلى ٨ مليار دولار تقريبا وقابلة للارتفاع مرة أخرى، هذا بالإضافة إلى دخولها فى نزاع وصدام مع مصر، وهذا ما يتولد عنه مشاكل وتوترات، قد تحد من الاستثمارات فى المنطقة كلها، وإذا ما تمت المقارنة بين كل ذلك وبين أنها سوف تقوم بتصدير المنتج بسعر بخس لا يحقق جدوى اقتصادية، بجانب تنمية ضعيفة فى الداخل، كما أنها لديها خطة لإقامة مجموعة سدود داخلية توفر لها قدر كبير من الطاقة ولا تؤثر على دولتى المصب، كل ذلك يظهر الأهداف الحقيقية لإنشاء هذا السد والتى تبلور فى الآتى:

تغيير توازنات القوى فى المنطقة خاصة دول حوض النيل، حيث أن مصر فى أقصى الشمال والسودان معبر، ثم يأتى الحوض الشرقى فيه إثيوبيا تأتى منه تقريبا ٨٥٪ من حصتنا المائية ويوجد الحوض الجنوبى به مجموعة من الدول الاستوائية (كينيا - أوغندا - تنزانيا - رواندا - بروندى - الكونغو) وهذا الحوض يأتينا منه ١٥٪ فقط.

إذن إثيوبيا فى تلك المرحلة سوف تتحكم فى تدفقات المياه إلى مصر ببناء هذا السد، هذا بالإضافة إلى أن السعة التخزينية للسد تستلزم إنشاء خلفه ثلاثة سدود أخرى، حيث يحدثنا الخبراء أنه لو تم تركه، سوف يفقد هذا السد فى خلال ٢٥ سنة جدواه بالكامل، لأن الخزان سيمتلئ بالطمي وبالتالي حجم تخزين المياه فى البحيرة سوف يقل بالتدريج، وبالتالي قدرة السد على توليد الطاقة، وإذا تم إنشاء تلك السدود سوف تكون السعة التخزينية لها ٢٠٠ مليار م٣، وبالتالي سوف يلحق ذلك بمصر أشد الضرر، حيث أن ٢٠٠ مليار م٣ هى حجم تصرفات النهر لمدة أربع سنوات على التوالى، حتى لو افترضنا أنه سوف يقوم بحجز ٧٤ مليار متر مكعب فقط، فهذا أيضا له ضرر بالغ على مصر.

ويحدث الخبراء على أنه لو تم ملء خزان السد بهذه النسبة سوف يحدث تصحر للأرضى الزراعية المصرية بنسبة ١٠ إلى ٢٠٪ من الأراضى الزراعية ولو تم افتتاح السد فى ٢٠١٧م سوف يستقطع من حصة مصر والسودان ٢٥ مليار م٣ خلال ثلاث سنوات، ولو تم ذلك على ستة أعوام تنتقص ١٥ مليار م٣ وبالتالي تفقد مصر ٣ مليون فدان، هذا بالإضافة إلى تأثيره على الحياة وعلى أداء السد العالى مما يؤدى إلى زحف ملوحة مياه البحر على النيل والدلتا.

مسارات الحل:

أولاً: إنشاء لجنة التعاون الأفريقى تابعة للمجلس القومى للاقتصاد ولقد تحدثنا عنها.
ثانياً: توحيد كل الجهات التى تتعامل مع ملف السد فى جهة واحدة، تخضع فى أعمالها بعد ذلك لتوجيهات مجلس الأمن القومى بعد إنشائه.

ثالثاً: التفاوض

استراتيجية التعامل مع هذا الملف:

- ١ - الوقوف على الأضرار المحققة الناتجة عن تنفيذ هذا المشروع.
- ٢ - تحديد مواصفات من قبل الدولة المصرية لهذا السد يتلشى معها تلك الأضرار (وإن كنا نود التفاوض على عدم بناء السد فى تلك المنطقة أصلاً).

- ٣ - عمل اتصالات دبلوماسية مع الدول الأفريقية ومنها دول الحوض لتوضيح الأضرار الناشئة عن بناء السد و استظهار موقف تلك الدول والعمل على استمالتها لناحية الدولة المصرية، كذلك عمل اتصالات دبلوماسية مع الدول ذات العلاقات الطيبة مع مصر فى المجتمع الدولى حتى يتم مزيد من الضغط الدولى والإقليمى لصالح مصر.
- ٤ - التنسيق الرباعى بين مصر والسعودية والإمارات والكويت على توجيه جزء من الاستثمارات إلى دول حوض النيل ومنها إثيوبيا.
- ٥ - فتح قناة اتصال على مستوى رفيع مع الصين ضمن خطة تحالف استراتيجى معها واستخدام موقفها فى تجميد عقدها مع إثيوبيا للتواصل مع إيطاليا لتجميد عقد الشركة المنفذة لإنشاء السد.
- ٦ - طلب التعاون من الصين فى الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإثناء الجانب الإثيوبى عن إنشاء السد على هذا النحو أو عودته إلى خطة سد الحدود التى وضعتها أمريكا (١٤.٥) مليار م.٣.
- ٧ - التنسيق مع الكنيسة المصرية للقيام بجهود دبلوماسية ودينية مع الكنيسة والشعب الإثيوبى لتوضيح نوايا الدولة المصرية، أنها ليست ضد التنمية فى إثيوبيا، بل تسعى لتقديم الدعم والتعاون مع الشعب الإثيوبى من أجل رفعة وتقدم بلاده، وتوضيح مدى الضرر الذى يقع على الشعب المصرى وأن السد يمكن أن يقام بمواصفات أخرى ويحقق نفس النتائج تقريبا، أو أن تقام مجموعة سدود لا تضر بالشعب المصرى وتحقق التنمية للشعب الإثيوبى.
- ٨ - التنسيق مع رجال الأعمال المصريين للاستثمار فى أفريقيا، خاصة دول حوض النيل وإثيوبيا.
- ٩ - التفاوض مع الدولة الإثيوبية حول السد ثم بعد ذلك التفاوض حول اتفاقية «عنتيبى» مع دول حوض النيل، حيث يتم استبعادها أو تعديلها بما يضمن حقوق دولتى المصب وتنظيم إقامة السدود والتعامل مع مياه النيل والطاقة المولدة .
- ١٠ - أما عن التفاوض مع الدولة الإثيوبية حول السد: فهو تفاوض فريد من نوعه لا يقبل الفشل أو الإخفاق، فإن إثيوبيا بالشروع فى إنشائها هذا السد تكون بذلك تتعدى على الحق فى الحياة وعلى الطبيعة والتاريخ والقوانين الدولية، وبإصرارها على المضى قدما فى إنشائها، فهى بذلك تصر على العدا والاعتداء الواضح الصريح، فالتفاوض إذن هدفه إعادة الدولة الإثيوبية إلى رشدها، والقاهرة تسلك طريق التفاوض ليس

من باب الضعف أو القبول بالأمر الواقع أو لعدم القدرة على استعادة الهيبة والحفاظ على الحقوق، بل التفاوض من منطلق القوة، قوة صاحب الحق، والقدرة على إعادة الأمور إلى نصابها بالوسائل السياسية والدبلوماسية التي تحفظ الحقوق والتعاون بين وحدة دول حوض النيل والجوار الإقليمي، تفاوض من منطلق العقل والرغبة في تحقيق رفعة الشعب الإثيوبي وتقدمه في حدود ما تملكه إثيوبيا من مقومات وله منا كل الدعم والمساندة، وليس في حدود مالا تملكه، أو باغتصاب حق القاهرة في الحياة والتي يتضمن اسمها معناها، تفاوض يجب أن تعلم فيه القيادة الإثيوبية أو من يدفعها أو يعاونها أن هذا السد هو خطأ وخطر أقدمت عليه، وعليها سرعة تداركه، وأن القاهرة ما زالت تعتقد فيها حسن النية. ويشمل التفاوض إذا الآتى:

(أ) تقديم إثيوبيا الدراسات الفنية والهندسية والبيئية للسد، دراسات شافية وافية، وإذا لم يكن لديها تلك الدراسات يتم تشكيل لجنة على مستوى رفيع من الخبراء والمتخصصين تقدم تلك الدراسات.

(ب) الوصول بالسد إلى الشكل والنموذج والسعة التي لا تلحق أى أضرار بدولتي المصب، خاصة أن الدولة الإثيوبية أفضل لها أن تولد الطاقة الكهربائية من الرياح أو من الأنهار والبحيرات لديها بدلا من النهر الدولي، والتفاوض من أجل تعظيم حصة مصر من المياه من ٥٥ مليار إلى ٧٥ مليار لمواجهة الزيادة السكانية والمحارى والبيئة الجافة والحاجة المستقبلية للمياه لتأمين حياة الأجيال القادمة (وتجنب الدخول في صدمات مستقبلية).

(ج) قد يكون ذلك بتقديم مصر خبرتها لإثيوبيا فى إنشاء السدود وشبكات الكهرباء وعمل شبكات الري، وأن تستثمر مصر مع إثيوبيا فى مشروع السد، وأن تكون الشركة المسؤولة عن تدفقات المياه وتوزيعها (مصرية بنسبه ٥٢٪ سودانية ٢٤٪ إثيوبية ٢٤٪) بمعنى التفاوض حول سياسة التشغيل وعملية الإدارة ويجب أن يتسم الجانب المصرى فى التفاوض بالجدية والحزم وبالحكمة وكذلك سرعة رد الفعل.

(د) وبعد أن نبذل كل الجهود الدبلوماسية والسياسية والدينية والإنسانية والدولية والقانونية، فإذا ما أخفقت تلك الجهود نكون قد سجلنا الموقف المصرى وبذلنا كل ما فى وسعنا للحفاظ على العلاقات والتعاون وعن الوحدة.

مجالات التعاون الإفريقي:

- ١ - الاستثمار الزراعي: تبلغ المساحات القابلة للزراعة في القارة الأفريقية ٣٥٪ من مساحة القارة يستغل منها فقط ٢٠٪ ويتبقى ٨٠٪ بدون استغلال^(١). والدول الأفريقية لا تعاني من الندرة الفعلية في المياه والتربة الزراعية ولكنها تعاني من الندرة العلمية والتكنولوجية والكفاءات البشرية لاستغلال الوفرة المتاحة من المياه والتربة الزراعية.
- من هنا يجب توجيه الاستثمارات المصرية والعربية إلى الدول الأفريقية وعمل تكتل اقتصادي عربي للاستثمار بما يشكل حماية تامة للاستثمارات العربية من المصادرة أو الصراع نتيجة لأن أى مشكلة من إحدى دول حوض النيل يعنى خسارتها لعلاقتها بهذا التكتل.
- ٢ - تعاني مصر والدول العربية من فجوة هائلة في محاصيل الذرة والزيوت والسكر والتي توجد زراعتها في دول حوض النيل وتحقق فيها اكتفاء ذاتيا.
- ٣ - الاستثمار في الثروة الحيوانية التي تمتلكها السودان وإثيوبيا وتنزانيا وأوغندا، والتي تربي على المراعى الطبيعية الصحية، وكذلك إنشاء المجازر والمسالخ ووحدات التبريد ووحدات تصنيع اللحوم و إنشاء وحدات بيطرية فى تلك الدول لعلاج حيوانات المراعى التى تحتاج إليها هذه الدول وتعانى من نقص فى الرعاية الطبية ويوفر لمصر جودة اللحوم.
- ٤ - الاستثمار فى صناعات الأخشاب والأثاث فى الكونغو والتي تمتلك ثانى أكبر مساحة غابات خشبية فى العالم، وأيضا التعاون معها فى زراعة قصب السكر وتوجيه القطاع الخاص المصرى وشركات قطاع الأعمال التى تمتلك المقبرة على الاستثمار فى دول حوض النيل.
- ٥ - التعاون للاستفادة من الموارد المائية المهدرة فى تلك الدول ومنها:
(أ) الكونغو التى حصتها المائية تتجاوز حصص جميع دول حوض النيل مجتمعة بكميات مياه تصل إلى ١٢٨٤ مليار متر مكعب سنويا يهدر منها فى المحيط الأطلسى أكثر من مليار سنويا، ويمكن دراسة إمكانية توجيه جزء منها إلى بحيرة ألبرت أو بحيرة تنجانيقا على النيل الأبيض أو نهر السمليكى فى الكونغو ومنه إلى النيل الأبيض.

(١) نادر نور الدين - المرجع السابق.

(ب) استغلال فاقد المياه فى الأراضى المغمورة والمستنقعات فى شمال أوغندا تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب سنويا، حتى أن خبراء النيل الدولى والأمم المتحدة للمياه قالوا فى تقاريرهم إن مياه نهر النيل تختفى تماما فى شمال أوغندا، ولا تمد أوغندا دولتى المصب إلا بنهير صغير يخرج من بحيرة ألبرت الصغيرة ويسمى نيل «ألبرت» وتتغير تسميته بمجرد دخوله إلى جنوب السودان ويسمى «بحر الجبل» والذى يختفى تماما على مساحة كبيرة من أراضى السودان لانعدام الانحدار فى هذه المنطقة ويتحول إلى منطقة مستنقعات وأراضى مغمورة بالمياه، ولا تظهر صور الأقمار الصناعية أى وجود لمجرى النهر فى هذه المنطقة، والقليل الذى يتجمع بعد ذلك يبدأ فى تشكيل النيل الأبيض الذى يتجه شمالا صوب شمال السودان ثم مصر، وبالتالي فإن استثمار فواقد المياه فى أوغندا وجنوب السودان قد يضمن لدول المنابع ما يقرب من ٧٠ مليار م^٣ مكعب من المياه^(١)، ولقد تم العمل فعليا فى جنوب السودان عام ١٩٨٥م لتنفيذ برنامج متكامل لمعالجة الفواقد المائية وإنشاء قناة «جونجلى» والتي تم إنجاز نحو ٦٥٪ منها؛ إلا أن اندلاع الحرب فى جنوب السودان أدى إلى توقف المشروع.

(ج) لقد تم اقتراح «قناة العطور» بطول ٥٠٠ متر لاختصار النيل النوبى، حيث يتم اختصار نحو ١٢٠٠ كم من طول المجرى الطبيعى بما يمكن من تخزين ١٧ مليار متر مكعب من المياه خلال موسم الفيضان، وما يزال المشروع فى انتظار توفير الإمكانيات المادية للبدء فى تنفيذه^(٢).

هذا بجانب استثمار الفواقد المائية فى جميع دول الحوض بما فيها إثيوبيا واستخدام الخبرة المصرية فى الزراعة المروية.

كذلك يمكن التعاون فى الاستثمار الصناعى القائم على تلك الزراعات وأيضا فى مجالات الطاقة الكهرومائية والطاقة العضوية.

ويمكن التعاون العسكرى ومساعدة الأمن فى الدول التى تحتاج إلى تلك المساعدة فى حل المشاكل الداخلية للدول الأفريقية (مثل جنوب السودان - أوغندا - إثيوبيا) واستعادة

(١) د/ نادر نور الدين - دول حوض النيل بين الاستغلال والاستثمار والصراع.

(٢) د/ نادر نور الدين - دول حوض النيل بين الاستغلال والاستثمار والصراع.

الدور الريادى المصرى فى إفريقيا، لذلك لابد من التواجد بقوة يشمل الدولة وشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص^(١).

وكذلك تعاون ثقافى، عن طريق إقامة إذاعات موجهة بلغة إفريقية، وأفلام إفريقية وتخصيص جزء من الصحافة والبرامج المصرية للحديث عن أفريقيا ودور هيئة الاستعلامات فى نشر صورة صحيحة عن الشعب المصرى ومدى تعاونه مع الشعب الإثيوبى ورغبته فى تنمية هذه الدولة وكذلك جميع الدول الأفريقية، واستخدام الطلاب الأفارقة ليكونوا سفراء لنا فى دولهم، واستقدام طلاب أفارقة للدراسة فى كليات الزراعة المصرية، ودراسة إمكانية فتح فروع للجامعات المصرية فى الدول الأفريقية.

وكذلك التعاون التجارى والذى يستلزم إنشاء بنية أساسية تساعد فى عملية التبادل التجارى مثل إنشاء الطرق ومد خط سكة حديد يمتد عبر جميع الدول الأفريقية (خاصة دول حوض النيل) ويصل حتى البحر المتوسط عبر الصحراء الغربية وإنشاء ميناء لتعظيم التبادل التجارى مع الدول الأوروبية ليحول مدينة مطروح إلى مركز تجارة عالمى، كما يمكن ربط هذا الخط بمنطقة قناة السويس خاصة بعد تطويرها وكذلك تسهيل التجارة البينية بين دول حوض النيل وتبادل الثروات والمنتجات بين الشمال والجنوب.

كما تشمل البنية الأساسية التجارية إيجاد خطوط ملاحية عبر نهر النيل وتقوية خطوط الطيران، ولا شك أن كل ذلك يعظم الاستفادة من الموقع الجغرافى المصرى والذى لابد وأن يستفاد منه فى تعزيز حركة التجارة العالمية.



(١) المرجع السابق.

المفتاح الخامس عشر

التقدم والبيئة

لقد خلق الله الكون في نظام محكم أبدع إحكامه، فجاءت البيئة في نظام طبيعي متوازن هاضما للتلوث فى دورات حياتية طبيعية قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر: آية ٤٩]، وخلق الإنسان ليعمر الأرض، وخلق الأرض صالحة للمعايش، وسخر له كل ما فيها، ونهى عن الإفساد فى الأرض قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ [سورة الأعراف: آية ٥٦]، لذلك فإن تعميم الأرض والاستفادة من كل ما خلقه الله كان لابد وأن يراعى التوازن البيئى فى علاقات إنسانية بيئية تحفظ البيئة بل ومصير الإنسان نفسه، ولكن نظرا لطبيعة الإنسان وقصور علمه راح يستغل كل ما حوله ليحقق أقصى استفادة ممكنة بصرف النظر عن العواقب أو الاختلالات التى تنجم عن أفعاله فى البيئة ومكوناتها بل وبدأ يتباهى بقهر الطبيعة، دون أن يدرك أن للطبيعة رد، وحينما أدرك ذلك أصبح يتعين عليه دفع فاتورة أخطائه والعودة لمصادقة البيئة فى محاولة للتصالح معها، من هنا فإن التطلع إلى التقدم وصنع الحضارة من خلال بناء اقتصاد قوى وتنمية متواصلة يتطلب خطوات محددة وخيارات صعبة تحدد مصير الإنسان، وتطلب مراعاة التوازن البيئى، وإذا كانت قضية التدهور البيئى التى تظهر بوضوح مع الزيادة فى التقدم تمثل التهديد الخطير الذى يورق مستقبل البشرية، بات يتعين علينا وضع الأمر بين الإيجابيات والسلبيات، فى محاولة للتذكير ببعض الحلول التى تعمل على إعادة التوازن البيئى.

أولاً: التقدم والاستنزاف البيئى:

١ - منذ الحرب العالمية الثانية ولد ٨٠٪ من البشر، بينما تضاعف الاقتصاد العالمى فى نفس الحقبة خمس مرات. وثبت أيضا أن الناتج الاقتصادى المضاف فى كل عقد من العقود الماضية يضاهاى فى المتوسط مجموع ما أنتجته البشرية منذ بدء الحضارة حتى عام ١٩٥٠م.

٢ - وأدت الزيادة فى الرخاء والنمو السكانى المتزايد إلى زيادة الطلب على الناتج الغذائى، مما حفز العلماء على مضاعفة إنتاج الحبوب العالمى بمقدار ٢,٦ مرة منذ منتصف القرن.

٣ - إن كل ما حدث من تطور هو غير مسبوق، لكن تحليله بدقة أظهر أنه تسبب فى إحساس بوهم التقدم على مستوى العالم، ذلك لأنه اعتمد على نظام الحسابات المستخدم حاليا فى تقدير التقدم الاقتصادى، حيث كان يحسب استهلاك الأصول المادية والمعدات فقط خصما من رأس المال، فى حين أنه لا يحسب استنفاد رأس المال الطبيعى الغير متجدد، وكذلك لا يحسب مخاطر التقدم.

٤ - ولتأكيد تلك الحقيقة فإن من يرصد وضع العالم منذ منتصف القرن الماضى، الذى وصف بثورة العلم والانطلاق فى التنمية، تبرز أمامه حقائق مذهلة، يؤكددها الآتى:

- نتيجة للزحف السكانى على الأراضى الزراعية والعوامل الأخرى، فإن العالم فقد خمس سطح تربة الأرض الزراعية، ذلك لأنه يفقد ٢٤ مليون طن من التربة السطحية كل عام وكذلك فقد خمس غاباته المدارية المطرية وهذا بدوره أدى إلى ظاهرة التصحر الذى ينعكس أيضا على حدوث بعض التغيرات المناخية على سطح الأرض مما يؤدى إلى تقليل مائه (الكلوروفيل) المسؤولة عن نقص الأكسجين، وأيضا فقد عشرات الآلاف من أنواع النباتات والحيوانات التى كانت تعيش على سطح الأرض، كما أن المواد المتسربة إلى البيئة (كيماويا وعضويا وذريا) أدى إلى رفع معدل الوفيات بسبب السرطان وغيره من التشوهات والأمراض الناتجة عن التلوث كالشعور بعدم الراحة والأمراض النفسية نتيجة التوتر العصبى، الأرق فى النوم والشعور بالضيق وفقدان التركيز والاستيعاب.

- انخفض نصيب الفرد من المياه فى بعض البلدان وذلك نتيجة لتلويث الأنهار وشح الماء العذب المتزايد، كما انخفض نصيبه أيضا من الحبوب نتيجة استخدام المبيدات والأسمدة التى تؤثر سلبا على إنتاجية الأرض خاصة الأسمدة النيتروجينية التى تؤدى إلى تلوث التربة بالمواد الكيماوية وتدهور مقدرتها البيولوجية، كما أن زيادة النشاط الصناعى أدى إلى زيادة النفايات الصلبة التى قد تلقى على الأرض أو تدفن فى باطنها مما يؤثر سلبا على الإنسان والحيوان والنبات.

- ويحدثنا الخبراء بأن كمية ثانى أكسيد الكربون ارتفعت بنسبة ١٣٪ من مستواه فى الجو المحيط، كما استنفدت ٢٪ من طبقة الأوزون، وأصبحت هناك مناطق خالية وغابات

أخذه في الزوال، لأن العالم كان يستهلكها كمصدر مطلوب لمرحلة التصنيع أو كنتيجة للنمو الديموغرافي.

– كما ترتب على تلوث الهواء العديد من الأمراض مثل، التهاب القصبة الهوائية والربو والحساسية وغيرها من الأمراض، هذا إلى جانب أن تلوث الهواء يتلف المحاصيل، إضافة إلى ارتفاع الحرارة الأرضية نتيجة الزراعة في الصوبات، وحرق الفحم وما يفرزه من غازات ساخنة، كل ذلك يؤدي إلى إحداث تغييرات مناخية.

٥ – وبالتالي بدأ الناتج العالمي من الحبوب يتناقص خلال الثمانينات، إذ أن حصة الفرد من ناتج الحبوب قلت بحوالي ٧٪، وتم تعويض نحو ثلثي هذا الهبوط في الإنتاج في السنوات السابقة باستنزاف المخزون العالمي في حين استمر النمو السكاني العالمي مع الاحتياج إلى زيادة المطلوب من الإنتاج الزراعي في المراحل القادمة.

٦ – تناقص إنتاجية الأرض: إن المساحات المفيدة في الزراعة تمثل ثلث مساحة الأرض اليابسة، وهناك ثلاثة نظم بيولوجية أرضية: الأرض الزراعية التي تمد الإنسان بالغذاء والعلف للحيوانات وكذلك بعض المواد الخام – أما المروج والمراعي فإنها تمد الإنسان باللحم واللين والجلد والصوف – وأما الغابات فهي مصدر الوقود والخشب والورق وغيرها – وتشترك كل هذه المساحات في عملية التخليق الضوئي. وقد ثبت أن ٤١٪ من نشاط التخليق الضوئي يحدث في المحيطات، أما الباقي وهو ٥٩٪ فإنه يحدث في الأرض المفيدة التي تمثل أساس الحياة على كوكب الأرض، وتحدد حيوية الأرض ومن عليها، بل وتحكم الاقتصاد العالمي وتحدد مستقبل البشرية.

ولقد اجتهد العالم في استصلاح أراضي الصحراء وغيرها، ولكنها محاولة معادلة ومساوية للنقص الناتج عن تدهور الأراضي بالاستعمالات غير الزراعية، أما الباقي من الغابات فإنه يتناقص بفعل تلوث الهواء والمطر الحمضي وارتفاع حرارة الأرض.

٧ – كما أدى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء إلى انخفاض معدل استهلاك الغذاء في إفريقيا وأمريكا الجنوبية، مما زاد في معدل وفيات الأطفال.

ثانياً: حساب التقدم الاقتصادي والتصالح مع البيئة:

وبناءً على العرض السابق ولأننا مضطرين إلى دفع فاتورة الخطأ إن عاجلاً أو آجلاً فإنه لا بد وأن يوضع في الاعتبار – عند حساب التقدم الاقتصادي – استهلاك الأصول الثابتة ممثلة في رأس المال الطبيعي المتمثل في الموارد غير المتجددة مثل النفط والغابات

وفقدان التربة السطحية. وما يهدد البيئة، فالمؤشرات الاقتصادية التي تتمثل في زيادة معدل النمو والتقدم تتركز على خطأ في حساباتها، فهي لا تميز بين استخدامات الموارد التي تحافظ على استمرار التقدم وتلك التي تقوضه، فلقد كان المقياس الرئيس هو حساب إجمالي الناتج الوطنى متمثلا فى مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة مطروحا منه استهلاك الأصول الرأسمالية المستعملة.

ومن كل ذلك ونظرا لخطورة التدهور البيئى أضحت قضايا الأمن البيئى شريكا أساسيا للشئون الاقتصادية والعسكرية فى تحديد مصير العالم، ومن هنا فإنه لا بد من التكاتف وتضافر الجهود الدولية من اجل التصالح مع البيئة لتفادى رد فعل الغضب البيئى. وفى سبيل ذلك يتم وضع العديد من الاستراتيجيات المناسبة للحفاظ على البيئة ووضع خطط طويلة المدى لها فى إطار اتفاقيات دولية ملزمة.

– وإذا كان الإنسان هو السبب فى كل الأخطار والكوارث المحدقة به وبالبيئة الطبيعية المحيطة، وفى ذلك يقول المولى عز وجل ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [سورة الروم: آية ٤١] من هنا لا بد وأن يتم العمل وفق رؤية تتركز على علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقته بالبيئة تقوم على التوافق والانسجام ومصادقة البيئة المحيطة، وعدم ترك العنان لقوى التقدم العلمى بلا رابط أو ضابط، مما يجعلها تنحدر بوظائف العلم.

فإن جزء من العلاج هو عقدى أخلاقى يرجع إلى أخلاقيات الإنسان فى التعامل مع البيئة، ولقد بينت لنا عقيدتنا الإسلامية أن الإيمان بضع وسبعون شعبة أولها لا إله إلا الله وآخرها إمطة الأذى عن الطريق، كما أن على الإنسان أن يعى أن كل ما فى الكون يسبح بحمد الله، وأن العلاقة بين الخلائق رابطة وأساسها الحب فإذا أحب الإنسان شيئا أحسن معاملته، فعقل بلا حب لا يفكر، روض بلا حب لا يزهر، سفينة بلا حب لا تبحر، وأفضل كلمة حب قول الرب «يحبونهم ويحبونه» هذا الحب يستقر فى وجدان وضمير الإنسان يرسل دائما إشارات إلى عقله مكونا تفكير صادق سليم يترجم إلى إرادة وواقع ملموس فى التعامل مع الإنسان والبيئة.

أما عن الجانب الآخر من العلاج فيترجم فى الإجراءات العملية والخطوات الملموسة وتشريع القوانين التى تحفظ البيئة وتصادقها وتجرم التعامل الخاطئ أو التعدى عليها ونذكر منها:

إتباع قاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المنافع عند استعمالات التكنولوجيا وإقامة المنشآت الصناعية وغيرها...

زراعة الأشجار، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : «إِنَّ قَامَتِ السَّاعَةُ وَفِي يَدِ أَحَدِكُمْ فِئِيلَةٌ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ لَا يَقُومَ حَتَّى يَغْرِسَهَا، فَلْيَغْرِسْهَا». كما نهانا ديننا عن قطع الأشجار، كما أن القرآن والسنة ينطويان على نصوص كثيرة تحث على عدم الإفساد والإسراف.

- العمل على الحد من انبعاث الغازات الصادرة من وسائل النقل، وذلك باستعمال خلايا الوقود، والتركيز على النقل المشترك، والاتجاه لاستعمال الدراجات، مع وضع خطة لتثبيت انبعاث ثاني أكسيد الكربون بحلول عام ٢٠٣٠م.

- الاتجاه إلى حظر استعمالات المركبات الكلوروفلوروكربونية حفاظا على طبقة الأوزون.

- وضع تشريع يجرم ويمنع إنشاء شبكات المحمول أعلى أسطح المنازل ووسط التجمعات السكنية لما لها من مخاطر على الصحة العامة خاصة على المدى الزمني.

- وضع برنامج عالمي لمكافحة الدفء على مستوى العالم .

- إتباع أسلوب علمي لتحسين استعمال الأراضي والمياه، والإقلال من استهلاك المصادر ومنع التصحر.

- التحول من الاعتماد على الوقود الحفري إلى مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة دورة استعمال المواد، وتغيير أساليب الزراعة، ورعاية الغابات حفاظا عليها.

ترشييد الاستهلاك: لقد أمرنا ديننا في نصوص كثيرة من القرآن والسنة بترشييد الاستهلاك وعدم الإسراف، ولقد ثبت أن ترشييد الاستهلاك وخاصة الاقتصاد في استعمال الطاقة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الوضع من خلال تكنولوجيات مختلفة مثل:

(أ) تحسين استهلاك البترول في النقل (مثل تطوير إنتاج سيارات تسير بمحرك ديزل يعمل بالاحتراق النظيف، وفيها وسيلة لاختزان الطاقة) وكذلك استعمال الكهرباء في تسيير السيارات.

(ب) العمل على تطوير إنشاء المساكن حتى تكون محكمة ومعزولة عن تقلبات الطقس، مما يقلل الاحتياج لوسائل التدفئة أو التبريد، وتوفر بيئة صحية.

(ج) استعمال آلات وأجهزة عالية الكفاءة فى المنازل التى تستهلك ربع الطاقة، مثل المصباح الكهربائى على الكفاءة قليل الاستهلاك.

(د) وضع معايير لشروط التشغيل وقياس مدى توافر بعض الوسائل لمعالجة ما ينشأ من تلوث مثل وجود أجهزة الحد من التلوث فى المصانع وكذا تطوير الصناعة، مثل تحويل أفران الحديد المفتوحة إلى أفران قوسية كهربائية تتطلب نصف كمية الطاقة، وكذلك انتشار أسلوب التوليد المتشكر (للحرارة والكهرباء معا) بحيث ترتفع كفاءة إنتاج محطة الكهرباء من ٥٠٪ إلى ٩٠٪، ويمكن أن ينقل فائض الطاقة إلى الشبكة الكهربائية التى تخدم الاستهلاك المدنى.

(و) عمل شبكة لخدمات التوزيع إلى المنازل بأسلوب إلكترونى مبرمج لخدمة المستهلك، سوف تقلل من استعمال وسائل نقل تستهلك طاقة متزايدة

إعادة دورة استخدام المواد: فذلك يقلل من استغلال المصادر الطبيعية فى إنتاج المواد اللازمة للصناعة أو التغليف، ويخفف من النفايات، ومثال ذلك إعادة استعمال ثلثى الألمونيوم المنتج كل عام، وثلاثة أرباع الصلب والورق، وسبعة أثمان ما ينتج من البلاستيك، وكلها مواد كانت تعتبر فى عداد الفاقد الإنتاجى.

حيث يحدثنا الخبراء بأن الطاقة المطلوبة لإعادة دورة الألمونيوم اللازمة لإنتاجه تمثل ٥٪ فقط من الطاقة المطلوبة فى إنتاجه الأسمى، ويحتاج الصلب من الخردة إلى ثلثى الطاقة ويخفف فى نفس الوقت ٨٥٪ من تلوث الهواء و ٧٥٪ من تلوث الماء، أما فى صناعة الورق فقد أدت إعادة الدورة إلى تخفيض استهلاك الطاقة بما يوازى ٣٠ - ٦٠٪، إضافة إلى أنه يقلل تلوث الهواء بنسبة ٧٥٪ والماء بنسبة ٣٥٪. أما فى إعادة صناعة الزجاج فقد أمكن توفير ثلث الطاقة المطلوبة فى تصنيع المنتج.

- كما يمكن استعمال المخلفات الصلبة، وخاصة فى صناعة الورق بدلا من استهلاك لب الخشب فى ذلك.

هذه الأمثلة تؤكد أن استهلاك الطاقات والموارد سوف يقل بنسب طردية مع الكميات المعادة دورتها.

ومن هنا فإنه يجب أن يتم البناء والتعمير بما يحافظ على البيئة ويحقق توازنها ويعزز الاستقرار واستمرارية الحياة إلى أن يشاء الله، بدلا من أن توجه الاستثمارات إلى الزيادة

العاجلة في الإنتاج والدخل دون أن تراعى البعد البيئي، على أن يقاس التقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعايير القدرة على مواصلة البقاء بدلا من مجرد النمو القصير الأجل، وكل ذلك يتم بالبحوث العلمية المتقدمة، والتوعية بنظم الاستخدام الأمثل، والقدرة على التنبؤ بالمخاطر الناتجة عن استخدام التكنولوجيا لدرئها.

وأخيرا يجب أن ننوه بأنه على الرغم من أن الاقتصاديات المتقدمة هي أكثر إضرارا بالبيئة، فإن الاقتصاديات القوية هي أكثر قدرة ومرونة على مجابهة التلوث، حيث أنها قادرة على تهيئة مناخا للتطور الاقتصادي يعمل على ذلك.

مجلس الأمن القومي

لقد نص الدستور على إنشائه وحدد صلاحياته وتشكيله، وهو يقوم بوضع إطار عام لسياسات مصر في علاقاتها الخارجية مع جميع دول العالم، خاصة التي لها ثقل سياسي عالمي، والتي ترتبط معنا بعلاقات سياسية واستراتيجية، تؤثر فيها وتؤثر فينا سلبا أو إيجابا، على سبيل المثال وضع استراتيجية للتعامل مع أمريكا، وأخرى لإسرائيل، وإيران، وتركيا... وهكذا.

وأياضا استراتيجيات التعامل مع الدول العربية وقد يكون من شأن تلك الاستراتيجيات تحديد خطوات الوصول إلى تكوين الاتحاد العربي، وكذا استراتيجيات التعامل مع الدول الإفريقية، كل تلك الاستراتيجيات تشتمل داخلها الملفات الهامة مع كل دولة أو منطقة، وتناولها من منظور السياسات الخارجية، وبهذا المجلس يكون لمصر دور فاعل في السياسة الخارجية وفي مستقبل العلاقات الدولية المصرية، وسياسة محددة للتعامل مع الأخطار التي تحدق بالوطن وما يستجد من قضايا.

وفى هذا الصدد لابد أن يتفرع عن هذا المجلس عدة لجان تختص هذه اللجان بوضع هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق ومتابعة تنفيذها، وينظر المجلس فى أداء هذه اللجان، وما يطرأ على ساحة السياسة الخارجية من تغيرات تستلزم التعديل فى بعض الاستراتيجيات.

وعلى الجانب الآخر ونظرا إلى المجتمع الدولي وتوازنات القوى فيه والمصراعات والتكتلات ووضع مصر السياسى والتاريخى والجغرافى، كل ذلك يدفعنا إلى ضرورة التفكير فى الآتى:

أولاً: الجيش المصرى: «إنه شوكة الدولة» ودرعها الواقى وحافظ هيبتها ومقدراتها، وبعد الجيش المصرى من أفضل جيوش العالم، كما أنه يتميز عنها جميعها بخاصية الخيرية، ولكن فى ظل تلك الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، لابد بجانب استمرار العمل على رفع القدرة القتالية والفنية، أن يمتلك أحدث ترسانة أسلحة عسكرية متطورة، وعلى الرغم أن ذلك يتطلب تمويل هائل، ومصر لا يمكنها ذلك الآن، ولكنه يأتى بالتدرج والتحالفات العسكرية والقدرة على التصنيع والتطوير والابتكار (فامتلاك تلك الأسلحة يجب أن يكون هدفاً محققاً ومصر قادرة على ذلك).

ثانياً: السلاح النووى: لسنا دعاة حرب، ومصر لا تناصب أحداً العداء، أبداً ما كانت ولن تكون، ولكنها الأوضاع الدولية التى نوهنا عنها هى التى تدفعنا إلى دراسة هذا الأمر، وعلى الرغم من أن مصر وقعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فإما أن تطبق هذه المعاهدة على جميع دول الشرق الأوسط، إذا اعتبرنا إسرائيل منها، وإما أن تلغى؛ بل يجب أن يقوم المجتمع الدولى كله بالتكفل حول منع وجود السلاح النووى على الكرة الأرضية، من هنا فإن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة وإعادة نظر وتقييم للأمور. ولا شك أن تلك إجراءات وقائية للأخطار الخارجية والتى يجب أن ينظر مجلس الأمن القومى فيها بالتعاون مع مجلس الدفاع الوطنى، فالتقدم يحتاج إلى قوة تدعمه وتسانده وتحميه.



خاتمة

إن تقدم الوطن والأمة هي مدافعة حياتية حتما علينا أن نخوض غمارها، تستلزم المبادرة والمبادأة والإقدام في ظل مراثون عالمي يتدافع بلا انتظار، ولنعلم أنه مع الرغبة في التقدم والمضي قدما في تحقيقه تشتد المخاطر وتزيد الضغوط والتحديات، ويكون علينا أن نواجه الكثير من الاستفزازات ووضع المعوقات والعراقيل، ومحاولات الاجترار بعيدا عن الأهداف، ولكن بالإيمان بالله وبالعلم والتأسيس السليم، والتقدير الحكيم للأمور، وبالثبات على المواقف الوطنية، وبالمثابرة والإصرار على مواصلة التقدم، يكون لنا ما نريد، فالمصائر والعهود تتحدد بالإرادة مع القضاء.

«إن مصر تملو بقدر حب أبنائها، فالوطنية رابطها ودليلها التعمير».

محمد فرج محمد

